

التحليل الاقتصادي

الدكتور أيمن ديوب

الدكتور أحمد صالح



ISSN: 2617-989X



Books & Refrences

التحليل الاقتصادي

الدكتور أيمن ديوب - الدكتور أحمد صالح

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2020

Economic Analysis

Ayman Dayoub - Ahmad Saleh

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2020



الفهرس

الوحدة التعليمية الأولى

المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يبين أن الاقتصاد هو تخصيص الموارد النادرة.
2. يعدد المبادئ التي يقوم عليها اتخاذ الأفراد قراراتهم.
3. يدرك مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.
4. يبين لماذا تعد الأسواق جيدة لكنها غير مثالية في تخصيص الموارد.
5. يدرك أهمية الحوافز في سلوك الأفراد.
6. يبين ما الذي يحدد اتجاهات الاقتصاد بشكل إجمالي.

أولاً: مقدمة



تواجه الأسر كما المجتمعات العديد من القرارات. حيث يتوجب أن تقرر ما هي الأعمال الواجب تنفيذها ومن سيقوم بذلك، كالأعمال الزراعية، تصميم البرامج الحاسوبية، وغيرها من الأعمال كالتعليم والطبابة. ويتبع هذا القرار في تخصيص الأعمال والموارد قرار آخر في تخصيص مخرجاتها من السلع والخدمات. وتطرح الندرة ضرورة إدارة موارد المجتمع.

فالندرة بالتعريف هي محدودية الموارد الموجودة لدى المجتمع، وبالتالي لا يستطيع المجتمع أن ينتج كل السلع والخدمات المرغوبة من قبل الناس.

يتناول علم الاقتصاد دراسة الكيفية التي يخصص ويدير فيها المجتمع موارده النادرة، حيث يتم تخصيص الموارد من خلال ملايين الأفعال المشتركة لملايين الأسر والشركات، وهذا يقودنا إلى دراسة آلية صنع القرارات واتخاذها: كمية العمل، الشراء، الادخار، الاستثمار، وغيرها.

كما يدرس علم الاقتصاد كيف يتفاعل الناس فيما بينهم. إضافةً إلى ذلك يحلّل الاقتصاديون القوى والاتجاهات التي تؤثر في الاقتصاد ككل، كنمو الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة.

ثانياً: أهم المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد



سواء قمنا بدراسة بلد ما أو إقليم ما أو حتى على مستوى شركة أو أسرة في الاقتصاديات المتقدمة أو غيرها، فإنّ المبادئ الاقتصادية تبقى ذاتها.

حيث نتناول أهم هذه المبادئ خلال هذا الفصل، وبالتالي سنتمكن من الإجابة على أسئلة تتعلق بالمشكلة الاقتصادية وتطور المجتمعات وتطوير أدوات التحليل الاقتصادي ورسم السياسات والخطط والبرامج.

وبغرض التسهيل يتم تقسيم هذه المبادئ إلى ثلاث مجموعات: كيف يتخذ الناس القرارات، كيف يتفاعل الناس فيما بينهم، وكيف يعمل الاقتصاد بشكل إجمالي.

كيف يتخذ الناس قراراتهم؟



المبدأ 1: يواجه الناس عملية مفاضلة



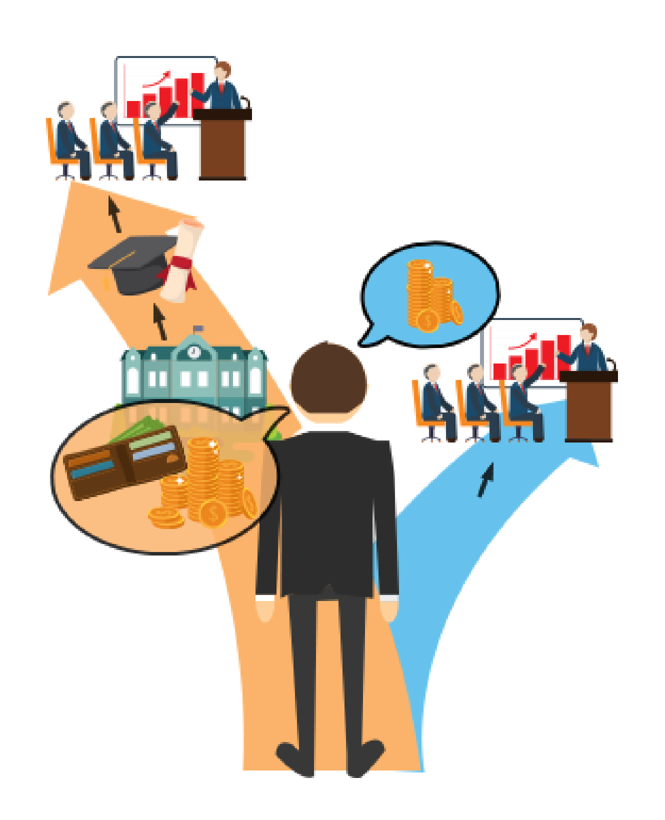
يواجه الناس أنواعاً متعددة من المفاضلة Trade-Offs وخاصة ضمن المجتمع، ولعلَّ أشهر هذه المفاضلات هو البنادق والزبدة: كلما ازداد إنفاق المجتمع على الدفاع والأمن لمواجهة الأخطار الخارجية كان ذلك على حساب الإنفاق على السلع الاستهلاكية ذلك في ضوء الموارد المحدودة للمجتمع. كما يواجه المجتمع مفاضلة أساسية أخرى بين الكفاءة والمساواة Efficiency vs. Equality، فإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء تتم عبر الأنظمة الضريبية والبرامج الاجتماعية (كإعانات الغذاء والتأمين ضد البطالة)، في محاولة لتقديم شبكات الحماية للناس الأقل دخلاً، ولكن هذا في المقابل يضعف الحافز للعمل، أي مكافأة العمل الجاد لذوي الدخل المرتفع (عبر الضرائب).

تُعرَّف الكفاءة على أنها حصول المجتمع على أكثر ما يمكن من موارده النادرة، في حين تُعرَّف المساواة على أنها توزيع عوائد الازدهار بين أفراد المجتمع.

وبالتالي تكمن المفاضلة في أنّ المساواة تقود إلى جهد أقل مبذول من قبل ذوي الدخول العالية. ولكن هذا لا يعني هذا في حال من الأحوال إيقاف جهود تحسين البيئة المناخية لصالح أرباح الشركات، ولا أن ينفق الطالب ساعات دراسة أقل في اختصاص معين لصالح آخر (إتاحة المزيد من الوقت لذلك).

خلاصة القول إنه لا يوجد عشاء مجاني Free Lunch.

المبدأ 2: تكلفة الفرصة البديلة



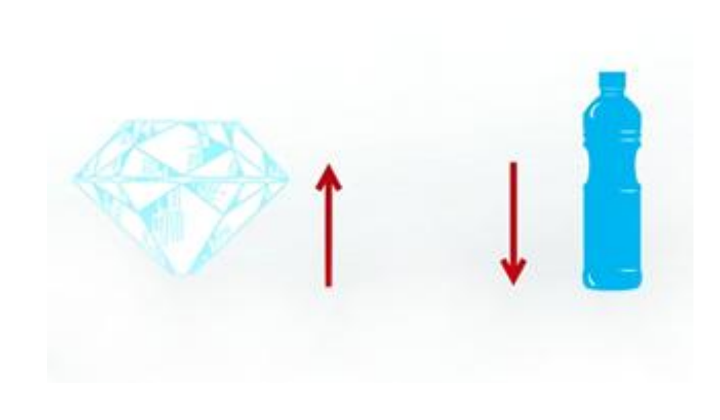
استناداً للمبدأ الأول فإن الناس يقومون باتخاذ قراراتهم على أساس مقارنة المنافع والتكاليف للأفعال البديلة المتاحة أمامهم، وفي العديد من الحالات، فإن تكلفة تصرف معين ليست دائماً واضحة كما يبدو للوهلة الأولى. لنأخذ على سبيل المثال قرار الانتساب للجامعة. فكما هو واضح يعدُّ الحصول على فرص عمل أفضل وإغناء المستوى الفكري من المنافع المباشرة لهذا القرار، ولكن ماهي التكاليف المترتبة؟ فهل هي مجموع الأموال المنفقة على شراء الكتب والقرطاسية إضافةً إلى الرسوم الجامعية فقط، أم أنه يجب حساب تكلفة الإقامة والمعيشة إضافة إلى الوقت اللازم للدراسة الجامعية حيث كان بالإمكان إنفاق ذلك الوقت في العمل أو في السفر أو حتى في التسلية والراحة.

تُعرَّف تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost أنها ما تتخلى عنه في سبيل الحصول على ما تريده. إنها التكلفة المناسبة لاتخاذ القرارات، وبشكل أكثر دقة، هي ثاني أفضل خيار متاح.

المبدأ 3: يفكر الناس العقلانيون في الحد الهامشي

تعد إشكالية الماء–الألماس مثالاً واضحاً عن مفهوم الحد الهامشي At Margin، فالماء أساسي للحياة ومتعدد الفوائد والمنافع ولكنه متوفر بالمجان بشكل عام، ولذلك فإن الناس يستمرون باستهلاك المزيد من وحدات الماء.

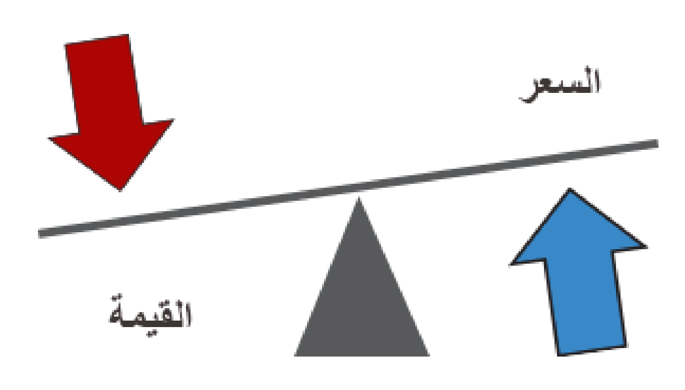
في المقابل الألماس ليس أساسياً وأهميته الاستعمالية منخفضة بالنسبة للإنسان مقارنةً مع الماء ولكنه غالي الثمن وغير متوفر دائماً فيتوقف الناس عن اقتناء المزيد من وحدات الماس عند عدد قليل من الوحدات، وذلك بسبب الندرة النسبية للماس في الطبيعة ومحدودية أوجه استعماله.



وخلاصة القول، إن وفرة الماء في الطبيعة وكثرة الحاجة إليه بسبب ضرورته ووفرته وتعدد أوجه استعمالاته، تجعل الإنسان يستهلك كميات كبيرة منه وبالتالي فإن الإنسان يحصل عموماً على منفعة كلية كبيرة من استهلاكه الماء، إلا أن كثرة الوحدات المتتالية المستهلكة تجعل منفعة الوحدة الأخيرة تنخفض كثيراً.

وبالمقابل وبسبب الندرة النسبية للماس وندرته في الطبيعة وعدم ضرورته للحياة، يتوقف الإنسان عن الاستهلاك منه عند عدد قليل من الوحدات فتبقى منفعته الحدية عالية.

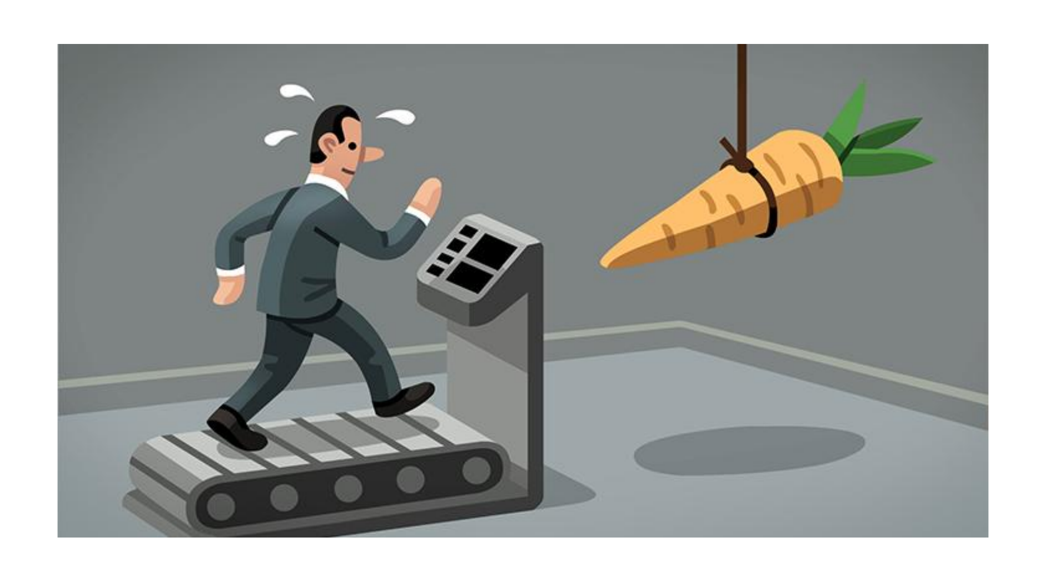
يفترض الاقتصاديون عادةً أنّ الناس عقلانيون، أي أنهم يفعلون أفضل ما يمكنهم بشكل منهجي وهادف لتحقيق أهدافهم ضمن الفرص المتاحة. خلال دراسة علم الاقتصاد، ستجد كيف تقرر الشركات عدد العمال وكم ستنتج وكم ستبيع وذلك بهدف تعظيم الأرباح. وكيف يقرر المستهلكون الكمية المُشتراة من كل سلعة، وكيف تحدد شركات الطيران أسعار بطاقات السفر في أوقات مختلفة من السنة تبعاً للتغيرات الموسمية.



كما يستخدم الاقتصاديون مصطلح التغيرات الهامشية لوصف التعديلات الصغيرة للأفعال الحالية، فالناس العقلانيون غالباً ما يتخذون القرارات من خلال المقارنة بين التكاليف الهامشية والمنافع الهامشية.

يكمن السبب في رغبة الناس للدفع مقابل سلعة ما في تفوق المنافع الهامشية (الحدّية) لوحدة إضافية من تلك السلعة على التكاليف الهامشية (الحدّية)، ولكن يعتمد ذلك أيضاً على عدد الوحدات التي يمتلكها الشخص مسبقاً من تلك السلعة أو الخدمة.

المبدأ 4: يستجيب الناس للحوافز



يُعدّ الحافز دافعاً للشخص (الفاعل الاقتصادي) من أجل القيام بفعل ما، كالثواب والعقاب ولأن الناس العقلانيين يتخذون القرارات من خلال مقارنة المنافع والتكاليف فإنهم يستجيبون للحوافز.

يعدّ هذا المبدأ محورياً في دراسة علم الاقتصاد. كما أن الحوافز جوهرية لتحليل عمل الأسواق، فكلما ارتفعت الأسعار في السوق يشكل ذلك حافزاً لدى المشترين لاستهلاك كمية أقل وحافزاً لدى البائعين ليبيعوا (ينتجوا) أكثر.

تُغيُّر العديد من السياسات المنافع والتكاليف التي يواجهها الناس وبالتالي تعدّل من سلوكهم، ولهذا فلا يجب أن يغيب إطلاقاً عن صانعي السياسات العامة أثر السياسات التي يقررونها على سلوك وتصرفات وقرارات الفاعلين الاقتصاديين، أي تعتبر السياسات حافزاً وبالتالي موجِّهاً.

فازدياد الضرائب على البنزين يشجّع الناس على شراء سيارات أصغر وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، كما يشجع الناس على استخدام وسائط النقل العامة والعيش بالقرب من أماكن عملهم.

في حال فشلَ صانعو السياسات في فهم آلية تأثير سياساتهم على الحوافز فإنهم غالباً ما يحصدون نتائج غير مرغوبة، مما يفرض أحياناً تغيير أو تعديل تلك السياسات أو الإجراءات المنبثقة عنها.

ومن الضرورة فهم تلك التأثيرات عبر الزمن، هل هي آنية أم على المديين المتوسط والطويل، كما هو الحال عند تغيير أسعار الفائدة وسياسات الإقراض والإعانات أو حتى الاتفاقيات التجارية والانضمام أو الانسحاب من التكتلات والمعاهدات الدولية.

كيف يتفاعل الناس فيما بينهم؟

المبدأ 5: ينتج التبادل التجاري وضعاً أفضل للجميع



تنتج الشركات الأميركية والبريطانية العديد من السلع المتشابهة، حيث تتنافس كل من Ford و Land Rover من أجل ذات المستهلكين في سوق السيارات.

ولنرى كيف يقود التبادل التجاري إلى وضع أفضل لكل من البلدين سنفترض أن كل شخص بمفرده يقوم بإنتاج كل ما يحتاجه، وبالتالي سيكون أقلَّ كفاءةً مما لو تخصَّصَ بإنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ معينة ولاحقاً مبادلتها مع الآخرين بالأشياء التي ينتجونها. فعلى صعيد التجارة الدولية تقوم البلدان ببيع صادراتها والحصول على أسعار أعلى، وشراء مستوردات الدول الأخرى بسعر أرخص مما لو تم إنتاجها محلياً.

كما يسمح التبادل التجاري بزيادة التنوع في السلع والخدمات المعروضة بما في ذلك تلك التي لا يمكن الحصول عليها إطلاقاً من الإنتاج المحلي.

فمن الجدير ذكره هنا تغيُّر بعض المفاهيم التي تحكم التبادل التجاري في القرن الحالي عن تلك السائدة قبلاً، حيث تلعب الآن سلاسل القيمة العالمية دوراً متزايداً في تحديد الموقع الاقتصادي للدول، وبالتالي التبادل التجاري العالمي، وذلك

إضافة للمزايا النسبية واقتصاديات الحجم. أي ليس بالضرورة تقسيم التبادل على الموقع حيث كانت السلعة تُنتج في مكان وتُباع في مكان آخر.

المبدأ 6: تعد الأسواق عادة وسيلة جيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي



يمثل انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في ثمانينات القرن الماضي المنصرم التغيُّرُ الأكثرُ أهميةً في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عملت الدول الشيوعية وفق مبدأ التخطيط الشامل وكان الموظفون الحكوميون في وضع جيد لتخصيص موارد الاقتصاد النادرة. حيث يقرِّر المخطّطون المركزيون ما هي السلع والخدمات المنتجة وكمياتها إضافةً إلى من سيقوم بإنتاجها واستهلاكها. وينبع ذلك التخطيط من النظرية القائلة إن الحكومة فقط هي التي تستطيع تنظيم النشاط الاقتصادي بما يعزّز الحالة الاقتصادية للبلد ككل. ولكن تشير التجربة إلى تخلي معظم البلدان عن التخطيط المركزي وسعيها لتطوير اقتصاد السوق وهو ذلك الاقتصاد الذي يخصص الموارد عبر القرارات غير المركزية المتخذة من قبل الشركات والأسر في تفاعلهم الدائم في الأسواق بغية إنتاج واستهلاك السلع والخدمات. ففي الأسواق إن الأسعار والمصلحة الذاتية هي التي تقود تلك القرارات.

للوهلة الأولى يبدو نجاح اقتصاديات السوق أحجيةً حيث لا أحد ينظر إلى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل. فالبائعون والمشترون مهتمون بشكل أساسي برفاههم الخاص ولكن بالرغم من ذلك أثبتت اقتصاديات السوق نجاحاً معتبراً في تنظيم النشاط الاقتصادي مما يعزز الرفاه ككل.

لقد أشار العالم الاقتصادي آدم سميث في كتابه مدخل إلى طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776 إلى ملاحظة هامة جداً: تتفاعل الشركات والأسر في السوق كما لو أنها موجهة بيد خفية Invisible Hand والتي تقودهم إلى النتائج المرغوبة.

تعدّ الأسعار تلك الأداة التي توجه من خلالها اليد الخفية النشاط الاقتصادي، ففي أي سوق، تعكس أسعار السوق كل من قيمة السلعة للمجتمع وتكلفتها أيضاً. وتتمثل رؤية سميث العظيمة في أنَّ الأسعار تتكيف لتوجه البائعين والمشترين بغيةَ الوصول إلى تلك النتائج، وفي العديد من الحالات إلى تعظيم رفاه المجتمع ككل. فعندما تمنع الحكومات الأسعار من تكيف الطلب والعرض بشكل طبيعي فإنها تعيق قدرة اليد الخفية من تنسيق قرارات الأسر والشركات والتي تؤلف بدورها الاقتصاد. هذه الملاحظة تشرح لماذا تؤثر الضرائب سلباً على تخصيص الموارد إضافةً إلى الآثار الضارة المترتبة على السياسات التي تتحكم مباشرة بالأسعار كالإيجارات والأجور.

من الجدير ذكره أنَّ معظم الاقتصادات تتبع خليطاً من مناهج التخطيط، وتزداد وتيرة المطالبة بتدخل الدولة وزيادة التنظيم في حالات الأزمات والظروف غير الطبيعية.

كما ينادي أنصار الدولة المشاريعية بأشكال متطورة من التدخل بما يتلاءم وطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني المشهود.

ويتركز التخطيط في الدول الرأسمالية بشكل كبير حول التنمية المحلية المستدامة في إطار البعد المكاني Spatial Economics.

المبدأ 7: تستطيع الحكومات أحياناً تحسين نتائج الأسواق.

لماذا نحتاج للحكومة طالما أن اليد الخفية في السوق تقوم بذلك الدور العظيم. بداهةً يتوقف عمل اليد الخفية على تطبيق الحكومة للقوانين والأنظمة وصيانة المؤسسات الأساسية في اقتصاد السوق حيث نحتاج إلى مؤسسات حماية الملكية بحيث يتمكن الأفراد من تملّك الموارد



النادرة والتحكم بها، فلن يقدم مصنع على الإنتاج في حال تعرضه للسرقة والتخريب.

كما تبرز حاجة الحكومة للتدخل في الاقتصاد وتغيير تخصيص الموارد في حالة احجام الناس عن اختيارها ذاتياً أي لتعزيز الكفاءة أو تعزيز المساواة. بعبارة أدق تنحو معظم السياسات إما لتعظيم الناتج الاقتصادي أو لتغيير توزيعه.

يستخدم الاقتصاديون مصطلح فشل السوق Market Failure للدلالة على الحالة التي يخفق فيها السوق بكينونته في إنتاج التخصيص الكفؤ للموارد، وتمثل الآثار الجانبية الخارجية أحد أهم الأسباب المحتملة لذلك الفشل. وهي بدورها تُعرّف على أنها تأثير فعل شخص ما على رفاه الآخرين وكمثال على ذلك التلوث أو التعليم. كما يكمن فشل السوق أيضاً في قوة السوق Market Power أي قدرة شخص أو مجموعة صغيرة على التأثير الكبير في الأسعار السوقية كحالة الاحتكار وهنا يبرز دور التصميم الحسن للسياسات العامة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بهدف المساواة فإن اليد الخفية لا تضمن دائماً أن يحصل كل أفراد المجتمع على الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى والرعاية الصحية. ففي الممارسة، تأمل العديد من السياسات العامة كضرائب الدخل وأنظمة الرفاه الاجتماعي إلى توزيع عادل أكثر للرفاه الاقتصادي.

ليس بالضرورة أن يقود التدخل الحكومي إلى تحسين نتائج الأسواق دائماً فصانعو السياسات ليسوا ملائكة ولكن في العديد من الحالات يمثلون وجهات سياسية بعيدة عن المثالية، فأحياناً تُصمم السياسات لمكافأة القوى السياسية وأحياناً أخرى تعوز صانعيها الخبرة والدراية.

كيف يعمل الاقتصاد ككل؟

المبدأ 8: يعتمد مستوى المعيشة في بلد ما على قدرته الإنتاجية للسلع والخدمات



تتفاوت مستويات المعيشة بشكل كبير عالمياً، فعلى سبيل المثال: بلغ متوسط الدخل في الولايات المتحدة 48000 دولار بينما في نيجيريا 1200 دولار لعام 2011م. كما أن التغيرات في مستويات المعيشة يعد ملحوظاً عبر الزمن، ويمكن تفسير هذه التباينات من خلال الاختلافات في إنتاجية البلدان والتي تمثل كمية السلع والخدمات المنتجة من كل وحدة عمل.

كما يحدد معدل نمو الإنتاجية معدل نمو متوسط الدخل إضافة إلى عوامل ثانوية أخرى.

وتُعد العلاقة بين الإنتاجية ومستويات المعيشة أساسية لتطبيق السياسات العامة، أي ما الذي يؤثر على قدرتنا الإنتاجية، كالتعليم ووجود التجهيزات والآلات والنفاذ إلى التقنيات المناسبة.

مبدأ 9: ترتفع الأسعار بزيادة الحكومة للعرض النقدي



يُعرّف التضخم على أنه الازدياد في المستوى العام للأسعار، وهو يعد مشكلة اقتصادية تواجه معظم البلدان وتجهد الحكومات على إبقاء التضخم منخفضاً، وذلك تجنباً لتكاليفه المترتبة على المجتمع. ولكن ما الذي يسبب التضخم؟ ببساطة زيادة كمية النقود بشكل كبير مما يخفض من قيمتها. تلجأ الحكومات أحياناً لأسلوب التمويل بالعجز عبر الاقتراض من المصرف المركزي وذلك لمواجهة الإنفاق المتزايد في ضوء إيرادات أقل.

ولكن من الجدير بالانتباه بروز ظاهرة معاكسة تشهدها عدة دول متقدمة كاليابان تتمثل في انخفاض أسعار السلع والخدمات Deflation، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار بالمنتجين.

حيث عملت المصارف المركزية على تخفيض أسعار الفائدة دون الصفر في بعض الأحيان بهدف تحفيز التضخم واستقرار الأسعار عند مستويات مقبولة (2% بالعموم) وبالتالي دعم المنتجين المحليين.

مبدأ 10: يواجه المجتمع مفاضلة بين التضخم والبطالة في المدى القصير

يميّز الاقتصاديون دائماً عند دراسة الآثار الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار المدى القصير والمتوسط والطويل.

وتعد دراسة الآثار الاقتصادية أكثر تعقيداً وجدلاً في المدى القصير حيث يقود الضخ النقدي إلى زيادة الإنفاق، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يدفع الشركات إلى رفع أسعارها كما يشجعها على المزيد من التوظيف والإنتاج، أي معدلات بطالة أقل. وهكذا نقف أمام قبول هذه المفاضلة،



ويخوض صانعو السياسات غمارها بغض النظر عن المستويات المختلفة لكلمن التضخم والبطالة، وتلعب هذه المفاضلة على المدى القصير دوراً أساسياً في تحليل الدورة الاقتصادية حيث تمثل التقلبات غير المتوقعة والكبيرة وغير المنتظمة في النشاط الاقتصادي.

ويوظف صانعو السياسات أدوات سياسية متنوعة لاستغلال هذه المفاضلة من خلال تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو طباعة النقود.

فالتغير في الطلب بدوره يؤثر على تركيبة التضخم والبطالة التي يشهدها الاقتصاد في المدى القصير.

ويبقى السؤال مطروحاً حول كيفية التدخل. فبعد الأزمة المالية عام 2008 سعى صانعو السياسات حثيثاً لزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنفاق العام وتقليص نسب الاقتطاع الضريبي وزيادة العرض النقدي آملين خفض مستويات البطالة.

الخلاصة

يعمل الاقتصاد وفق مبادئ أساسية بغض النظر عن درجة التقدم والمرحلة التاريخية ويتمحور بشكل رئيس حول دراسة صناعة القرارات في ضوء محدودية الموارد والتفاعل المستمر بين الفاعلين الاقتصاديين.

التمارين:

1. اشرح مفهوم المفاضلة مدعماً ذلك بالأمثلة.
2. ماهي العلاقة بين تكلفة الفرصة البديلة والمفاضلة؟
3. لماذا يتوجب على صانعي السياسات أخذ الحوافز بعين الاعتبار؟
4. تحدث عن أهمية التبادل التجاري في ازدياد ازدهار الأمم.
5. ماهي الاختلافات الأساسية بين الاقتصاديات المركزية واقتصاديات السوق؟
6. اشرح العلاقة بين التضخم والبطالة في المدى القصير.

المراجع

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).
- Ronald H. Coase, “Social Cost and Public Policy in Exploring the Frontiers of Administration”, George A. Edwards ed., York University, (1970).

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الثانية

الاعتماد المتبادل وعوائد التبادل التجاري

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يتعلم كيف يستفيد الجميع عندما يقوم كل شخص بالتبادل مع الآخرين.
2. يميز بين المزايا الإنتاجية المطلقة والمزايا الإنتاجية المقارنة (النسبية).
3. يتعرف على كيفية تطبيق نظرية المزايا المقارنة في الحياة العامة وفي السياسة الوطنية.

أولاً: مقدمة



يعد التبادل التجاري والاعتماد المتبادل مرغوباً لأنه يتيح التمتع بقدر أكبر من الكميات والأنواع للسلع والخدمات. مثلاً تصور يوماً اعتيادياً:

فعند الاستيقاظ صباحاً فإنك تقوم بإعداد القهوة البرازيلية أو سكب كوب من العصير المعبأ في اسبانيا، كما أنك تتصفح مواقع الكترونية على الحاسب المصنّع في اليابان أو الصين.

فأنت تعتمد على العديد من المنتجات التي يقدمها أناس لا تعرفهم، ويكون هذا الاعتماد ممكناً بسبب التبادل التجاري بين الناس وبين الدول.

ويتم هذا التبادل في ضوء مقابلٍ ما، وكما يشير أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الآنفة الذكر (الفصل الأول) فإن الجميع يستفيد من التجارة، ويكون في وضع أفضل better–off.

في هذا الفصل سنتعرض بشكل أكثر شمولية لهذا المبدأ، وماهي بالضبط العوائد؟ ولماذا يختار الناس الاعتماد المتبادل؟، حيث ستمكّن الإجابة عن هذه الأسئلة من فهم الاقتصاد العالمي الجديد، فالاستيراد والتصدير هما صلب العلاقات الدولية الاقتصادية وصنع القرارات ورسم السياسات على الصعيد الوطني والعالمي.

ويستخدم الاقتصاديون النماذج وهي عبارة عن تبسيط للواقع الحقيقي من خلال التركيز على المتغيرات الرئيسة والعوامل الفاعلة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وغالباً ما يتم ذلك في ضوء النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المزايا الإنتاجية المطلقة وعوائد التجارة

1. تُعرّف الإنتاجية وفقاً لنموذج ريكاردو أنها: كمية المخرجات الناتجة عن وحدة واحدة من المدخلات.

وبافتراض أن العمل هو عنصر المدخلات الوحيد لدينا الآن فيمكننا تعريف إنتاجية العمالة كما يلي:

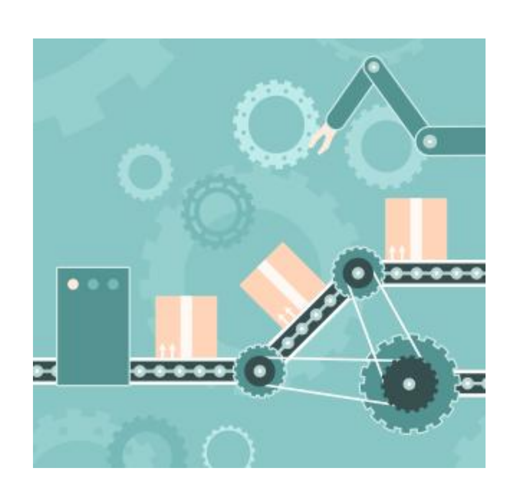
(عدد الوحدات من المخرجات) / (عدد ساعات العمل)

فعلى سبيل المثال: إذا أمكن إنتاج رغيفين من الخبز خلال ساعة واحدة، فإن الإنتاجية تحسب كما يلي:

(2 رغيف) / (1 ساعة عمل) = رغيفان بالساعة.

وإذا أمكن إنتاج 4 أرغفة خلال ساعتي عمل فإن الإنتاجية تكون:

(4 أرغفة) / (2 ساعة عمل) = 2 رغيف بالساعة



2. ولنفترض الآن أنه لدينا سلعتين، القمح والقماش، وبلدين هما الولايات المتحدة وبريطانيا، وأنَّ كليهما ينتج وفقاً لمعدلات الإنتاجية كما تظهر في الجدول 2-1

الجدول 2–1 الإنتاج خلال ساعة عمل

	الولايات المتحدة	بريطانيا
القمح	4 طن	5 طن
القماش	6 متر	1 متر

تظهر بريطانيا أكثر إنتاجية من الولايات المتحدة فيما يتعلق بإنتاج القمح ولكن الولايات المتحدة أكثر إنتاجية فيما يتعلق بالقماش.

توضح القيم في الجدول 2–1 أنَّ إنتاجية صنع القمح في بريطانيا أعلى منها في الولايات المتحدة، وأنَّ إنتاجية صنع القماش أعلى في الولايات المتحدة.

وتمتلك بريطانيا ميزة إنتاجية مطلقة في إنتاج القمح لأنها تنتج كمية أكبر كل ساعة عمل (خمسة مقابل أربعة في الولايات المتحدة)، وبالمثل، فإن الولايات المتحدة تمتلك ميزة إنتاجية مطلقة فيما يتعلق بإنتاج القماش.

إنَّ نقطة الاستناد في دعم سميث لحرية التجارة تنطلق من اعتقاده أن كل بلد يمتلك ميزة تنافسية في شيء ما بشكل أو بآخر وبغض النظر عن مصدر هذه الميزة، فقد تتولد نتيجة لكفاءة القوة العاملة المتخصصة، خصوبة التربة وطبيعة المناخ، أو حتى بسبب مزاج السكان في البلد المعني.

وبعبارة أخرى، تستطيع كل دولة أن تصنع سلعة ما، أن تستنبطها أو تستخرجها من باطن الأرض أو أن تقوم بحصد غلالها، وذلك بشكل أكثر كفاءة من شركائها التجاريين.



3. إن **تكلفة الفرصة البديلة** لإنتاج القمح مساوية لإنتاج متر ونصف من القماش، وذلك على اعتبار أنَّ إنتاج طن واحد من القمح (وحدة واحدة) يتطلب من الاقتصاد أن يحوّل العمالة اللازمة لذلك من قطاع إنتاج القماش مما يسبب خسارة متر ونصف من القماش الذي كان من الممكن إنتاجه بدلاً من إنتاج طن من القمح، وينبع هذا الاستنتاج من حقيقة أن كل ساعة عمل تستطيع أن تنتج إما أربعة أطنان من القمح أو ستة أمتار من القماش.

ويمكن كتابة هذه النسبة كسعر مقايضة القمح كما يلي:

P_{us}^{w}= 6 متر ÷ 4 طن = 1.5 (متر / طن).

حيث p السعر، w القمح، us الولايات المتحدة الأمريكية (البلد المعني).

وكذلك الأمر، نستطيع كتابة سعر الولايات المتحدة للقماش كمعكوس للنسبة السابقة:

P_{us}^{s}= 4 طن÷ 6 متر = 0.67 (طن/متر)

وبنفس الطريقة فإن السعر البريطاني للقمح سيكون 0.2 (متر/طن)، وسعر القماش سيكون 5 (طن/متر)، وستكون الولايات المتحدة في حال أفضل إذا تمكنت من بيع متر من القماش مقابل أكثر من 0.67 طن من القمح، وأيضاً ستكون بريطانيا في حال أفضل إذا تمكنت من الحصول على متر من القماش مقابل أقل من خمسة أطنان من القمح.

وفي النهاية نستنتج أنه ستتم عملية التجارة بأي سعر يقع بين هذين الحدين:

0.67 (طن/متر) < P_{w}^{s} < 5 (طن/متر)

حيث P_W^s هي السعر العالمي للقماش (سعر التبادل).

ومع عدم توافر معلومات إضافية عن جانب الطلب في السوق فإنه يصبح من المستحيل تحديد فيما إذا كان السعر سيكون أقرب إلى أيٍّ من الحدود السعرية (5 تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القماش في بريطانيا، أو 0.67 تكلفة الفرصة البديلة في الولايات المتحدة).

فكلما كان أقرب إلى 0.67 فإن عوائد بريطانيا من التجارة ستكون أكبر وكلما كان أقرب إلى 5 فإن الولايات المتحدة ستكون أكثر استفادة، وهكذا نرى أن كلا الطرفين سيتمتعان بمكاسب أكبر من التجارة طالما يتراوح السعر بين هذين الحدين.

ثالثاً: المزايا الإنتاجية المقارنة وعوائد التجارة



ما هي النتيجة في حال كان البلد لا يمتلك ميزة إنتاجية مطلقة لأية سلعة؟ بالطبع يمكن تصور بلد ما يعاني فقراً شديداً وعدم كفاية بالموارد مترافقاً مع انتشار الأمية وندرة في رؤوس الأموال. ماذا تستطيع أن تنتج هذه البلدان بشكل أكثر كفاءة من الولايات المتحدة أو ألمانيا؟ لماذا تقدم الدول الغنية على التبادل التجاري مع هذه البلدان طالما أنها غير كفؤة بالمطلق؟ **الجواب** يكمن في التجارة على الرغم من انعدام المزايا الإنتاجية المطلقة، إذ يمكن للبلدان عالية الدخول أن تحقق مكاسب من التجارة. بعبارة أخرى، إن هذه المكاسب لا تتعلق

بوجود المزايا الإنتاجية المطلقة لسلعة معينة في البلدان الفقيرة. لفهم أكثر، يجب علينا في البداية أن نعرض بعض المفاهيم الأساسية.

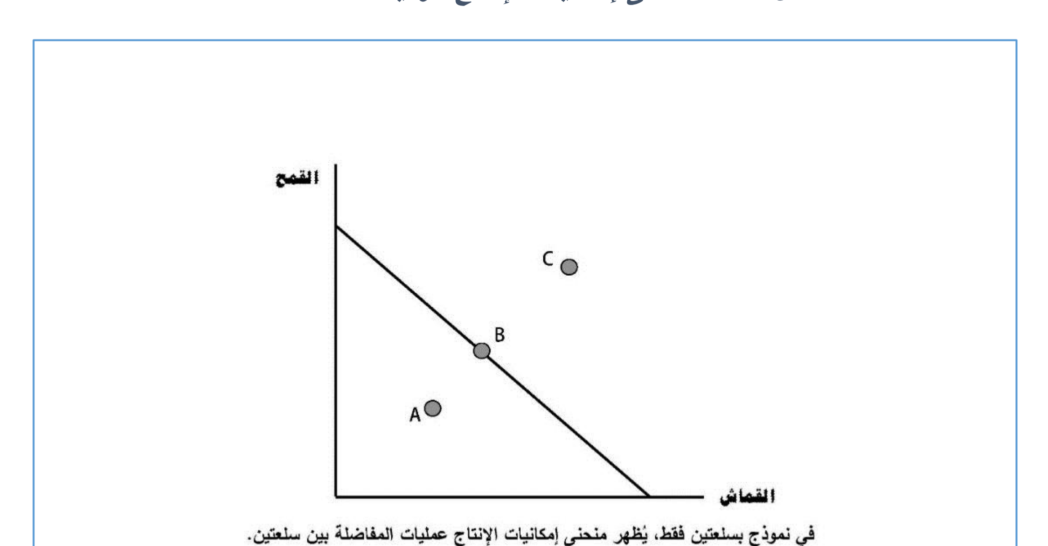
أ. منحني إمكانيات الإنتاج

يُظهر منحنى **إمكانيات الإنتاج (PPC)** المزيج الإنتاجي الذي يواجهه بلد معين عندما يختار إنتاج سلعتي القمح والقماش، ويوضح الشكل (2−1) منحنى إمكانيات إنتاج افتراضي للولايات المتحدة.

وتعد النقطة B الواقعة على المنحني (PPC) نقطة كفؤة لأنها توظف الموارد المتاحة للحصول على أعلى مستوى إنتاجي ممكن، ويعتبر افتراض التوظيف الكامل مماثلاً لافتراض أن الولايات المتحدة تشغل مواردها في نقطة مماثلة للنقطة B الواقعة على المنحني (PPC).

أما عند النقطة A، يبدو أن الاقتصاد يقع داخل منحنى الإنتاج ويعمل بشكل غير كفؤ مما ينتج ضياع مستوى معين من الإنتاج، لأنه لا يولِّد المستوى الأعظم الممكن للمخرجات من المدخلات المتاحة.

الشكل 2− 1 منحنى إمكانيات الإنتاج للولايات المتحدة



في نموذج بسلعتين فقط، يُظهر منحنى إمكانيات الإنتاج عمليات المفاضلة بين سلعتين.

من ناحية أخرى، تعتبر النقطة C غير ممكنة لأن الموارد المتاحة لا تسمح بالوصول إلى ذلك المستوى من إنتاج ذلك المزيج من الخبز والفولاذ المشار إليه في تلك النقطة.

ويأخذ منحنى الإنتاج في الشكل (2−1) خطاً مستقيماً بسبب افتراض أن نسبة المبادلة بين القمح والقماش ثابتة لا تتغير.

وينبع هذا الشكل من افتراض أن العمالة متجانسة ولا يوجد فئة مؤهلة أكثر من فئة أخرى.

يتم أيضاً استخدام هذه المبادلة بين القمح والقماش للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة القماش، باعتبار أن تكلفة الفرصة البديلة هي أفضل بديل يتم التخلي عنه للحصول على متر من القماش، أي أن تتخلى الولايات المتحدة عن ثلثي طن قمح مقابل ذلك.

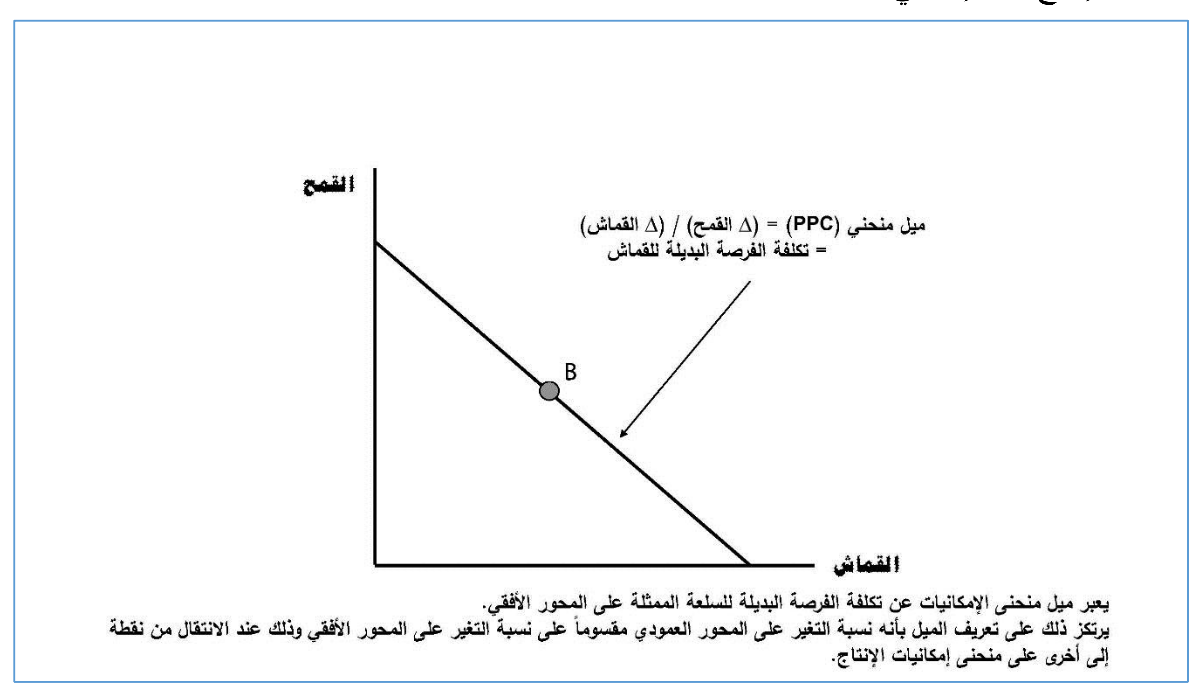
في الشكل (2−2) تبلغ قيمة ميل منحنى إمكانيات الإنتاج −0.67 وهو عبارة عن تقسيم كمية القمح المتخلى عنها (طن) على عدد الأمتار من القماش الإضافية المنتجة (Δ قماش) وتكتب كما يلي:

ميل منحنى (PPC) = (Δ قمح) / (Δ القماش المنتج)

= تكلفة الفرصة البديلة القماش.

ب.الأسعار النسبية:

نفترض أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج (PPC) هو ‎-0.67 كما يظهر في الشكل 2-2، وإذا لم تقم الولايات المتحدة بأي مبادلات تجارية مع العالم الخارجي، ففي هذه الحالة ستقوم بالتخلي عن 0.67 طن من القمح لتتمكن من إنتاج متر إضافي من القماش.



الشكل 2- 2 تكلفة الفرصة البديلة وميل منحنى إمكانيات الإنتاج

تدعى هذه المبادلة الأسعار النسبية للقماش أو تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القماش، ويعبِّر مصطلح *الأسعار النسبية* عن سعر سلعة ما باستخدام سلعة أخرى وليس باستخدام وحدات نقدية، وبناءً عليه في حال عدم وجود تبادل تجاري، يجب أن يكون السعر النسبي لسلعة ما مساوياً لتكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها.

ومن السهل تحويل السعر النسبي للقماش إلى السعر النسبي للقمح وذلك بأخذ مقلوب سعر القماش أي إذا كان سعر متر واحد من القماش في الولايات المتحدة هو 0.67 طنا من القمح فإن 1.5 متر من القماش هو سعر طن من القمح، وبنفس المنطق فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج طن من القمح تبلغ 1.5 متر من القماش في

الولايات المتحدة وذلك عندما يكون الإنتاج وفقاً للنقطة B على منحنى إمكانيات الإنتاج أو أيّة نقطة أخرى واقعة عليه كما في الشكل 2-2.

ج. منحنى إمكانيات الاستهلاك:

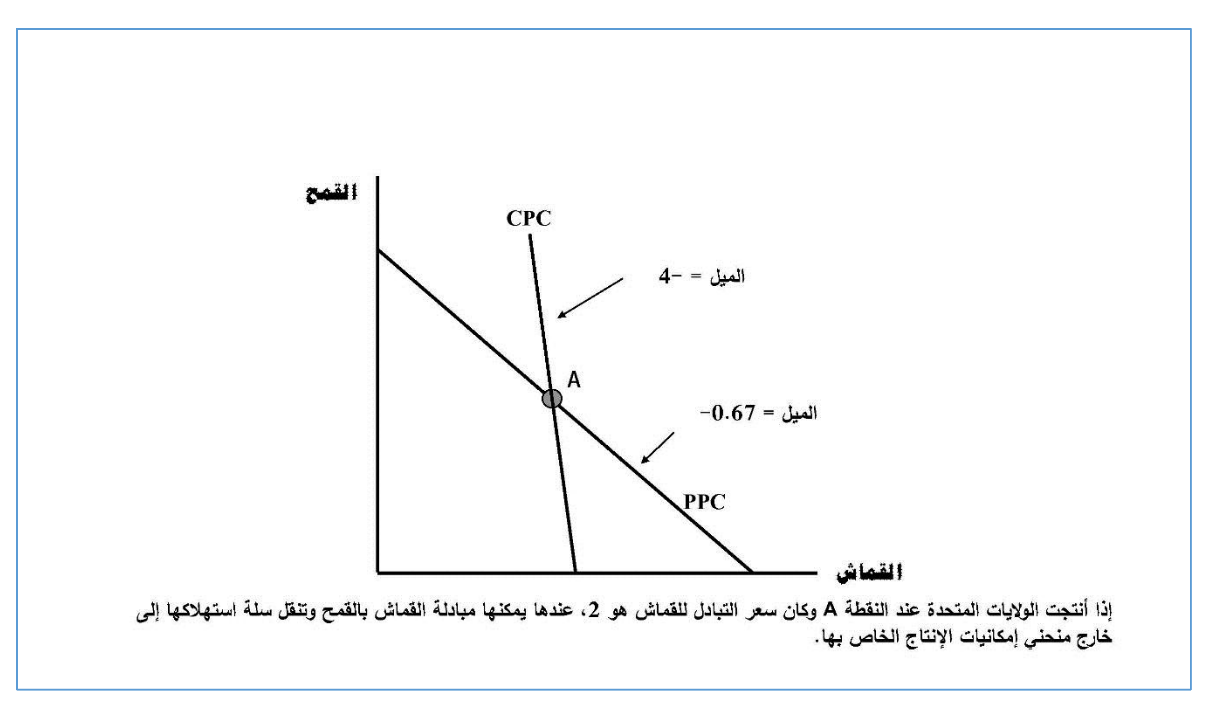
تدعى حالة الغياب التام للتجارة مع العالم الخارجي **بحالة الاكتفاء الذاتي** Autarky، وفي هذه الحالة يقتصر الاستهلاك في بلدٍ ما كالولايات المتحدة أو بريطانيا على ما يقوم بإنتاجه.

لنفرض أن الاقتصاد البريطاني يعيش في حالة اكتفاء ذاتي أيضاً وأنَّ تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القماش هي خمسة أطنان من القمح لكل متر، وفي الولايات المتحدة هي 0.67 طن قمح لكل متر، في هذه الحالة سيتمكّن كلا البلدين من رفع مستويات الاستهلاك لديهما عند قيام التجارة بينهما.

بشكل عام سيكسب كلاهما وسيحققان عوائد من التجارة إذا كان السعر يقع بين قيمتي التكلفة الحدية للبلدين، أي أن المنفعة ستتحقق لكليهما في حال تحققت المعادلة التالية:

0.67 (طن/متر) < P_W^s < 5 (طن/متر)

لنفترض أن سعر التبادل المتفق عليه كان (4) طن لكل متر من القماش، وكان سعر المتاجرة في الولايات المتحدة 0.67 طن قمح لكل متر قماش عند النقطة A كما هو موضح في الشكل 2. 3 الذي يبين منحنى إمكانيات الإنتاج للولايات المتحدة.



الشكل 2– 3 الإنتاج والتبادل التجاري قبل التخصص

يبين منحنى **إمكانيات الاستهلاك (CPC)** إمكانيات المتاجرة بين البلدين، ويبلغ ميل منحنى **(CPC)** (−4)، وهو يعبِّر عن السعر النسبي للقماش، أو نسبة التبادل بين القمح والقماش.

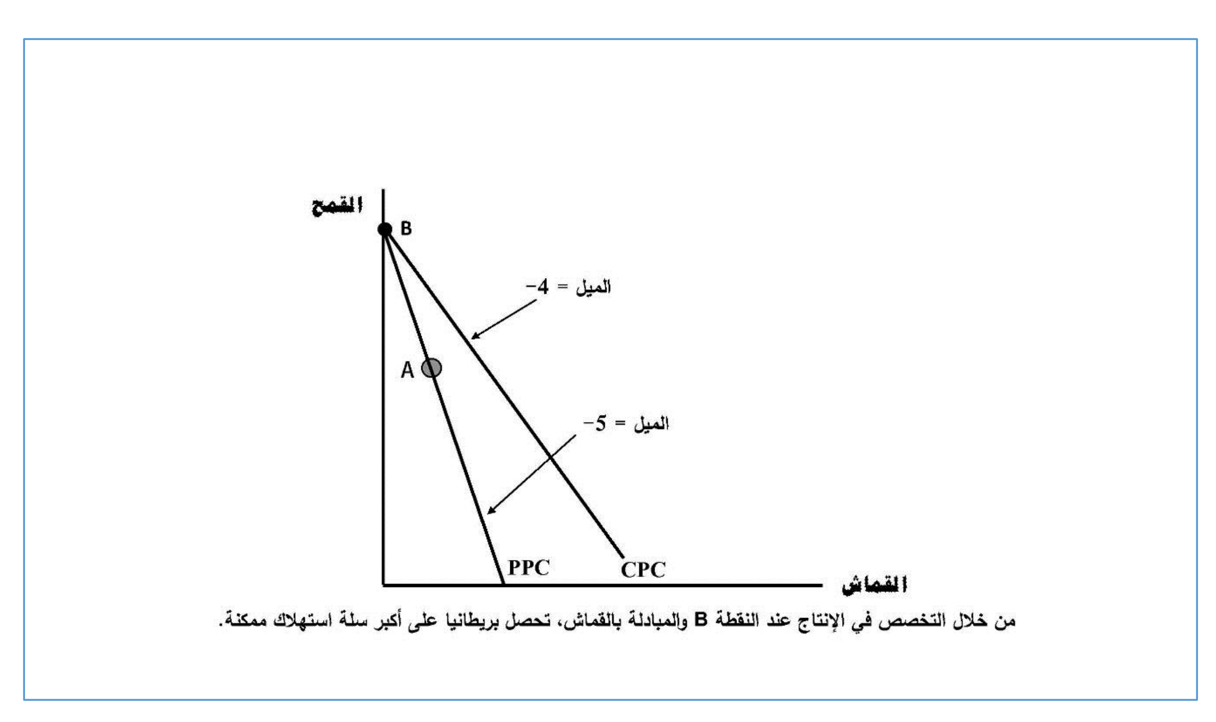
ونرى أن منحنى **(CPC)** يمر عبر النقطة A، لأنه عند هذه النقطة يتكون المزيج الممكن تبادله من كلا السلعتين إذا قامت الولايات المتحدة بالإنتاج وفقاً لهذه النقطة.

وإذا أقدمت الولايات المتحدة على المبادلة فإن ذلك سيحرك الإنتاج للأعلى على طول منحنى **(CPC)**، وستقوم بمبادلة كل متر من القماش بأربعة أطنان من القمح. إنَّ نتيجة عملية المبادلة هذه أفضل مما لو بقيت تنتج خبزاً أكثر طالما أنَّ أية نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج تمنح فقط ثلثي طن من القمح مقابل متر من

القماش، وبما أنه من غير الممكن أن تنتج الولايات المتحدة خارج حدود منحنى إمكانيات الإنتاج فإنها تستطيع أن تستهلك أكثر من خلال مبادلة القماش من أجل القمح.

د. مكاسب عوائد التجارة:

سيستغرب المرء ويتساءل لماذا تنتج الولايات المتحدة القمح طالما أن التخلي عن إنتاج متر من القماش يتيح لها إنتاج ثلثي طن من القمح فقط. فإذا رغبت الولايات المتحدة بالتخصص في إنتاج القماش أو مبادلته مع القمح فإنها ستكون في حال أفضل طالما أنها ستحصل على 4 أطنان من القمح مقابل كل متر من القماش. وفقاً للشكل (2–3) فإن نقطة الإنتاج للولايات المتحدة قبل عملية المبادلة هي (A) وهي نفسها نقطة الاستهلاك طالما أنه في غياب المبادلة سيكون الإنتاج مساوياً بالضرورة للاستهلاك. في حين تمثل النقطة B في الشكل (2–4) الإنتاج في حالة التخصص بشكل كلي في إنتاج القماش، وهذا ممكن عند فتح باب التبادل التجاري وقيام الولايات المتحدة بعملية التبادل على طول المنحني CPC الذي له نفس ميل المنحني CPC(–4). إذا كانت الولايات المتحدة تنتج عند النقطة B وتتحرك صعوداً على المنحني CPC فإنه من الممكن أن تصل إلى النقطة C مثلاً، والتي تبرز استهلاكاً أكبر من القماش والقمح معاً. بشكل مماثل، إذا اختارت الولايات المتحدة الإنتاج عند النقطة A والقيام بالتبادل فإن أي مزيج من كلتا السلعتين، متاح على طول المنحني PPC أو CPC، سوف يعطي مزيجاً أكبر من الاستهلاك على طول المنحني CPC.



الشكل 2− 4 مكاسب بريطانيا من التبادل التجاري

إن الملاحظة الأكثر أهمية حول الإنتاج عند النقطة B هي أنها تُعظّم دخل الولايات المتحدة. وهذا ينبع من حقيقة مفادها أنها تقدم أفضل مزيج متاح من كلتا السلعتين. لتوضيح ذلك، خذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد نقطة إنتاج أخرى تضع الولايات المتحدة على خط السعر الذي يقع أبعد من الحالة الأصلية. فكل نقاط الإنتاج الأخرى على طول منحنى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة تقع تحت منحنى إمكانيات الاستهلاك CPC، كما أن كل منحنى CPC له الميل (−4) يتقاطع مع PPC في نقطة غير النقطة B سوف تقع تحت المنحنى CPC. بمعنى آخر، إذا كان منحنى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة هو PPC والسعر النسبي القماش هو 4 فإن أكبر مزيج من سلع الاستهلاك سيتم الحصول عليه عندما تتخصص الولايات المتحدة بإنتاج القماش وتقوم بمبادلته للحصول على القمح.

هل تحصل بريطانيا على مكاسب من المبادلة كما تحصل عليها الولايات المتحدة؟

بشكل لا لبس فيه فإن الجواب هو نعم. انظر إلى الشكل (2−4)، حيث تمثل النقطة A حالة الإنتاج في بريطانيا قبل عملية المبادلة، وتكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القماش هي خمسة أطنان قمح لكل متر قماش على طول منحنى إمكانيات الإنتاج، كما سيكون سعر المبادلة هو 4 طن قمح لكل متر من القماش بعد بدء عمليات المبادلة. ستعظم بريطانيا دخلها بالانتقال على طول منحنى إمكانيات الإنتاج إلى النقطة التي تكون فيها متخصصة بشكل كامل في إنتاج القمح. عندها تستطيع مبادلة القمح للحصول على القماش وفقاً لسعر التبادل الذي سيكون مُفضّلاً على سعر التبادل المحلي (خمسة أطنان قمح لكل متر من القماش). كما ستتمكن بريطانيا من الاستهلاك عند نقطة على المنحني CPC تقع خارج المنحني PPC تكون إلى اليمين وأعلى من نقطة التوازن قبل المبادلة A. هكذا نرى أن بريطانيا الآن في حال أفضل (مثل الولايات المتحدة) عند حصول المبادلات لأنها ستحصل على مزيج أكبر من كلتا السلعتين فيما لو قامت بإنتاجهما منفردة.

يساعدنا المثال العددي التالي على توضيح المكاسب المتحققة نتيجة الدخول في عملية التبادل التجاري. لنفترض أن السعر النسبي للقماش هو 4 طن لكل متر، فعندما تزيد الولايات المتحدة إنتاجها بمقدار متر واحد من القماش فهي تتخلى عن 0.67 طن من القمح لكنها في المقابل تستطيع مبادلة هذا المتر 4 طن قمح مما يولد لديها عائداً صافياً يبلغ 3.33 رغيف خبز (4−0.67=3.33)، وهنا يتوجب على بريطانيا أن تتخلى عن 0.67 طن من القماش لتلبية الطلب الأمريكي على القمح، فهي ستقوم بمبادلة 4 طن من القمح مقابل متر من القماش مما يولد عائداً صافياً لديها يبلغ 0.33 متر من القماش (1−0.67=0.33). في النهاية، حقق كلا البلدين منافع أكبر من التجارة.

هـ. سعر التبادل والأسعار المحلية

بات معلوماً أنه طالما أن سعر التبادل يتراوح بين السعرين المحليين ما قبل التبادل في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، فإن كلا البلدين يستفيدان من عملية التبادل، لكن ما الذي يضمن أن يبقى سعر التبادل فعليا ضمن هذا النطاق، 5.0 (طن /متر) > P_W^s > 0.67 (طن/ متر)؟

ما الذي سيحدث ما لو كانت قيمة P_W^s تساوي 6 أو 0.5 على سبيل المثال؟

لنأخذ بداية حالة سعر التبادل بحيث يكون 5 طن قمح مقابل متر من القماش. عند $P_W^w = 4$، سيكون سعر تبادل القماش أعلى من تكلفة الإنتاج في كلا البلدين، فمن الواضح إذاً أن الولايات المتحدة ستفضل الاستمرار في التخصص في إنتاج القماش ومبادلته بالقمح. لا شيء تغير إذاً فيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة إلا في أنها تحصل الآن على 6 وحدات من القمح مقابل كل وحدة من القماش، بينما كانت تحصل سابقاً على أربعة فقط. ولكن فيما يتعلق بريطانيا، مع ارتفاع سعر القماش، يصبح تحول المنتجين البريطانيين إلى صناعة القماش أكثر ربحية. لأن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القماش هي 5 طن من القمح، بينما سيباع متر القماش الواحد مقابل 6 طن، يمكن لبريطانيا أن تصل إذاً إلى تعظيم سلتها الاستهلاكية من خلال التخصص في إنتاج القماش ومبادلته بالقمح.

ختاماً، من الواضح إذا أن كلا البلدين أصبح متخصصا بإنتاج القماش، ولم يبق للقمح مَنْ ينتجه، ما يستتبع بشكل طبيعي ارتفاع أسعار القمح وانخفاض أسعار القماش. ويستمر ذلك حتى ينخفض سعر تبادل القماش دون تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج في بريطانيا، البلد ذي التكلفة الأعلى. ما إن يصبح P_W^s أقل من 5، حتى يعود المنتجون البريطانيون لإنتاج القمح ما سيزيد من كمية القمح مقابل انخفاض في إنتاج القماش ويُستأنف التبادل من جديد.

في الحالة الثانية، حيث يكون P_W^S أقل من 0.67. ستستمر بريطانيا بالتخصص في إنتاج القمح، بينما ستتحول الولايات المتحدة في إنتاجها نحو هذه السلعة. في هذه الحالة، ستشهد سوق القمح فائضاً منه، كما سيعاني عرض القماش من نقص واضح، لتنطلق بذلك نفس الآلية السابقة لضمان إنتاج كلا السلعتين. سيتحدد سعر التبادل التوازني إذا بحيث يكون ضمن النطاق الذي حددناه سابقاً، أي بين تكلفتي الفرصتين البديلتين في كلا البلدين، هنا، سيتحدد سعر التبادل التوازني بين 0.67 و 5.0 طن لكل متر من القماش.

في الحالة المتطرفة، يمكن أن يتساوى سعر التبادل مع تكلفة الفرصة البديلة لأحد البلدين. فعلى سبيل المثال، لو وصل سعر تبادل القماش إلى 0.67 طناً من القمح لكل متر من القماش، فإننا سنقول إنه سيان بالنسبة للولايات المتحدة أَدَخلت في عملية التبادل أم لم تدخل، فالولايات المتحدة لن تكسب شيئاً كما أنها لن تخسر شيئاً ما لو دخلت في عملية التبادل في ظل سعر كهذا، حيث إن كل المكاسب ستكون من نصيب بريطانيا. وبنفس المنطق، ستجد بريطانيا أنه سيان بالنسبة لها أَدَخلت في عملية التبادل أم لم تدخل فيما لو أصبح سعر التبادل مساوياً لتكلفة الفرصة البديلة لديها، ذلك أن كل الأرباح ستذهب إلى الولايات المتحدة.

من الضروري الاعتراف بأنه، من دون معلومات إضافية عن ظروف التداول، فإنه لا يمكن الذهاب أبعد من ذلك في تحليل سعر التبادل. فماذا لو سأل سائل عن سعر التبادل إذا كان أقرب إلى 0.67 أم إلى 5.0؟ سنقول إن الجواب سيعتمد على شدة الطلب على كل من السلعتين في كلا البلدين، وطالما أننا لم نُدخل تحليل الطلب بشكل صريح في نموذجنا المعروض هذا، فإنه لن يكون بمقدورنا تقديم إجابة دقيقة عن هذا السؤال. قد نعلم أنه عندما يكون سعر التبادل أقرب إلى 0.67، فإن أرباح التبادل ستكون في صالح بريطانيا، أما إذا كان سعر التبادل أقرب إلى 5.0 فإن الولايات المتحدة ستكون المستفيد الأكبر. مع هذا كله، تبقى حقيقة أن كلا

البلدين سيستفيدان طالما أن سعر التبادل محدد بقيمة ما تقع بين تكلفتي الفرصتين البديلتين لكلا البلدين، وهذه حقيقة تدعمها قوى السوق الناظمة للتبادل.

رابعاً: مقارنة بين المزايا الإنتاجية النسبية والمطلقة

يعتبر امتلاك إنتاجية أكبر لعنصر العمل مثالاً لما يعرف **بالميزة الإنتاجية المطلقة**، رأينا سابقاً أنه إذا ما امتلك كل بلد ميزة مطلقة في إنتاجية سلعة ما من السلع، فإنه سيكون مربحاً لهذه البلد، فسيتخصص في إنتاج هذه السلعة ثم أن يبادلها بالسلع الأخرى في آن معا.

مع ذلك، من المهم ملاحظة أن الأرباح المتحققة من التبادل بين بلدين لا تعتمد بأي شكل من الأشكال على امتلاك كل بلد لمزية مطلقة.

لقد رأينا سابقاً أن العامل المحدِّد لعوائد التبادل إنما كان حقا هو تكاليف الفرص البديلة المحددة قبل التبادل لكل من الخبز والفولاذ.

يجب أن نذكر بأن تكاليف الفرص البديلة إنما تشتق من الإنتاجية، لكن بما أنه يتم عرض هذه التكاليف على شكل نسب، فإن مستويات مختلفة جداً من الإنتاجية (المطلقة) يمكن أن تقود إلى نفس عمليات التبادل.

ونقول عن بلد ما بأنه يمتلك ميزة **إنتاجية نسبية** من سلعة ما، أو فقط ميزة نسبية، إذا ما كانت تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة أقل من تكاليف إنتاج نفس السلعة عند شركائه التجاريين.

يقوم مفهوم المزايا النسبية على فكرة أن الدول تعظم من رفاهيتها المادية عندما تستخدم مواردها بحيث تحصل منها على أعلى قيمة ممكنة، ولأجل معرفة أعلى قيمة ممكنة من استخدام عنصر ما، فإنه لا بد من مقارنة عدة خيارات لاستخدام العنصر المذكور ثم انتقاء أفضلها.

فإذا ما كانت تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح في بريطانيا أقل من مثيلتها في الولايات المتحدة، فإنه يجب على بريطانيا أن تنتج الكثير من القمح لتبادله بالقماش.

يعتبر هذا التمييز بين مفهومي المزايا النسبية والمطلقة من أهم المسائل في علم الاقتصاد. وعلى الرغم من السهولة النسبية للتمييز بين المفهومين، فإنه غالباً ما لا يلقى الاستيعاب والفهم المطلوبين.

خامساً: عوائد التبادل التجاري في غياب المزايا المطلقة

الجدول: 2-2 الإنتاج خلال ساعة عمل

	اليابان	ماليزيا
السيارات	2	0.5
الفولاذ	2 طن	1 طن

1. لندرس الحالة الواردة في الجدول حيث تمتلك اليابان ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين السيارات (0.5<2) والفولاذ (2<1)، إلا أنه لا يزال بإمكان اليابان تحقيق مكاسب من التجارة والمبادلة تماماً كماليزيا التي لا تملك مزايا مطلقة في إنتاج أي من السلعتين.

وإذا لم تنخرط اليابان في التبادل، فسوف تكون محكومة بإمكانيات إنتاجها الخاصة التي تفرض عليها التخلي عن إنتاج طن واحد من الفولاذ من أجل إنتاج سيارة واحدة إضافية، وفي ماليزيا، يكلف إنتاج

سيارة واحدة طنين من الفولاذ، ومع هذا، نجد ثمة فرصة للاستفادة المشتركة بين البلدين فيما إذا قاما التبادل التجاري بينهما.

2. حيث تفوق تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الفولاذ في اليابان نظيرتها في ماليزيا على الرغم من أن اليابان تمتلك معدلاً مطلقاً أعلى في إنتاجية الفولاذ، ولهذا، إذا أرادت اليابان أن تتبع مزيتها النسبية وتعظم دخلها، فعليها أن تتخصص في إنتاج السيارات.

ويمكن عرض تكاليف الفرص البديلة للإنتاج في كل من اليابان وماليزيا كما يلي:

$$\left(\frac{\text{طنان}}{\text{سيارة}}\right) 2 > P_w^c > \left(\frac{\text{طن}}{\text{سيارة}}\right) 1$$

ولنفترض أن سعر التداول كان 1.5 طنا من الفولاذ مقابل كل سيارة، فإذا ما تحركت اليابان نحو التخصص في صناعة السيارات مع فتح أبواب التبادل، فعليها أن تتخلى عن طن واحد من الفولاذ مقابل إنتاج سيارة إضافية واحدة.

فتستطيع اليابان أن تبادل السيارة الإضافية الواحدة المنتجة مقابل 1.5 طنا من الفولاذ ما يعني ربحاً صافياً قدره 0.5 طنا من الفولاذ إضافة إلى إنتاجها المحلي الخاص، وبشكل مماثل، ستتخلى ماليزيا عن 0.5 سيارة من إنتاجها مقابل طن إضافي واحد من الفولاذ، إلا أنها بالطبع ستربح 0.67 سيارة عن مبادلة كل طن من الفولاذ.

3. وبالمحصلة، سيستفيد كلا البلدين وسيكونان قادرين على استهلاك كميات من كلتا السلعتين تفوق الكميات التي كانا ليستهلكانها ما لو قَصَر كل منهما استهلاكه فقط على إنتاجه الوطني.

ويوضح المثال السابق، على الرغم من بساطته، مبدأ أساسي حول الأرباح المكتسبة من التبادل، وإن أكثر ما يهم عند تناول موضوع التبادل، ليس المزايا المطلقة بقدر ما هو المزايا النسبية.

فمن النقاط المركزية في علم الاقتصاد الدولي حقيقة أن: الفروقات في المزايا المطلقة لا تمنع تحقيق الأرباح من التبادل.

وأبعد من ذلك، كون البلدين يربحان من التجارة لا يعني أن الدخول أو مستويات المعيشة متساوية فيهما، فسيكون الدخل الماليزي أقل من الدخل الياباني لأن ماليزيا تنتج أقل مما تنتجه اليابان في وحدة الزمن.

تنتج ماليزيا خلال ساعة عمل واحدة ما قيمته طنا واحدا من الفولاذ أو 0.67 سيارة (عبر التبادل)، بالمقابل، ينتج العمال اليابانيون سيارتين اثنتين في كل ساعة عمل، ما يعادل 3 أطنان من الفولاذ (عبر التبادل).

بناءً على ما سبق نلاحظ أنه نتيجةً للمستوى الأعلى في الميزة الإنتاجية المطلقة، فإن الدخول في اليابان تعتبر أعلى بقليل مع أو بدون التبادل.

الخلاصة

تعتبر تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلع التصدير، بلا منافس، العامل الأهم في تحديد أشكال التجارة عند إنتاج سلع محددة.

وتتمتع الدول التي تضحي بأقل كميات ممكنة من بدائل الإنتاج بأقل تكلفة فرصة بديلة، أو لنقل: ستمتلك ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

لطالما كانت فكرة المزايا النسبية واحداً من أكثر مفاهيم الفكر الاقتصادي رسوخاً، والتي شغلت حيزاً مركزياً في السياسة الاقتصادية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وتستطيع تلك الدول التي تنتج تبعا لمزيتها النسبية، أن تعظّم من الأرباح التي تجنيها من التجارة، وتعظّم تالياً، من ثروتها الوطنية، وبشكل آخر، تستطيع هذه الدول أن تعظّم أرباحها المتحققة من التبادل التجاري الدولي.

وغالباً ما يُخلط بين مفهومي الميزة النسبية والميزة المطلقة، فمتلك الدولة ميزة نسبية عندما تكون إنتاجيتها المطلقة من سلعة ما أعلى من مثيلاتها عند شركائها التجاريين، ولكن أن تمتلك دولة ما ميزة نسبية في إنتاج منتج ما، لا يعني ذلك امتلاكَها ميزة مطلقة في هذا المنتج.

ومن الأفكار الخاطئة الشائعة التي تساق ضد انتهاج مبدأ الميزة النسبية القول بأن العمال في الدول الأخرى يتقاضون أقل مما يتقاضونه في موطنهم الأصلي، وإن قولا كهذا يُغفل، ولا شك، مسألة الإنتاجية.

والأجور التي يتقاضاها عمال الدول النامية أقل من تلك التي يتقاضاها عمال الدول المتقدمة، لأن حجم المخرجات التي تنتج خلال ساعة عمل في الدول النامية هي أقل منها في الدول المتقدمة.

وإنتاجية العمل في الدول النامية هي بدورها قليلة للأسباب التالية: العمال هم بشكلٍ عام قليلو المهارات، وتعاني هذه الدول من نقص في رأس المال اللازم للإنتاج، ومن نقص مماثل في رأس المال في البيئة الاقتصادية المحيطة بالإنتاج والتي كانت لتدعم إنتاجيتها ما لو كانت مكتفية التمويل.

التمارين:

أجب عن الأسئلة التالية:

1. ما هي المزايا الإنتاجية المطلقة؟
2. ما هي المزايا الإنتاجية المقارنة؟
3. ناقش مع الرسم منحى الاستهلاك؟
4. ما المقصود بالأسعار النسبية؟
5. قارن بين المزايا الإنتاجية النسبية والمطلقة.

المراجع

- E.Stiglitz, Joseph, "Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy", the national bureau economic research, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, "RETHINKING MACROECONOMICS: WHAT FAILED, AND HOW TO REPAIR IT", Journal of the European Economic Association, (2014).
- Gerber, James, "International Economics", 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, "Essentials of Economics", 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. "Monetary Policy for Inattentive Economies". Journal of Monetary Economics. (2005).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Rodrik, Dani, "The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY", wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الثالثة

قوى السوق

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يتعرف على العوامل المؤثرة في طلب وعرض السلع والخدمات.
2. يتعلم كيفية تحديد العرض والطلب للسعر والكمية المباعة.
3. يتعلم كيف تؤثر التغيرات في العرض والطلب على الأسعار والكميات في الأسواق.
4. يتعلم كيفية تخصيص الأسواق للموارد.

أولاً: مقدمة

يمثل كل من العرض والطلب القوى التي تدفع باقتصاديات الأسواق، فهما يحددان الكمية المنتجة من كل سلعة إضافةً لسعر المبيع. ولمعرفة تأثير حدث أو سياسة ما على الاقتصاد فإنه يتوجب عليك التفكير أولاً بكيفية تأثيرهما على كل من العرض والطلب.

يتعرض هذا الفصل لنظرية العرض والطلب، ويشرح سلوك المشترين والبائعين وكيفية تحديد الأسعار في السوق، وبالتالي تخصيص الموارد.

ثانياً: الأسواق والمنافسة



يُعرَّف **السوق** على أنه مجموع المشترين والبائعين لسلعة أو خدمة معينة حيث يحدد المشترون الطلب في حين يحدد البائعون العرض، ويمكن أن تكون الأسواق مكانية (ذات طابع مادي) أو افتراضية، كما يمكن أن تكون شديدة التنظيم أو منخفضة التنظيم ويمكن أيضاً أن تكون عامة أو خاصة.

لا يمكن تحديد الأسعار والكميات عادةً من قبل مشتر أو بائع وحيد وإنما من خلال تفاعل كل البائعين والمشترين في السوق.

ويستخدم الاقتصاديون مصطلح **السوق التنافسي** لوصف حالة وجود العديد من البائعين والمشترين ذوي الأثر المهمل كل منهم بمفرده على سعر السوق.

وعادةً ما يتم افتراض حالة المنافسة التامة أي ضرورة تماثل السلعة المعروضة للبيع وأيضاً وجود عدد كبير جداً من الفاعلين الاقتصاديين الذين يقبلون السعر الموجود في السوق، فهم آخذو الأسعار Price Takers، ولكن يوجد بعض السلع والخدمات لا تباع في سوق المنافسة التامة، حيث يوجد فقط بائع وحيد وهو الذي يحدد السعر وبالتالي نحن أمام حالة الاحتكار. ويوجد أشكال أخرى تقع بين هاتين الحالتين المتطرفتين. يتم غالباً افتراض حالة المنافسة التامة بغرض التبسيط وهو ما سيتم افتراضه عند تحليل توزان السوق.

ثالثاً: الطلب

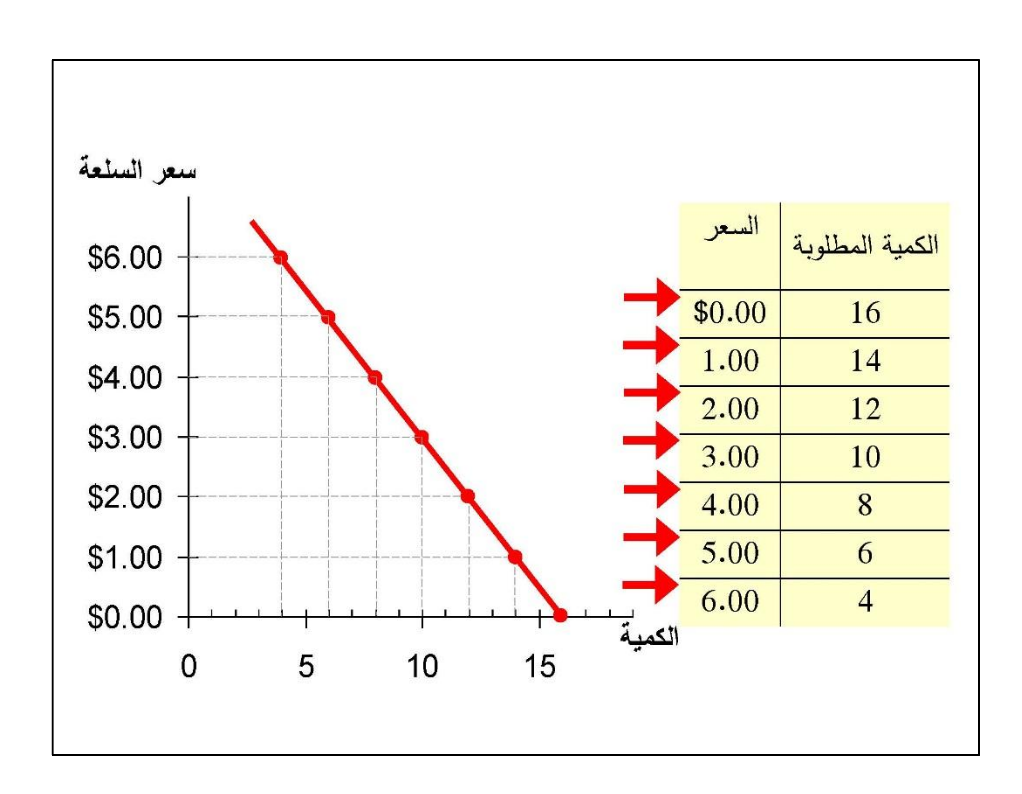
1. منحنى الطلب:

تُعرَّف الكمية المطلوبة Quantity Demanded من أي سلعة على أنها تلك الكمية التي يكون لدى المشترين القدرة والرغبة في شرائها.

ويُعدّ السعر أهم العوامل المؤثرة فيها، ويمكن صياغة العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة وفقاً لقانون هو قانون الطلب، والذي يفيد أنه مع افتراض ثبات العوامل الأخرى فإنّ ارتفاع سعر السلعة يقود إلى انخفاض الكمية المطلوبة وبالعكس.

ويتم تمثيل العلاقة بيانياً حيث يكون منحنى الطلب ذو ميل متجه نحو الأسفل. كما في الشكل (3−1) الذي يظهر تلك العلاقة لشخص واحد، ولكن بهدف تحليل عمل السوق.

يتوجب تحديد الطلب في السوق والذي يمثل مجموع الطلب لكل الأشخاص على سلعة أو خدمة معينة، وذلك عند كل سعر معطى.



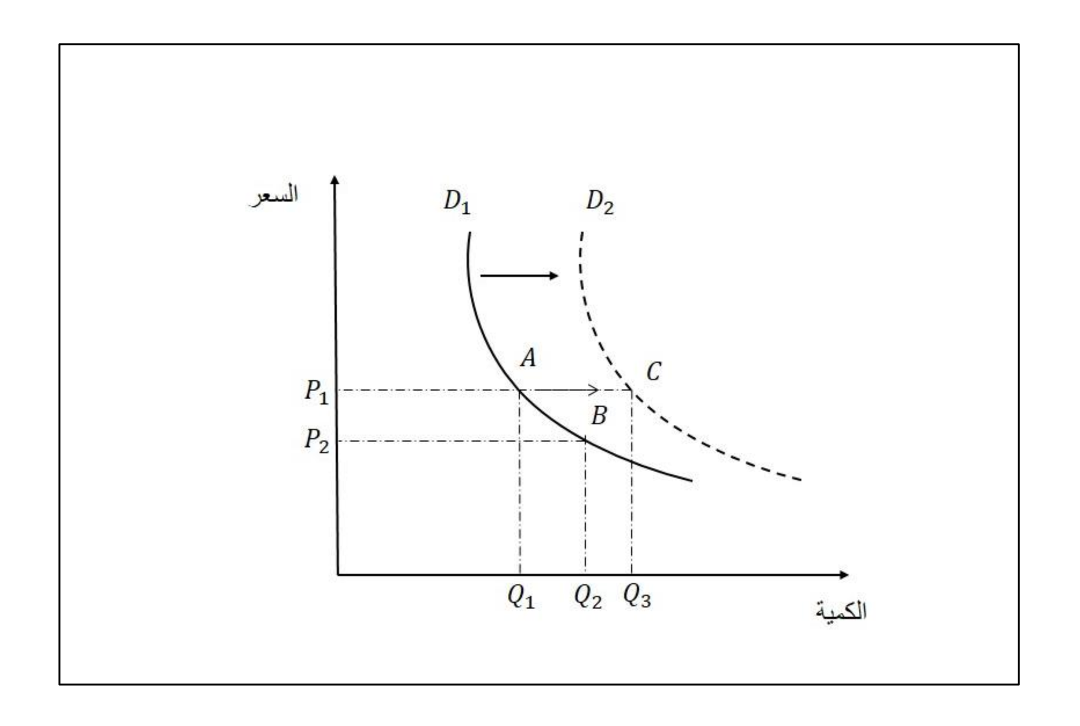
السعر	الكمية المطلوبة
$0.00	16
1.00	14
2.00	12
3.00	10
4.00	8
5.00	6
6.00	4

الشكل 3− 1 الشكل البياني لخط الطلب

2. الانزياحات في منحنى الطلب:

يتغير منحى الطلب عبر الزمن، فعندما يحدث شيء ما لتعديل الكمية المطلوبة عند سعر معين فإن ذلك يؤدي إلى انزياح منحنى الطلب.

فعلى سبيل المثال، افترض أن بعض الأبحاث الطبية تفيد بأن تناول الفواكه المجففة بانتظام يزيد من المناعة الجسدية. سترفع هذه الدراسات الطلب على الفواكه المجففة وسيرغب المشترون عند أي مستوى للأسعار في شراء كميات أكبر وبالتالي سينزاح منحنى الطلب. وهذا الانزياح نحو اليمين يسمى **زيادة في الطلب**، وفي المقابل أي تغيرات سوف تخفضِّ الكمية المطلوبة عند أي مستوى سعري، فإن الانزياح سيكون باتجاه اليسار ويدعى **انخفاض في الطلب**.



الشكل 3- 2 الشكل البياني للانزياحات في منحنى الطلب

- **المتغيرات التي تؤدي لانزياحات في منحنى الطلب:**

وتتمثل أهم المتغيرات التي تقود إلى انزياحات منحنى الطلب في: الدخل، أسعار السلع ذات الصلة، الأذواق، التوقعات، وعدد المشترين.

- **الدخل:** يقود انخفاض الدخل إلى تقليص الإنفاق بشكل عام. فإذا انخفض الطلب على سلعة ما نتيجة انخفاض الدخل فإننا نسمي هذه السلعة بالسلعة العادية Normal good. ولكن ليست كل السلع عادية فإذا ارتفع الطلب مع انخفاض الدخل فإننا نسمي تلك السلعة بالسلعة الدنيا[1] Inferior good. وكمثال على ذلك استخدام التاكسي بشكل أقل والاتجاه لركوب الباص مع انخفاض الدخل.
- **أسعار السلع ذات الصلة:** عندما يقود انخفاض السعر لسلعة ما إلى تخفيض الطلب على سلعة أخرى فإننا نقول عنهما أنهما متبادلتان Substitutes كالعصائر والمياه الغازية. أي غالباً ما يتم استهلاك سلعة بدلاً من الأخرى. أما عندما يقود انخفاض سعر سلعة إلى رفع الطلب على سلعة أخرى فإنهما متكاملتان Complements. أي غالباً يتم استهلاكها سوية كالوقود والسيارات.
- **الأذواق:** تعد العامل الأكثر تحديداً للطلب، وعادة لا يحاول الاقتصاديون شرح أذواق الناس لأنها مبنية على قوى سيكولوجية وتاريخية خارج إطار الاقتصاد. ولكنهم يتفحصون الأثر المترتب على تغيرها.
- **التوقعات:** تؤثر التوقعات حول المستقبل على الطلب اليوم، فإذا كان هناك توقع بزيادة الدخول بعد فترة معينة (شهر مثلاً) فمن المحتمل أن تقوم بزيادة الانفاق أكثر من الدخل المتاح حالياً.

---

[1] السلعة الدنيا: هي تلك السلع التي ينخفض الطلب عليها مع زيادة دخل المستهلك.

- **عدد المشترين:** يعتمد الطلب في السوق على المشترين، فكلما ازداد عدد المشترين كلما ارتفع الطلب وبالعكس ولكن يجب الانتباه إلى العوامل السابقة.

3. دراسة حالة: طريقتان لتخفيض كمية التدخين المطلوبة:

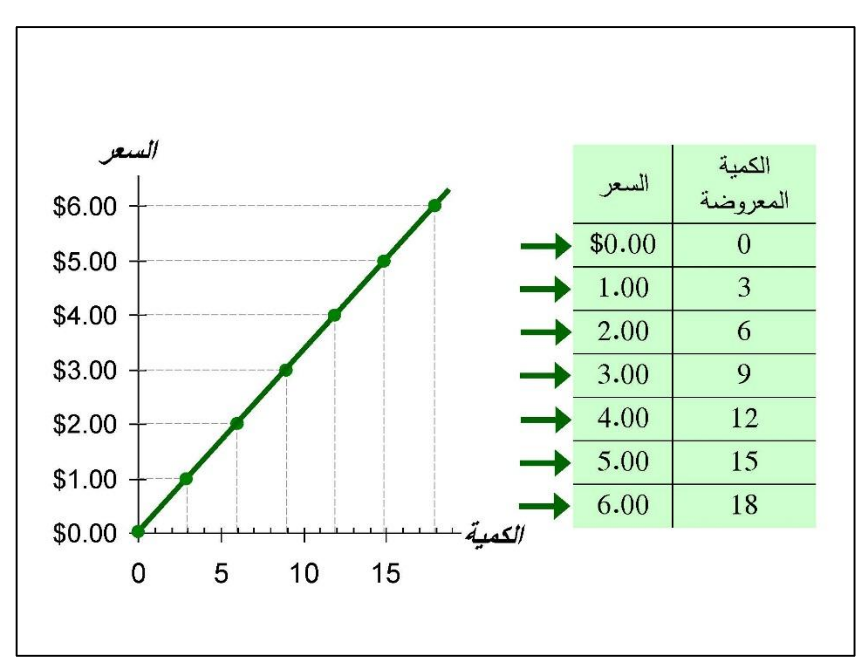
ينحو صانعو السياسات لتخفيض عدد الأشخاص المدخنين لما له من آثار صحية سيئة. وغالباً ما يتم ذلك عن طريق إحداث انزياح في منحى الطلب من خلال الإعلانات العامة والتحذيرات الطبية الإجبارية على منتجات التبغ ومنع الإعلان عنها في الوسائل الإعلامية، أو عن طريق رفع الأسعار من خلال فرض الضرائب على منتجي التبغ ومصنعيه والذين بدورهم يرفعون أسعارهم على المستهلكين.

في هذه الحالة لا يحدث انزياح في منحى الطلب وإنما يتم تخفيض عدد المنتجات المباعة. ولكن السؤال المطروح ماهي التغيرات في الكمية المطلوبة نتيجة للتغيرات في الأسعار؟ يتم ذلك من خلال دراسة مرونة الطلب السعرية. وأيضاً يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير ذلك على المنتجات البديلة كالماريجوانا.

رابعاً: العرض

تُعرَّف الكمية المعروضة Quantity Supplied من سلعة أو خدمة ما على أنها تلك الكمية التي يرغب ويستطيع المنتجون بيعها. وهناك العديد من العوامل التي تحددها ولكن يبقى السعر محورياً في التحليل. ويمكن التعبير عن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة من خلال **قانون العرض** الذي يقرر أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ارتفاع سعر سلعة ما يقود إلى زيادة الكمية المعروضة وبالعكس. ويظهر

الشكل (3–3) المنحني البياني للعرض لمنتج واحد. ولتحديد العرض في السوق نقوم بجمع الكميات المعروضة من قبل كل المنتجين في السوق



الكمية المعروضة	السعر
0	$0.00
3	1.00
6	2.00
9	3.00
12	4.00
15	5.00
18	6.00

الشكل 3– 3 الشكل البياني لخط العرض

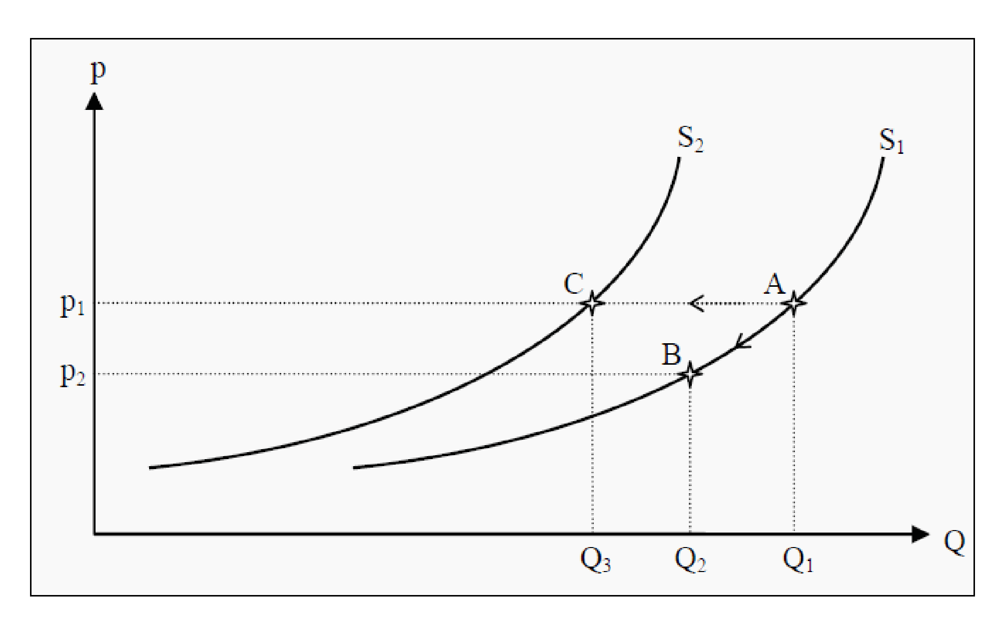
- **الانزياحات في منحنى العرض:**

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في انزياح منحنى العرض وأهمها: أسعار المدخلات، التكنولوجيا، التوقعات، وعدد البائعين.

- **أسعار المدخلات:** يستخدم المنتجون مدخلات متنوعة بغرض إنتاج سلعة أو خدمة معينة كالآلات والمواد الأولية والعمالة، فعندما يرتفع سعر أحدها أو كلها فإن إنتاج تلك السلعة يصبح أقل ربحية. وإذا كان هذا الارتفاع ملحوظاً بشكل كبير فربما تغلق المصانع وتتوقف عن الإنتاج.

- **التكنولوجيا:** يسهم استخدام تقنيات جديدة في تخفيض كمية العمل اللازمة وفي تخفيض التكاليف مما يدفع الشركات لزيادة إنتاجها.
- **التوقعات:** يعتمد بشكل ما إنتاج اليوم على التوقعات المستقبلية. فإذا توقعت الشركات ارتفاع سعر منتجاتها فإنها ستقوم بتخزين جزء من إنتاجها الحالي وتبيع كمية أقل اليوم.
- **عدد المنتجين أو البائعين:** يلعب حجم القطاع دوراً في تحديد كمية الإنتاج المعروضة فيما إذا أقدم البعض على الخروج من الصناعة فإن ذلك سيخفض كمية الإنتاج.

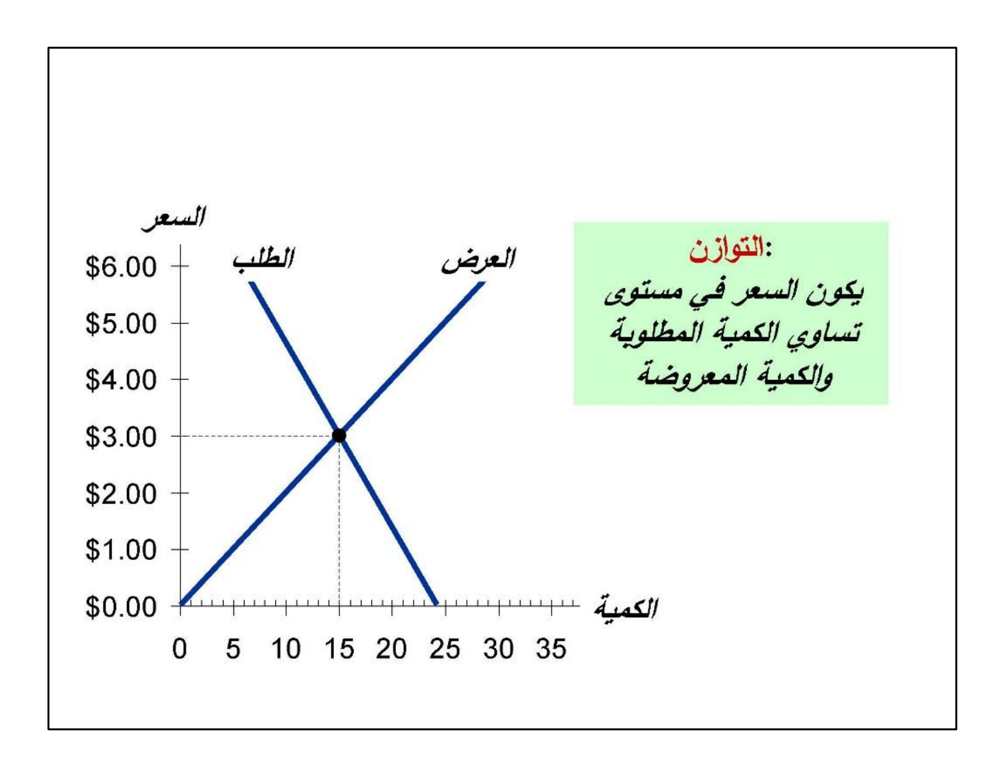
على أية حال، يجب التفريق بين تغير كمية العرض وتغير العرض فإن عامل السعر أي تغير الأسعار يؤدي إلى الانتقال على طول منحنى العرض. أما العوامل الأخرى السابقة الذكر فسوف تؤدي إلى انزياحه يميناً أو يساراً أي أنتقال لكامل منحنى العرض. وذلك كما في الشكل (3 – 4) الذي يمثل كيفية انزياح منحنى العرض.



الشكل 3– 4 الشكل البياني للانزياحات في منحنى العرضس

خامساً: العرض والطلب

عندما نقوم بدمج كليهما فإننا نستطيع تحديد السعر والكمية المباعة في السوق ويتقاطع المنحنيان في نقطة التوازن Equilibrium ويسمى عندئذ السعر **بالسعر التوازني** والكمية **بكمية التوازن**. انظر الشكل (3–5).



الشكل 3– 5 الشكل البياني للتوازن

يُعرَّف ***التوازن*** على أنه تلك الحالة التي تكون فيها كل القوى متوازنة. فعند السعر التوازني تكون الكمية التي يرغب ويستطيع المشترون شراءها مساويةً لتلك الكمية التي يرغب ويستطيع المنتجون بيعها. ويسمى عادةً السعر التوازني بسعر السوق (سعر تسوية السوق) لأنه عند هذا السعر يكون الجميع راضياً: المشترون حصلوا على ما يريدون والبائعون باعوا ما يرغبون.

تقود تصرفات البائعين والمشترين بشكل طبيعي تحركات الأسواق باتجاه التوازن. ويكون هناك **فائض** Surplus عندما لا يستطيع المزودون بيع ما يرغبون وفقا للسعر الحالي. ويسمى الفائض عادة بزيادة العرض. ويستجيب البائعون من خلال تخفيض أسعارهم مما يزيد الكمية المطلوبة ويخفض الكمية المعروضة ويستمر ذلك حتى نصل إلى **التوازن**.

وتدعى الحالة المعاكسة بالعجز Shortage حيث لا يستطيع المشترون الحصول على ما يرغبون وفقاً للسعر الحالي ويدعى ذلك زيادة الطلب. ويستجيب البائعون برفع أسعارهم مما يخفض الكمية المطلوبة ويزيد تلك المعروضة حتى الوصول إلى التوازن.

ويكون ذلك مؤقتاً في العديد من الأسواق الحرة. وتعمل الأسواق وفق هذه الآلية على تخصيص الموارد. فالموارد النادرة في أي نظام اقتصادي يجب أن تُخصص وفقاً للاستخدامات المتنافسة. فالأسعار تعد إشارات Signals تقود ذلك التخصيص.

سادساً: المرونات

تقيس المرونة استجابة البائعين والمستهلكين لتغيرات شروط السوق. فعند مناقشة سياسة أو حدث ما فنحن لا نكتفي باتجاه هذا الأثر وإنّما أيضاً مقداره وأهميته. فعلى سبيل المثال: ما هو الأثر المترتب على رفع أسعار المحروقات بمقدار 10% على الطلب؟ تشير بعض الدراسات إلى انخفاض الكمية المطلوبة بمقدار أقل من ذلك قد تصل إلى النصف على المدى الطويل.

وفي التحليل الاقتصادي تعد مرونة الطلب السعرية، مرونة العرض السعرية، وتعد مرونة الطلب بالنسبة للدخل والمرونات المتقاطعة أهم المقاييس المستخدمة لدراسة حجم وأهمية التغيرات الحاصلة بنتيجة السياسات المتبعة. **فالمرونة** بالتعريف هي مقياس استجابة كل من الكمية المطلوبة أو المعروضة للتغيرات في أحد محدداتها.

ففي حال الطلب نأخذ بعين الاعتبار توافر البدائل، اعتبار السلعة ضرورية أم كمالية، حيز السوق، والبعد الزمني.

وتقاس المرونة من خلال تقسيم نسبة التغير في الكمية المطلوبة على نسبة التغير في السعر مثلاً، افترض ارتفاع أسعار أحد المنتجات بمقدار 10% مما أدى إلى انخفاض الكمية المشتراة بمقدار 20% فتكون المرونة هي 2. أي أن التغير في الكمية المطلوبة هو ضعف التغير في السعر. وهنا تكون الإشارة سالبة (قانون الطلب).

وتجدر الإشارة إلى تصنيف الاقتصاديين منحنيات الطلب تبعاً لمروناتها. فالطلب يعد مرناً عندما تكون المرونة أكبر من الواحد، وغير مرن عندما تكون أقل من الواحد، ومتكافئ المرونة عندما تساوي الواحد. ويوجد حالتان متطرفتان، حيث تشير المرونة الصفرية إلى انعدام المرونة بشكل تام (منحنى الطلب عمودي) حيث أي تغير في السعر لا يقود إلى أي تغير في الكمية. وتشير المرونة اللامتناهية إلى المرونة المطلقة (منحنى الطلب أفقي) حيث أن أي تغير في السعر إلى الأعلى تصبح الكمية المطلوبة صفر أما إلى الأسفل تصبح الكمية المطلوبة غير نهائية.

وتفيد مرونة الطلب السعرية في دراسة العوائد الكلية للمنشأة. ففي حال كان الطلب غير مرن فإن السعر والعوائد الكلية يتحركان بذات الاتجاه، وفي حال ازدياد الأول تزداد العوائد. أما إذا كان الطلب مرناً (أقل من الواحد)

فإن السعر والعوائد الكلية يتحركان في اتجاهين متعاكسين. وفي حال المرونة المتكافئة فإن تلك العوائد تبقى ثابتة مع تغير السعر.

ويتناول الاقتصاديون مرونة الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلعة ففي حال السلعة العادية Normal Good فإن المرونة تكون موجبة. أما إذا كانت رديئة (دنيا) Inferior Good فإن المرونة ستكون سالبة. وتكون أقل من الواحد في حال السلع الضرورية وأكبر من الواحد في حال السلع الكمالية.

- **حالة عملية 1:**

إذا علمت أنه عندما ارتفعت تكلفة المكالمة الخلوية بنسبة 50% انخفض متوسط الاستهلاك الشهري من المكالمات من 100 دقيقة شهريا إلى 30 دقيقة.

– احسب مرونة الطلب السعرية.

- **حالة عملية 2:**

بفرض أن دخل المستهلك قد ازداد من 5000 إلى 5500 ونتيجة ذلك انخفضت الكمية المطلوبة على السلعة X من 200 إلى 100، احسب مرونة الطلب الدخلية وفسر النتيجة.

$$R_1 = 5000, \quad R_2 = 5500, \quad Q_1 = 200, \quad Q_2 = 100$$

$$\Delta R = 5500 - 5000 = 500$$

$$\Delta Q = 100 - 200 = -100$$

$$E = \frac{\frac{R_2 - R_1}{R_1}}{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}} = -5$$

تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية بين الدخل والكمية المطلوبة، أي أننا أمام حالة مختلفة استثنائية عن الحالة العامة والتي من المفترض أن تكون طردية، إن الحالة الاستثنائية هنا أن العلاقة تتحول إلى عكسية بين الدخل والكمية المطلوبة (أي أن السلعة هنا هي سلعة دنيا)، وهي التي تنخفض الكمية المطلوبة منها مع زيادة الدخل، وهنا إذا ازداد الدخل بمقدار 1% فإن الكمية المطلوبة من تلك السلعة ستنخفض بمقدار 5%.

الخلاصة

يستخدم الاقتصاديون نموذج العرض والطلب لتحليل تنافسية الأسواق. حيث يوجد العديد من المشترين والبائعين الذين لا يملك أياً منهم بمفرده تأثيراً على سعر السوق.

ويظهر منحنى الطلب أن الكمية المطلوبة تعتمد على أسعار السلع المدروسة كما يظهر ضمن العرض أن الكمية المعروضة تعتمد أيضاً على أسعار السلع المدروسة. ويقود التفاعل بينهما إلى تحديد توازن السوق.

كما يوجد العديد من العوامل التي تقود إلى انزياحات في كلا المنحنيين. ويقود سلوك الفاعلين الاقتصاديين إلى دفع السوق باتجاه التوازن وإلغاء الفائض أو العجز.

ويتم دراسة المرونات في سبيل تحديد قيم وحجم التغيرات الناتجة عن تبدل في أحد محددات العلاقة.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1- ما هو السوق التنافسي؟

2- عرف منحني الطلب والعرض.

3- هل يقود التقدم التقني إلى تغييرات في منحنى العرض أم الكمية المعروضة؟

4- اشرح دور الأسعار في اقتصاديات الأسواق.

5- عرف كل من مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب بالنسبة للدخل.

6- اشرح على منحنى الطلب والعرض السعر التوازني والكمية التوازنية والعوائد الكلية.

7- كيف تغير الأسعار العوائد الكلية في حال كان الطلب تام المرونة؟

8- أعطي لك التابع $Q = -240 + 0.2R$ احسب مرونة الطلب عندما يزداد الدخل من 1800 إلى 2000 وفسر النتيجة.

ملاحظة: من أجل حساب المرونة يتوجب إيجاد الكمية المطلوبة عند كل دخل من خلال التعويض في تابع الطلب عند كل مستوى معطى من الدخل.

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It”, Global Policy, (2011).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.
- Rodrik, Dani, “The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY”, wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الرابعة

السياسات الحكومية، العرض والطلب

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يعرف مفهوم الحد الأعلى للسعر والحد الأدنى للسعر و يتبين أثر كل منهما على مخرجات السوق.
2. يدرس الأثر الضريبي على مخرجات السوق.
3. يتعلم كيفية توزيع العبء الضريبي ومحدداته.

أولاً: مقدمة



يعمل الاقتصاديون على تطوير واختبار النظريات بهدف تفسير الظواهر المعاشة، كما يوظفون هذه النظريات أملاً في تغيير العالم نحو الأفضل.

لقد درسنا حتى الآن كيفية تحديد الأسعار والكميات من خلال تفاعل العرض والطلب وما هي العوامل المؤثرة في كل منهما إضافة إلى مفهوم المرونات لتحديد مقدار وحجم التغيرات.

سنقوم في هذا الفصل بتناول تحليل أنواع متعددة من السياسات الحكومية معتمدين فقط على أدوات الطلب والعرض. وسنلاحظ وجود آثار غير متوقعة أو مرغوبة من قبل صانعي تلك السياسات في معرض تطبيق هذه السياسات.

بدايةً سنتناول السياسات التي تتحكم بالأسعار مباشرةً (قوانين الإيجارات وقوانين الحد الأدنى للأجور). ولاحقاً سنتحدث عن آثار الضرائب، حيث يقوم الاقتصاديون باستخدامها لرفع الإيرادات اللازمة للإنفاق الحكومي، وللتأثير في مخرجات الأسواق.

ثانياً: الرقابة السعرية



بدايةً، تُباع المنتجات في سوق منافسة حرة خالية من التنظيم الحكومي ويتكيف السعر لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة عند السعر التوازني. وغالباً ما يرغب المشترون في أسعار أقل والبائعون في أسعار أعلى مما يقود إلى نزاع بين هاتين الفئتين.

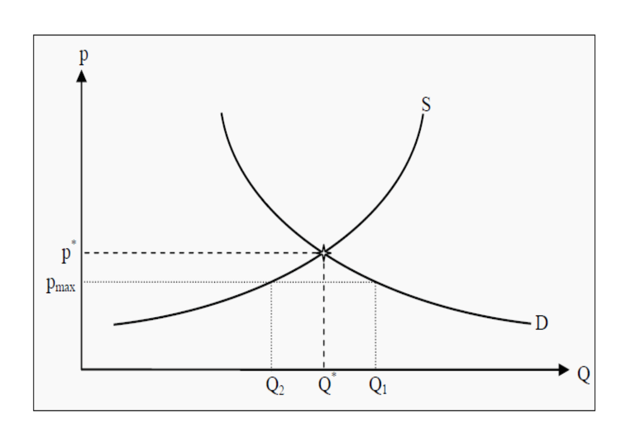
وتستجيب الحكومة للقوى الأكثر نفوذاً وتفرض سعراً قانونياً يدعى السقف السعري Price Ceiling (الحد الأعلى لسعر السلعة أو الخدمة) في حال نجاح المشترين في إقناع الحكومة بمطالبهم ويمثل هذا السعر الحد الأقصى الذي لا يمكن أن تباع السلعة فوقه. أو تفرض سعراً يدعى الأرضية السعرية Price Floor (الحد الأدنى لسعر السلعة أو الخدمة) في حال نجاح البائعين في إقناع الحكومة وهو الحد الأدنى الذي لا يمكن بيع السلع دونه.

أ. كيف يؤثر السقف السعري في مخرجات السوق؟

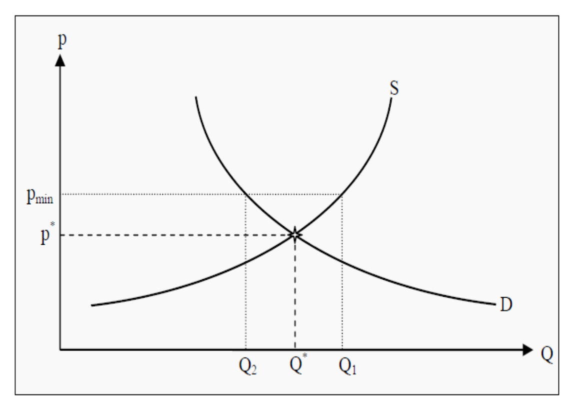
عندما تفرض الحكومة سقفاً سعرياً إجبارياً أقل من سعر التوازن في سوق المنافسة سينشأ نتيجة لذلك نقص في السلع، ويتوجب على البائعين ترشيد استخدام السلع النادرة فيما بين المشترين المحتملين.

ونادراً ما تكون آليات الترشيد مرغوبة وفقاً لذلك السعر. وهذا بدوره يقود إلى عدم كفاءة بسبب إضاعة وقت المشترين المصطفين في طوابير طويلة للحصول على السلعة. ولن تذهب السلع بالضرورة إلى المشترين الذين يقيّمونها بشكلٍ عالٍ ومن المحتمل ألا يكون ذلك أيضاً عادلاً. في المقابل تُعد آليات الترشيد في السوق الحرة كفوءة وغير تمييزية. وكمثال حي على ذلك ما حدث عندما رفعت منظمة OPEC أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عام 1973 مما خفض عرض البنزين وأنتج طوابير طويلة من السيارات في محطات الوقود واضطر السائقين للوقوف ساعات طويلة للحصول على بضعة ليترات.

يقصد بفرض حد أعلى للسعر (السقف السعري) بأن تلجأ الحكومة إلى فرض سعر إجباري أقل من السعر التوازني على سلعة ما بحيث لا تسمح بحكم القانون بأن تباع تلك السلعة بسعر أعلى منه والذي يكون P_{max} كما في الشكل (4–1) وتلجأ الحكومة إلى مثل هذا التصرف لحماية المستهلكين الفقراء أو ذوي الدخل المحدود. ويقصد بالحد الأدنى للسعر (الأرضية السعرية) بأن تقوم الحكومة بفرض سعر إجباري أعلى من السعر التوزاني على سلعة ما بحكم القانون بحيث تمنع شراء تلك السلعة بسعر يقل



الشكل 4–1 السقف السعري



الشكل 4 –2 الحد الأدنى السعري

عنه كما في الشكل (4–2). وفي الغالب لا تفرض الحكومة مثل هذا السعر إلا على عوامل الإنتاج أو في حالات دعم المنتجين كالمزارعين.

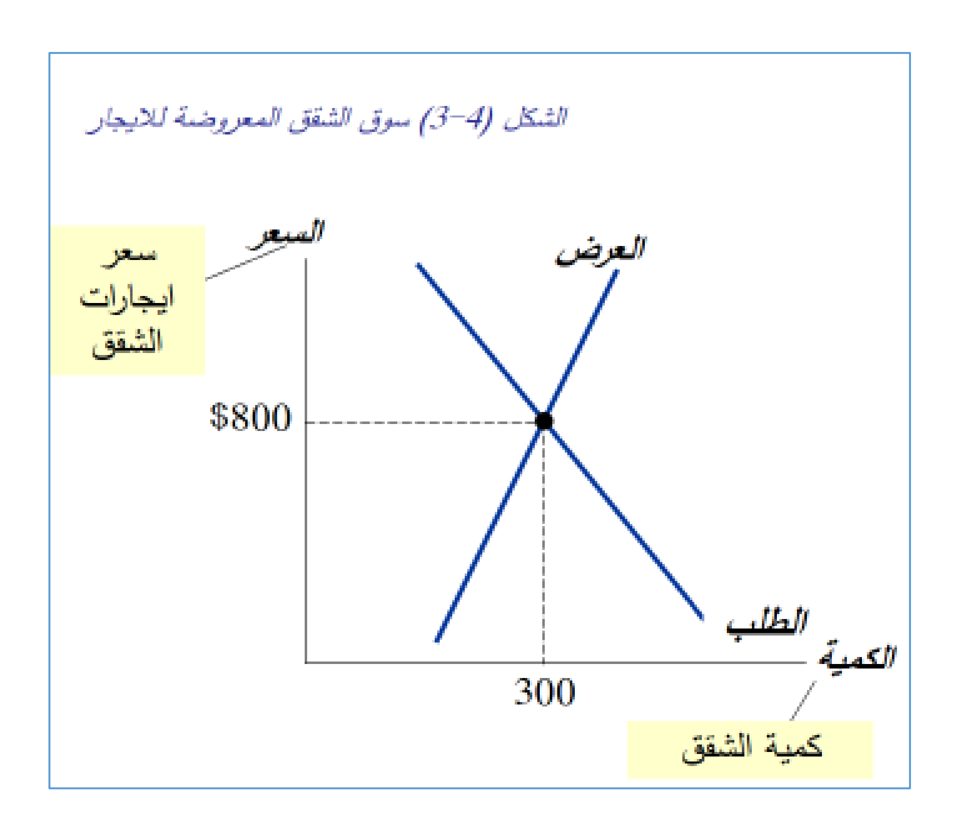
بافتراض أن الحكومة فرضت سقفاً سعرياً أعلى من سعر التوازن فلن يكون إجبارياً لأنه أعلى من سعر التوازن. ولكن بعد ارتفاع سعر النفط الخام فإن منحنى العرض سينتقل باتجاه اليسار وسيرتفع السعر عند مستوى أعلى. ولكن السقف السعري سيحد هذا الارتفاع. ونتيجة لذلك سيقوم المشترون بطلب كمية أكبر من تلك المعروضة مما يتسبب بنقصٍ وعجزٍ في مادة البنزين.

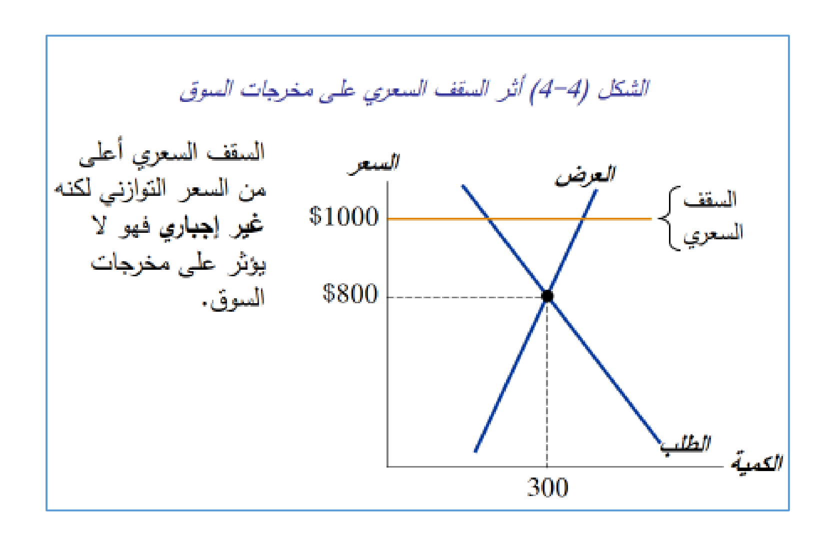
كما تفرض العديد من السلطات المحلية في المدن سقوفاً سعرية لإيجارات الشقق بهدف مساعدة الناس الأقل دخلاً، وغالباً ما ينتقد الاقتصاديون هذه السياسة باعتبارها طريقة غير كفوءة لرفع مستويات معيشة الفقراء. ففي المدى القصير يكون عدد الشقق المتاحة للإيجار ثابتاً ولا يمكن تعديل هذا الرقم بما يتلاءم وتغيرات السوق، كما أن عدد الباحثين عن الشقق لا يستجيب بسرعة لتغيرات الإيجارات، وبالتالي الطلب والعرض في المدى القصير غير مرنين نسبياً، يظهر الشكل رقم (4–3) سوق شقق الإيجارات وذلك في حالة التوازن ودون وجود تدخل حكومي.

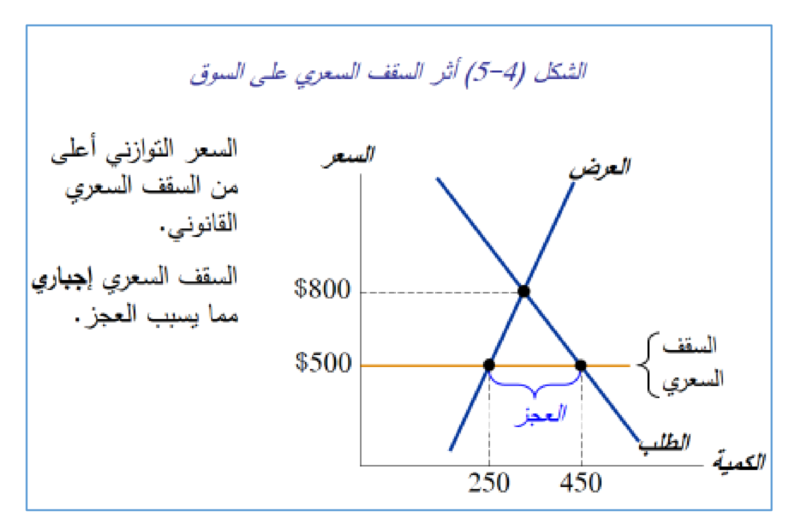
كما يظهر الشكل رقم (4–4) فرض سقف سعري أعلى من سعر التوازن، ويعد سعر التوازن في هذه الحالة قانونياً. فإذا رغب مالكو الشقق بتقاضي إيجار مساوي لذلك السقف فسيكون لدينا فائض يشكل ضغوطاً تنازلية على السعر حتى الوصول للتوازن.

أما إذا كان السقف السعري إجبارياً وكان أقل من سعر التوازن في السوق، فإن العجز سينشأ بمقدار الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة (450–250) كما في الشكل (4–5).

وفي المدى الطويل يكون كل من العرض والطلب أكثر مرونة مما يزيد من العجز كما في الشكل (4–6) ونتيجة لهذا العجز يقوم البائعون بترشيد السلع المعروضة.

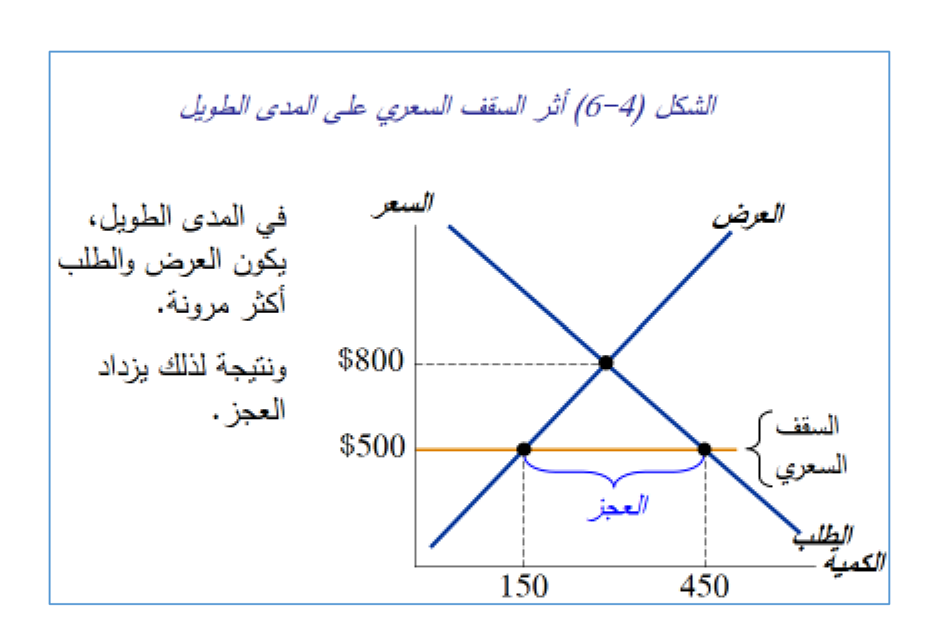






سوف نقوم بالتركيز على العمالة غير المؤهلة حيث يعد تطبيقه مناسباً (الحد الأعلى للعمال المؤهلين أو ذوي الكفاءات العالية).

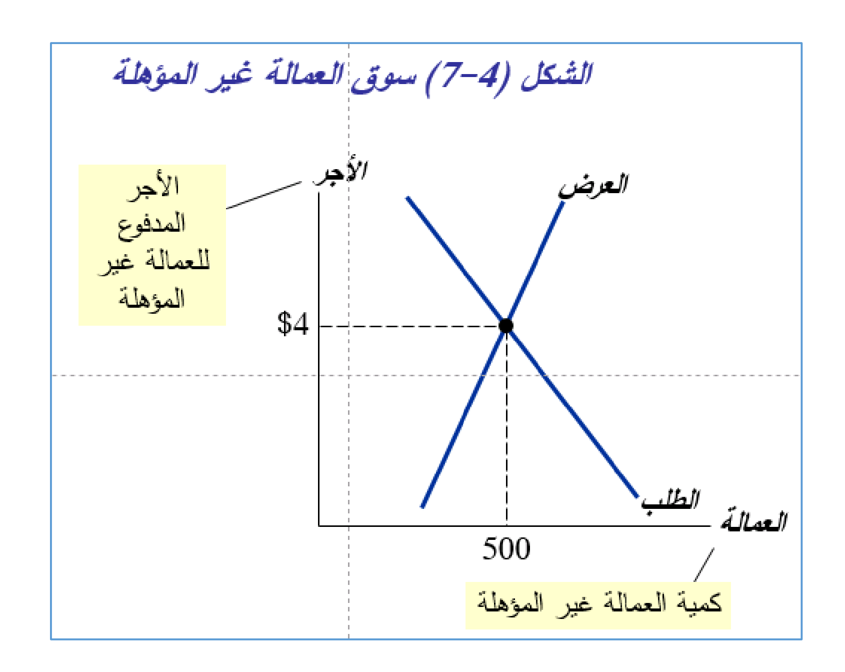
يظهر الشكل (4-7) سوق العمل غير المؤهل حيث لا يوجد تدخل حكومي، حيث يفترض أن يتوازن السوق عند أجر توزاني مقداره 4$ مقابل استيعاب سوق العمل لـ500 شخص من العمال غير المؤهلين.



ب. كيف تؤثر الأرضية السعرية على مخرجات السوق؟

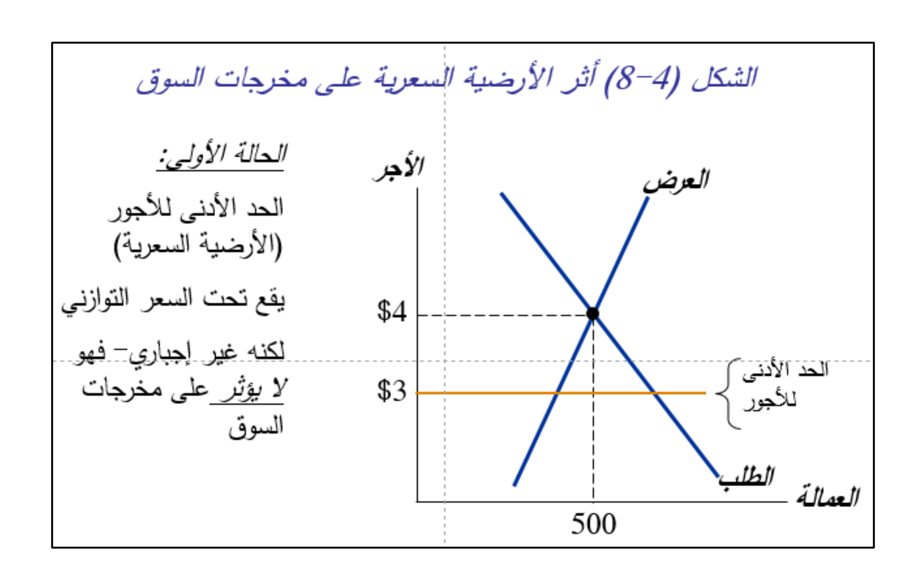
تفرض الحكومة في بعض الأحيان حداً أدنى للأسعار أعلى من السعر التوازني في محاولةٍ لتعديل مستوى التوازن ودفعه نحو الأعلى. فإذا كان السعر التوزاني مرتفعاً فإن الأرضية السعرية لن تكون إجبارية، أما إذا كان السعر التوزاني منخفضاً فإن فرض الحكومة لحد أدنى للسعر سيكون إجبارياً حيث تنحو قوى السوق إلى دفع السعر التوزاني نحو الأعلى. حيث تولد الأرضية السعرية فائضاً. وينجم عن ذلك أيضاً آليات ترشيد غير مرغوبة.

ويعد الحد الأدنى للأجور مثالاً حيوياً عن تطبيق الأرضية السعرية، ولتحليل ذلك يجب النظر إلى سوق العمل. حيث يعد الأجر هو سعر قوة العمل، كما تقاس كمية العمل بعدد العمال. ويأتي الطلب من قبل الشركات في حين يأتي العرض من قبل العمال.



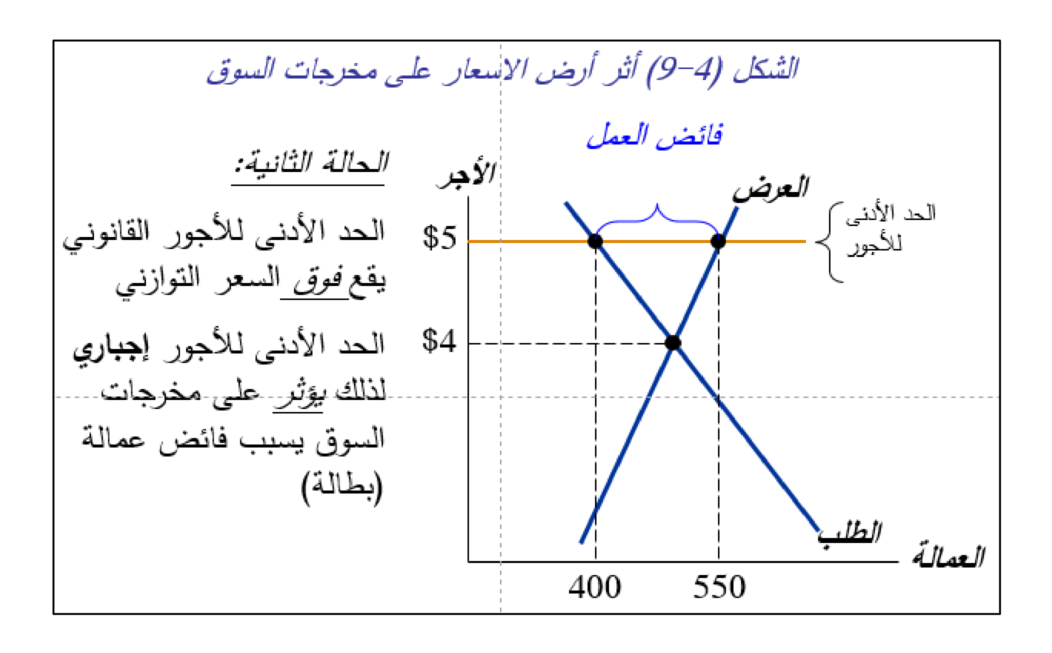
وكما ذكرنا أنفاً فإن فرض الحد الأدنى للأجور (الأرضية السعرية) أسفل السعر التوازني السائد في السوق لن يكون الالتزام به إجبارياً على أرباب العمل أو الشركات. وبالتالي لن يكون له تأثير على مخرجات السوق حيث تكون كمية العمل التي ترغب الشركات بتوظيفها أعلى من كمية العمل التي تقدمها العمالة غير المؤهلة.

سيستمر الأجر بالارتفاع حتى يختفي العجز بالوصول إلى سعر التوازن وهو سعر قانوني طالما أن الأرضية السعرية أقل منه، كما في الشكل (4-8).



ولكن عندما يتجاوز الحد الأدنى للأجور (الأرضية السعرية) الأجر التوازني (السعر التوزاني) كما في الشكل (4-9) فإن الأجر التوازني أو أي أجر أقل منه يعد غير قانوني ولن يكون الأجر الفعلي أعلى لأن ذلك سيزيد من فائض قوة العمل.

ويجب أن نلحظ أن الفائض يمثل ضياعاً للموارد. وكما هو معلوم أيضاً فإن قوانين الحد الأدنى للأجور لا تؤثر على العمال ذوي الكفاءات العالية وإنما تؤثر على العمال الشبان في سن المراهقة ويبلغ الحد الأدنى للأجور 7.25 دولار في الساعة بالولايات المتحدة وفي فرنسا 12 دولار.



ج. تقييم سياسات التحكم بالأسعار:

يحاول صانعو السياسات التحكم بالأسعار لأنهم يعتبرون أن نتائج السوق غير عادلة، وإنهم يهدفون لمساعدة الفقراء. ولكن غالباً ما تُلحِق تلك التدخلات أضراراً بهؤلاء الفقراء. فمن المحتمل أن تبقى

الإيجارات منخفضة ولكن ذلك يثبط المالكين عن القيام بالصيانة وكما يزيد من تعقيد البحث عن الشقق المناسبة.

كما أن قوانين الحد الأدنى للأجور قد تزيد من دخول بعض العاملين ولكن في المقابل تتسبب في بطالة آخرين. ويمكن مساعدة أولئك المستهدفين بطرق بعيدة عن التحكم بالأسعار. فيمكن للحكومة أن تدفع جزءاً من الإيجارات التي تتحملها العائلات الفقيرة فهذه الإعانة لا تخفض كمية الشقق المعروضة ولا تولد عجزاً. كما أن إعانات الأجور ترفع من مستويات المعيشة للعمال الفقراء دون المساس برغبة الشركات في مزيد من التوظيف. يجب ألا ننسى أن هذه السياسات البديلة مكلفة وتزيد الإنفاق العام.

ثالثاً: الضرائب

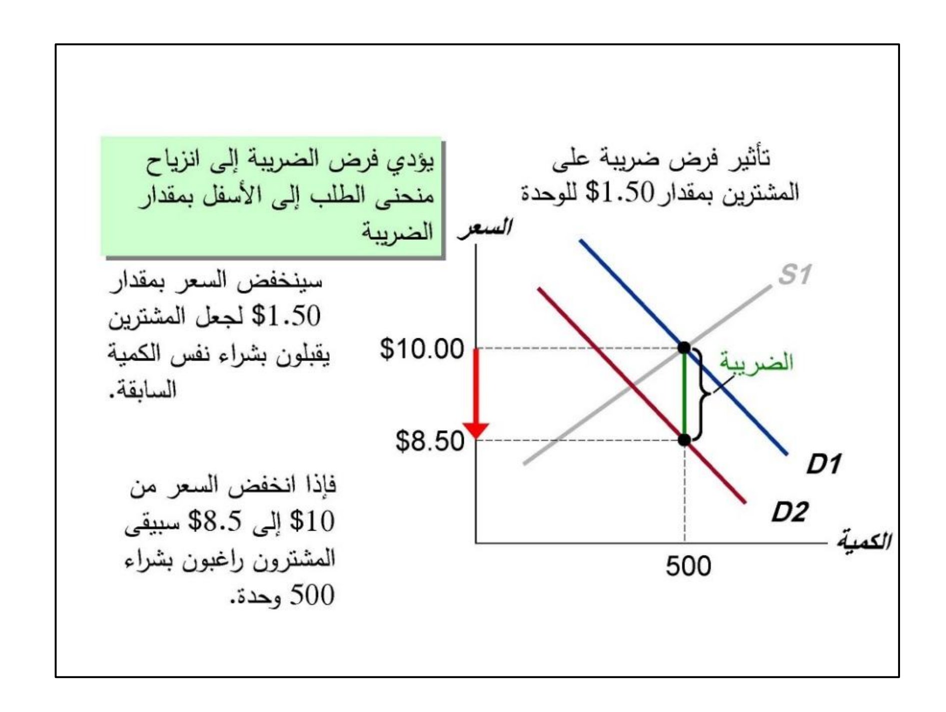
تفرض الحكومات الضرائب لزيادة حصيلة الإيرادات العامة وبالتالي تمويل الإنفاق العام. ولتحليل الآثار الضريبية يتوجب علينا طرح الأسئلة التالية: مَن يتحمل فعلاً العبء الضريبي؟ ومن يحدد نسبة هذا العبء؟ يشير مصطلح معدل العبء الضريبي إلى كيفية توزيعه بين الفاعلين الاقتصاديين في الاقتصاد.

أ. كيف تؤثر الضرائب المفروضة على مخرجات السوق؟

1. **الضرائب على المشترين:** هي ضرائب مباشرة وتأثيرها يماثل ضريبة الدخل الفردي، حيث يؤدي فرض الضريبة إلى انزياح منحنى الطلب إلى الأسفل بمقدار الضريبة. بافتراض أن الضريبة تبلغ 1.5 دولار

على كل وحدة مما قد يخفض السعر بذات المقدار وذلك لدفعهم إلى شراء ذات الكمية قبل الضريبة. يوضح الشكل (4–10) التغيرات من منحنى الطلب حيث يعكس المنحنى D2 طلب المشتري وفقاً للسعر بعد الضريبة. أما المنحنى الأصلي D1 فإنه يعكس طلب المستهلكين وفقاً للسعر الإجمالي أي متضمناً الضريبة، في الحقيقة لم يتغير الطلب. فعند كل مستوى للكميات، تمثل المسافة العامودية بين منحنيي الطلب قيمة الضريبة.

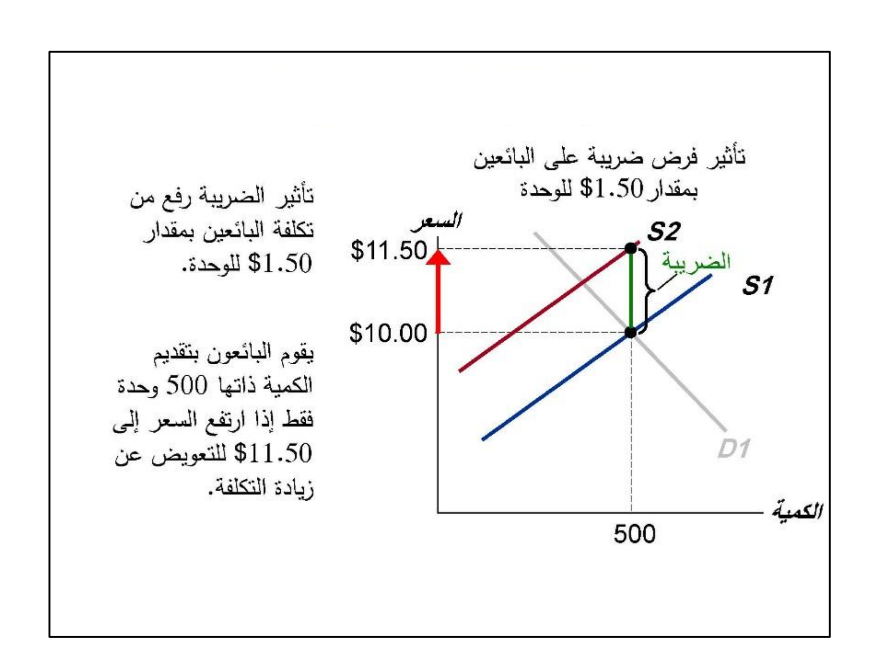
يجب الانتباه إلى أننا نستخدم قيمة الضريبة كوحدة وليس كنسبة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض ميل منحنى الطلب الجديد، لأن النسب تزداد مع الأسعار العالية.



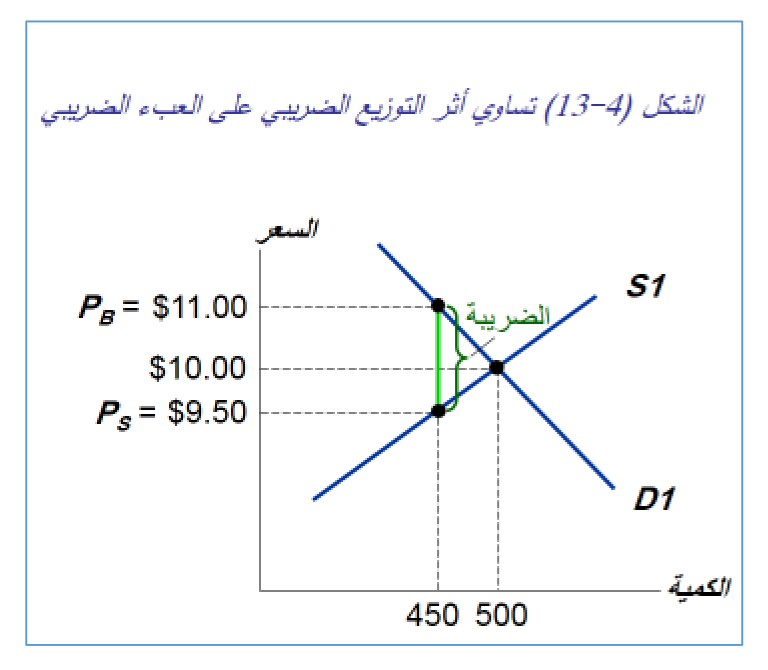
الشكل 4–10 الضرائب على المشترين

2. **الضرائب على البائعين:** هي ضرائب غير مباشرة حيث تزيد الضرائب المفروضة على البائعين تكاليفهم وغالباً ما يسعى البائع لتحميلها على المستهلك ما يؤدي إلى انزياح منحنى العرض إلى اليسار والأعلى

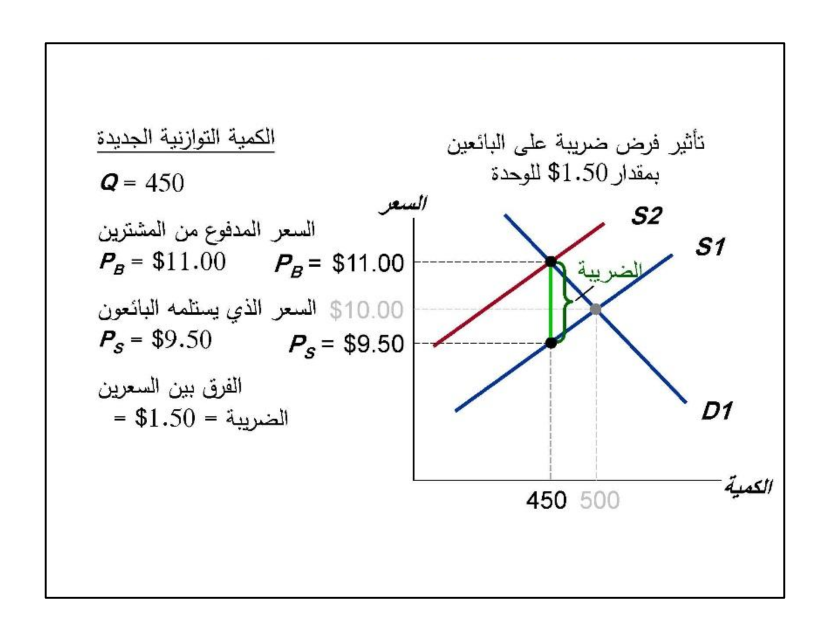
بمقدار الضريبة. فعلى افتراض أن مقدار الضريبة 1.5$ على كل قطعة. فإنّ البائعين سيقومون بتقديم ذات الكمية فقط إذا قاموا برفع السعر بذات المقدار. ونرى ذلك بوضوح في الشكل رقم (4-11).



الشكل 4-11 الضرائب على البائعين



كما نلاحظ انخفاض الكمية المعروضة من 500 إلى 450 نتيجة ارتفاع التكاليف. ويتحمل المشترين جزء من تكلفة الضريبة بمقدار دولار أما البائعون فيتحملون الجزء المتبقي كما في الشكل (4−12).



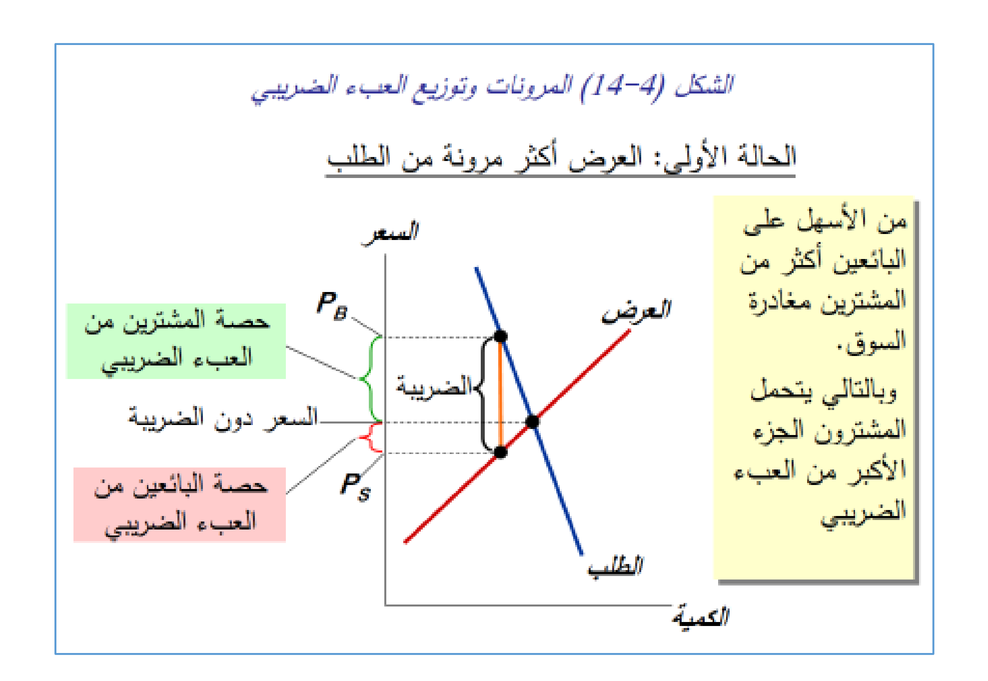
الشكل 4−12 توزيع العبء الضريبي

نرى أن الأثر على كل من الأسعار والكميات والعبء الضريبي هو نفسه سواء تم فرض الضريبة على البائعين أو المشترين كما في الشكل (4−13).

ب. المرونات والعبء الضريبي:

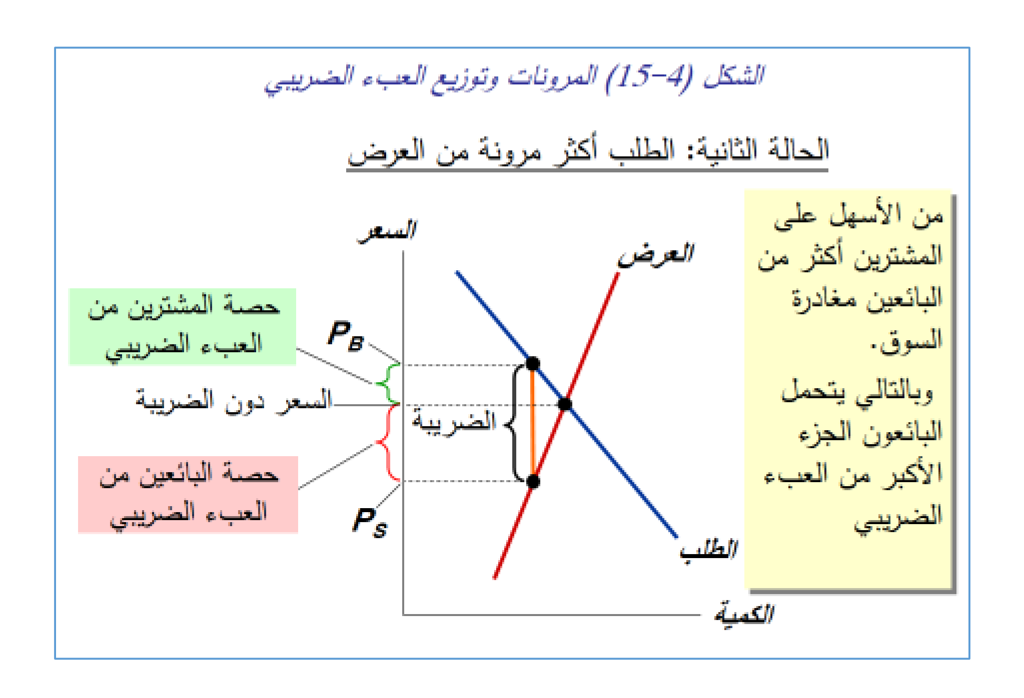
يتشارك البائعون والمشترون العبء الضريبي عندما يتم فرض الضرائب على السلع والخدمات. وقلما يكون التوزيع متساوياً حيث يعتمد ذلك على المرونة النسبية لكل من العرض والطلب.

لنفترض أولاً أن العرض أكثر مرونة من الطلب فإنه من السهل على البائعين أكثر من المشترين مغادرة السوق المدروس وبالتالي يتحمل المشترون الجزء الأكبر من العبء الضريبي كما في الشكل (4-14) فمنحنى العرض يكون أقل أنحداراً والبائعون يملكون خيارات أقل.



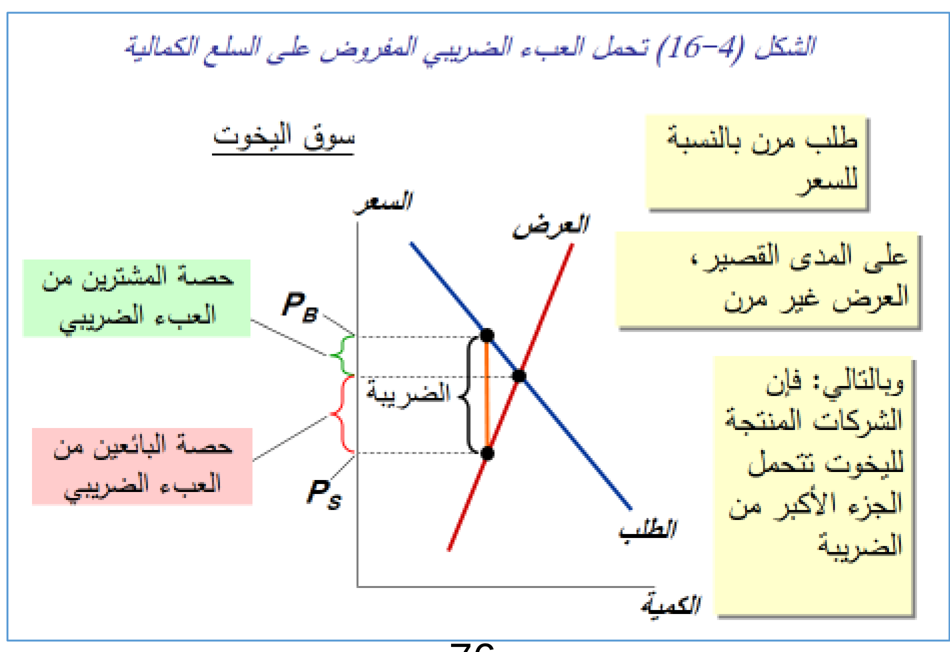
الشكل (4-14) المرونات وتوزيع العبء الضريبي

أما في حالة كان الطلب أكثر مرونة من العرض فإنه أكثر سهولة على المشترين مغادرة السوق المدروس. وبالتالي يتحمل البائعون الجزء الأكبر من العبء الضريبي حيث يمتلك المشترون خيارات أكثر نسبياً ويكون منحنى العرض أكثر أنحداراً كما في الشكل (4-15).



ويمكن طرح التساؤل التالي حول من يدفع ضرائب السلع الكمالية والرفاهية؟ يعد الطلب عليها مرناً، فإذا ارتفع سعرها يقوم الأغنياء بسهولة بتجنب الضرائب من خلال تحويل إنفاقهم إلى السلع الكمالية الأخرى.

ولكن يُعد منحنى العرض أقل مرونة وبشكل خاص على المدى القصير وبالتالي يصعب على الشركات المنتجة للسلع الكمالية تغيير أنماط إنتاجها وبناءً على ذلك تتحمل معظم العبء الضريبي، كما هو موضح في الشكل (4-16)



الخلاصة

يعد سقف الأسعار الحد القانوني الأعلى لسعر سلعة أو خدمة. كما يعد أرض الأسعار الحد القانوني الأدنى لسعر سلعة أو خدمة.

يؤدي فرض الضرائب إلى انخفاض الكمية التوازنية. ويعتمد توزيع العبء الضريبي بين البائعين والمشترين على مرونة كل من العرض والطلب. يتحمل البائعون والمشترون العبء الضريبي بغض النظر عمن تفرض عليه الضريبة.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1. أعطِ مثالاً عن السقف السعري والأرضية السعرية.
2. وضح بالرسوم البيانية فيما إذا كان السقف السعري يسبب نقصاً في السلع والخدمات.
3. ماهي الآليات غير السعرية التي تخصص الموارد بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب؟
4. اشرح أسباب معارضة بعض الاقتصاديين للتحكم بالأسعار.
5. كيف يؤثر فرض ضريبة على سلعة ما على كل من المشترين والبائعين؟ وما الذي يحدد العبء الضريبي؟

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “RETHINKING MACROECONOMICS: WHAT FAILED, AND HOW TO REPAIR IT”, Journal of the European Economic Association, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, “Macroeconomic Fluctuations, Inequality, and Human Development”, Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development, (2012).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الخامسة

السلع العامة والآثار الجانبية الخارجية

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يعرف مفهوم الآثار الجانبية وتأثيرها على عدم كفاءة السوق.
2. يتعرف على السياسات العامة الهادفة لحل مشكلة الآثار الجانبية الخارجية.
3. يتعلم كيفية تعامل الأفراد مع مشكلة الآثار الجانبية الخارجية.
4. يتعرف على مفهوم السلع العامة والموارد العامة.
5. يتعلم كيفية تدخل الحكومة لتحسين مخرجات الأسواق في حالة السلع أو الموارد العامة.

أولاً: مقدمة



يشير أحد المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد إلى أن الأسواق عادةً هي وسيلة جيدة لتنظيم الفعالية الاقتصادية. ولكن هذا ليس بالضرورة صحيح دائماً، مما يتطلب تدخلاً حكومياً لتحسين مخرجات الأسواق. وبالتالي نحن بحاجة لدراسة لماذا تفشل الأسواق أحياناً في تخصيص الموارد بشكل كفوء، وكيف يمكن للسياسات الحكومية أن تسهم في مواجهة هذه الإشكالية، وما هي أنواع هذه السياسات؟ وآلية عملها بأفضل ما يمكن.

يتمثل فشل الأسواق عادةً بما يسمى **الآثار الجانبية الخارجية Externality**، وتُعرّف على أنها الأثر غير المعوَّض لفعل قام به شخص (شركة) على أشخاص آخرين جانبيين لا علاقة لهم بذلك الفعل (طرف ثالث). نميز بين كل من الآثار الجانبية الخارجية السلبية والإيجابية.

يفرض وجود تلك الآثار الذهاب في التحليل إلى ما هو أبعد من المشترين والبائعين في السوق ليشمل أولئك المتأثرين بشكل غير مباشر، حيث لا يكون توازن السوق كفوءاً، أي أنّه يفشل في تعظيم المنفعة الإجمالية للمجتمع ككل، فالانبعاثات السامة لأحد المصانع تولّد أثاراً جانبية سلبية، ولكن لا يهتم ذلك المصنع بتكلفة

التلوث الناجمة وبالتالي لن يتوقف المصنع عن إنتاج المزيد من التلوث ما لم تتدخل الحكومة بشكل ما. وتختلف استجابات السياسات العامة تبعاً لتنوع الآثار الجانبية الخارجية أي معالجة فشل السوق.

ثانياً: الآثار الجانبية الخارجية وعدم كفاءة السوق

- سيتم توظيف أدوات اقتصاد الرفاه لشرح كيفية تأثير الآثار الجانبية الخارجية على الوضع الاقتصادي. فكما هو معلوم فإن منحنيات العرض والطلب تفيد في تحليل التكاليف والمنافع، حيث يعكس منحنى الطلب قيمة السلعة بالنسبة للمستهلكين مُقاسةً بالأسعار التي يرغبون بدفعها. في حين تعكس منحنيات العرض تكاليف إنتاج السلع.

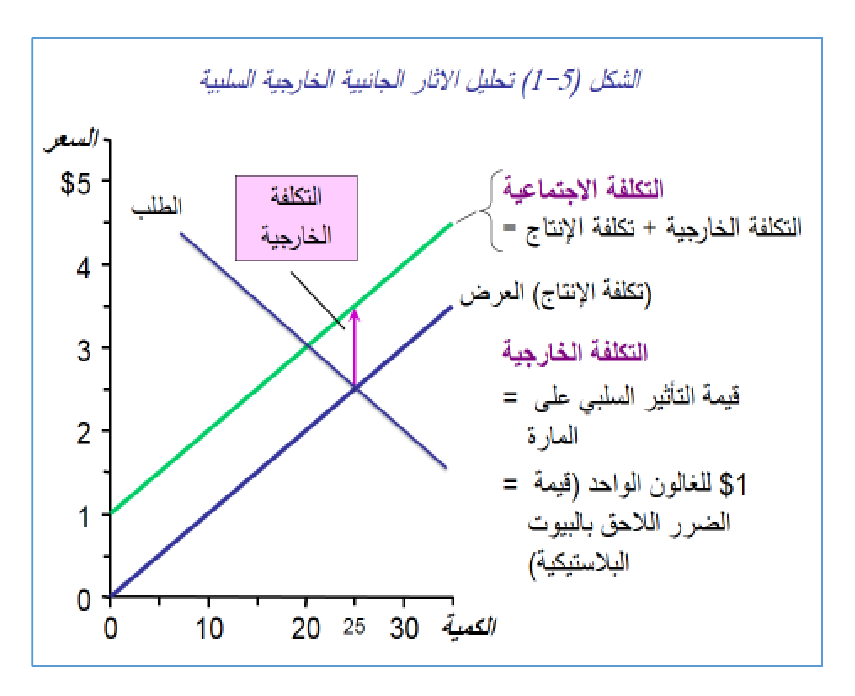
  تتكيف الأسعار لتقود إلى توازن كل من العرض والطلب وذلك في حال غياب التدخل الحكومي. أي أنّ توازن السوق يعد كفؤاً لأنه يعظم مجموع فوائض المستهلكين والمنتجين، فالسوق يقوم بتخصيص الموارد بطريقة تعظيم إجمالي القيمة للمستهلكين مطروحاً منها إجمالي التكلفة للمنتجين.

  لنفترض وجود عدة مصانع تقوم بإنتاج سلعة ما ذات تكلفة مؤدية إلى انبعاثات ضارة بالبيئة، وبالتالي تشكيل مخاطر صحية أي وجود أثار جانبية خارجية سلبية. وبالتالي فإنَّ التكلفة التي يتحملها المجتمع في سبيل ذلك الإنتاج أكبر من التكلفة على المنتجين.

  بمعنى آخر يوجد تكلفة اجتماعية (social cost) تشمل التكلفة الخاصة للمنتجين إضافة للتكلفة التي يتحملها الفاعلون الجانبيون (غير المباشرين) المتأثرون بشكل سلبي نتيجة للتلوث.

- يمكن تمثيل ذلك بيانياً، حيث يقع منحنى التكلفة الاجتماعية أعلى من منحنى العرض لأنه يأخذ بعين الاعتبار التكاليف الخارجية المفروضة على المجتمع من قبل أولئك المنتجين. ويعكس فرق المنحنيين تكلفة ذلك التلوث.

يأخذ المُخطِط تعظيم إجمالي الفوائض المشتقة من السوق عند تقرير الكمية الواجب إنتاجها. حيث يدرك المُخطِط أنّ تكلفة الإنتاج تشتمل على تكاليف التلوث. وبالتالي فإنه سوف يختار مستوى إنتاج يقطع فيه منحنى الطلب منحنى التكلفة الاجتماعية كما يظهر في الشكل التالي (5−1) تحليلاً لتلك الآثار السلبية.



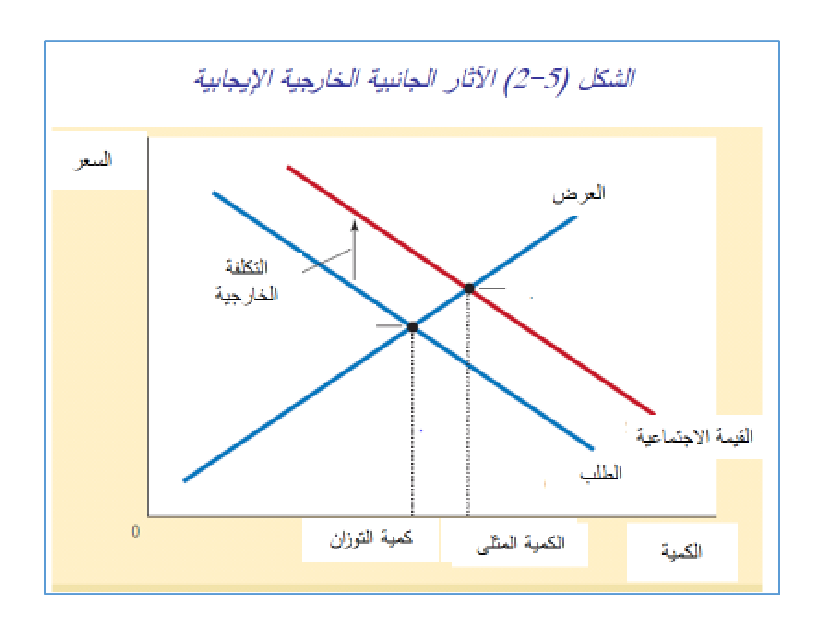
لنفترض أن التكلفة الخارجية وهي قيمة الأثر السلبي على الفاعليين الجانبيين تساوي دولاراً واحداً. فيكون منحنى التكلفة الاجتماعية أعلى من منحنى العرض بمقدار دولار واحد، وتكون الكمية المثلى للإنتاج هي 20 وحدة تفوق التكلفة الاجتماعية. أمّا أيّة كمية تتجاوز 20 وحدة، فإن التكلفة الاجتماعية للوحدة الأخيرة المنتجة ستكون أكبر من قيمتها بالنسبة للمجتمع.

كما هو ملاحظ من الشكل فإن توازن السوق يقع عند الكمية 25 وهي أكبر من الكمية المثلى للمجتمع. ويمكن فرض ضريبة على المنتجين لردم هذا التباين حيث من الممكن أن يرتفع منحنى العرض بمقدار الضريبة (دولار لكل وحدة منتجة).

يعد استخدام ضريبة من هذا النوع تضميناً للأثار الجانبية الخارجية Internalizing the Externality أي تعديل الحوافز بما يتناسب والآثار الجانبية، وبالتالي سوف يأخذ الناس بعين الاعتبار الآثار الجانبية الخارجية لتصرفاتهم وأفعالهم.

- في سياق متصل يمكن توسيع التحليل باتجاه الأفعال والتصرفات المُنتِجة لأثار جانبية خارجية إيجابية. على سبيل المثال، تُعد منفعة التعليم منفعة خاصة حيث يصبح المتعلم عاملاً أكثر إنتاجية وأعلى أجراً. ولكن هنالك منافع تتجاوز تلك الخاصة. وتتمثل في مشاركة مجتمعية أفضل، وفي انخفاض معدلات الجريمة، إضافة إلى تحقيق التقدم التقني، وبالتالي إنتاجية أعلى وأجور أفضل للجميع. أي يُفضّل المرء جيراناً أكثر تعلماً. وبالتالي فإن القيمة الاجتماعية لأي سلعة تتألف من القيمة الخاصة بالمشتري إضافة إلى المنفعة الخارجية المتعلقة بالأثر الإيجابي للفاعليين الجانبيين.

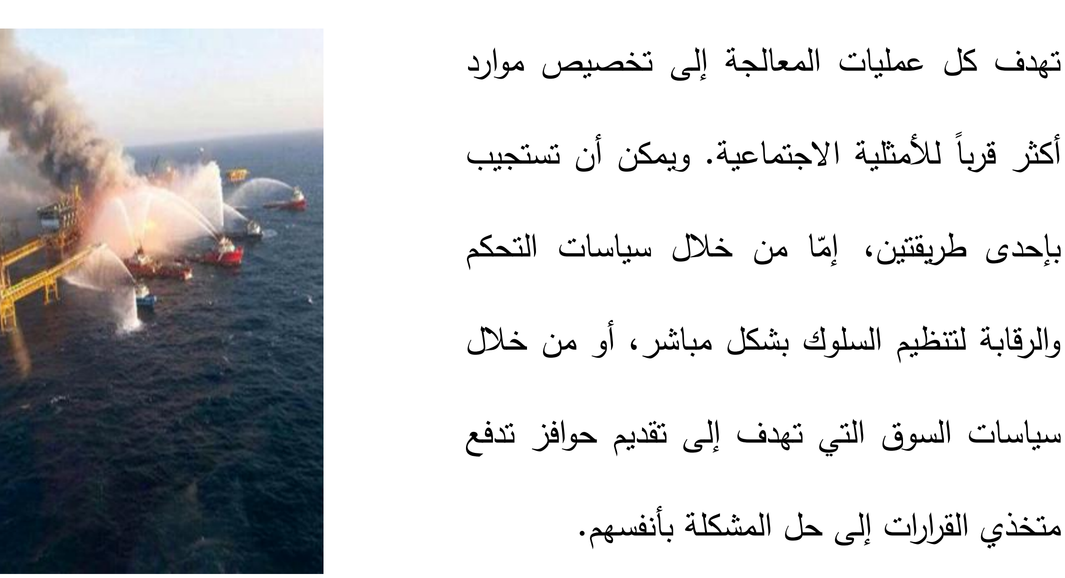
يُظهر الشكل (5−2) أنّ منحنى الطلب لا يعكس القيمة بالنسبة للمجتمع حيث يقع منحنى التكلفة القيمة الاجتماعية أعلى منحنى الطلب لأن القيمة الاجتماعية أكبر من القيمة الخاصة. ويمثّل تقاطع منحنى القيمة الاجتماعية ومنحنى العرض الكمية المثلى، وبالتالي الكمية المثلى أكبر من الكمية التي يصل إليها السوق بشكل طبيعي.



الشكل (2-5) الآثار الجانبية الخارجية الإيجابية

ويمكن للحكومة أن تصحح فشل السوق هذا من خلال استبطان هذه الآثار وذلك من خلال منح مجموعة من الإعانات حيث تقوم بدعم المدارس وبرامج التعليم وتقديم المنح الدراسية.

ثالثاً: السياسات العامة في التعامل مع الآثار الجانبية الخارجية





تهدف كل عمليات المعالجة إلى تخصيص موارد أكثر قرباً للأمثلية الاجتماعية. ويمكن أن تستجيب بإحدى طريقتين، إمّا من خلال سياسات التحكم والرقابة لتنظيم السلوك بشكل مباشر، أو من خلال سياسات السوق التي تهدف إلى تقديم حوافز تدفع متخذي القرارات إلى حل المشكلة بأنفسهم.

أ- سياسات التحكم والرقابة: التنظيم



تستطيع الحكومة أن تعالج الآثار الجانبية الخارجية بحظر سلوك أو فرض سلوك آخر من خلال التنظيم Regulation. حيث يُعد إلقاء المخلفات السامة في الأحواض المائية جريمة، وبالتالي تكون التكاليف الخارجية على المجتمع أكبر من المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي قام بعملية التلويث. وهكذا تكون الحكومة قد اتبعت سياسة رقابة وتحكم تمنع ذلك الفعل. يُعدّ من الصعوبة بمكان حصر مصادر التلوث وبالتالي منعها أو حظرها. ولكن يمكن للمجتمع أن يقوم بمقارنة التكاليف والمنافع ليقرر كميات وأنواع التلوث المسموح بها. ويوجد في العديد من البلدان هيئات ووكالات تُعنى بهذا الشأن تقوم بوضع معايير وحدود تُلزِم المصانع والشركات وغيرها بالحدود القصوى من الانبعاثات الضارة، أو حتى إلزام الشركات بتبني تقنيات صديقة للبيئة. ولكن هذا في المقابل يتطلب توافر معلومات قد يصعب على الحكومة الحصول عليها مما يزيد من صعوبة التنظيم.

ب- السياسات المبنية على السوق

حيث يتم تقديم حوافز تدفع متخذي القرارات إلى اختيار حلول للمشاكل بأنفسهم، ويمكن ذلك من خلال عدة وسائل أهمها الضرائب التصحيحية، الإعانات، وأذونات التلوث القابلة للتبادل التجاري.

- **الضرائب التصحيحية:** حيث يمكن أن تلجأ الحكومة عِوضاً عن التنظيم وتوجيه السلوك في محاولة الاستجابة للآثار الجانبية الخارجية أن تعتمد على سياسات سوقية مبنية على حوافز وكفاءة

مجتمعية. ويمكن استبطان تلك الآثار من خلال فرض ضرائب على الأنشطة ذات الأثر السلبي ومنح إعانات لتلك ذات الأثر الإيجابي. تدعى تلك الضرائب بالضرائب التصحيحية Corrective Taxes وتكون في الحالة المثالية مساوية للتكاليف الخارجية لذلك النشاط المولِّد للأثر الجانبي الخارجي الإيجابي.

يفضل الاقتصاديون التدخل غير المباشر، حيث يعتبرون أنَّ الضرائب أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة، في حين أنَّ الاجراءات التنظيمية قد تُفرض على جميع المعامل والشركات بنفس المستوى دون مراعاة اختلاف نسب التلوث (هنالك فرق بين معامل الفولاذ ومصانع الأغذية). كما تُعد الضرائب تسعيراً للأثار المترتبة عن نشاط ما أي اعتماد أليات السوق لتخصيص الموارد.

كما يطرح الاقتصاديون فكرة مفادها أنَّ السياسات غير المباشرة كالضرائب التصحيحية أفضل من الإجراءات التنظيمية من وجهة نظر بيئية، حيث لا يوجد سبب يدفع المصانع والشركات إلى تخفيض كمية التلوث المحددة سلفاً في حين أنَّ الضرائب تشكل حافزاً لتطوير تقنيات صديقة للبيئة بهدف تخفيض حجم العبء الضريبي.

- إضافةً إلى ذلك، يمكن اللجوء إلى السماح ببيع حصص التلوث المسموح بها لكل مصنع|شركة أو حتى بلد طالما أنَّ إجمالي مجموع الحدود المسموح بها تبقى ثابتة. وقد تم إنشاء أنظمة تُسهِّل عملية بيع تراخيص التلوث أو حتى الإعانات. ولكن يعترض بعض الاقتصاديين على خيار منح حق التلوث أو التسبب بأثار خارجية جانبية مقابل استيفاء رسم أو فرض ضريبة، حيث تُعد تلك الآثار انتهاكاً لحقوق الإنسانية الأساسية والتي يجب ألاّ تخضع للمعطيات الاقتصادية. ولكن نعلم أيضاً أنّ الناس يواجهون مفاضلة تفرض أن يتم مقارنة القيمة المتحصلة مع تكاليف الفرصة البديلة.

رابعاً: الحلول الخاصة للآثار الجانبية الخارجية



تتدرج الحلول من المعايير الأخلاقية والعقوبات الاجتماعية، إلى العقود بين الفاعلين في السوق والمتأثرين الجانبيين. حيث تفيد مبرهنة كاوس The Coase Theorem أنّه إذا استطاعت الأطراف الخاصة أن تعقد صفقةً دون تكلفة بغية تخصيص الموارد فإنهم يستطيعون حل مشكلة الآثار الجانبية الخارجية بأنفسهم، أي يستطيع السوق الوصول إلى نتيجة كفؤة بنفسه. كمثال على ذلك، يتمتع 1000 مقيم بالسباحة في البحيرة المجاورة، ويقدّرون قيمة استفادتهم منها بـ 100 ألف دولار. ولكن المصنع الذي أُقيم بالقرب من البحيرة يتوجب عليه دفع تكاليف ب مقدار 500 ألف دولار لإزالة التلوث الناجم عنها. ولكن ليست الحلول الخاصة ناجعة دائماً وذلك بسبب تكاليف الصفقات ومشاكل التنسيق ومكابرة بعض الأطراف.

خامساً: السلع العامة والموارد العامة

نقوم باستهلاك العديد من السلع دون مقابل كاستخدام الحدائق العامة والشوارع الرئيسية إضافةً إلى خدمات الأمن والدفاع. وتكون قِوى السوق التي عادةً ما تخصص الموارد غائبة في حال عدم وجود أسعار لتلك السلع، كما ومن المحتمل أن تفشل الأسواق في تقديم الكميات بشكل كفوء من وجهة نظر المجتمع مما يستدعي أحياناً

تدخلاً حكومياً لتحسين مخرجات الأسواق. تقدّم الحكومة بعض هذه السلع، في حين تمنحنا الطبيعة سلعاً آخرى. تعد دراسة السلع والموارد العامة مرتبطة بشكل وثيق مع الآثار الجانبية الخارجية والتي تنشأ بسبب وجود قيمة وليس لها سعر مرتبط بتلك السلع. وبالتالي من الممكن أن تقود القرارات الخاصة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك إلى مخرجات غير كفؤة، وبالتالي من المحتمل أن يؤدي التدخل الحكومي إلى رفع المستوى الاقتصادي.



- **أنواع السلع:**

تصّنف السلع وفقاً للسمتين التاليتين:

- السمة الأولى: الاستثناء Excludability: هي الخاصية في السلعة التي تمنع شخص من استخدامها في حال استخدمها شخص آخر.
- السمة الثانية: قابلية التناقص Rival Consumption فهي الخاصية التي تخفّض من استخدام شخص لها إذا قام شخص آخر باستخدامها. ويعد استخدام شبكة الإنترنت مثالاً على الاستثناء، في حين يعد البث الإذاعي وخدمات الأمن مثالاً على عدم الاستثناء. كما يعد استخدام مواقف السيارات مثالاً على التناقص في الاستهلاك، وفي المقابل لا يشكّل تنزيل الملفات عن موقع اليوتيوب تناقصاً في الاستهلاك Non Rival.

وبالتالي يمكن تقسيم السلع في أربع فئات رئيسة بناءً على السمتين السابقتين:

1. **السلع الخاصة:** وهي تلك التي تتمتع بخاصية الاستثناء والتناقص في الاستهلاك. فعلى سبيل المثال، تُعد الوجبات السريعة سلعة قابلة للاستثناء لأن تناولها من قبل شخص يمنع أشخاص آخرين من ذلك. كما تعد قابلة للتناقص، حيث أن تناولها من قبل شخص يمنع تناولها من قبل شخص آخر مالم يدفع مقابل ذلك.
2. **السلع العامة:** وهي تلك السلع غير القابلة للاستثناء ولا للتناقص في الاستهلاك. فالناس لا يمكن منعهم من استخدام هذا النمط من السلع، ولا يؤدي استخدام البعض لها إلى تخفيض قدرة شخص آخر على استخدامها. فعلى سبيل المثال خدمات الأمن والدفاع.
3. **الموارد العامة:** هي تلك السلع التي تتناقص في الاستهلاك، ولكن غير قابلة للاستثناء. فعلى سبيل المثال وجود الأسماك في البحار، أو مياه الينابيع الطبيعية.
4. **سلع النوادي:** وهي تلك المستثناة، ولكن لا تتناقص في الاستهلاك. كخدمة البث التليفزيوني عبر الكيبل. ويعد هذا النمط من السلع أحد أشكال الاحتكارات الطبيعية.

ويمكن تلخيص هذه الأنماط من السلع في الجدول التالي:

		قابلة للتناقص	
		لا	نعم
قابلية الاستثناء	نعم	سلع النوادي الحماية من الحرائق	سلع خاصة الألبسة
	لا	السلع العامة الأمن والدفاع	موارد عامة البنية

وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يساعد في فهم طبيعة تلك السلع إلا أنه ليس قطعياً بشكل تام حيث أن قابلية التناقص في الاستهلاك أو الاستثناء مسألة تتعلق بالظروف السائدة.

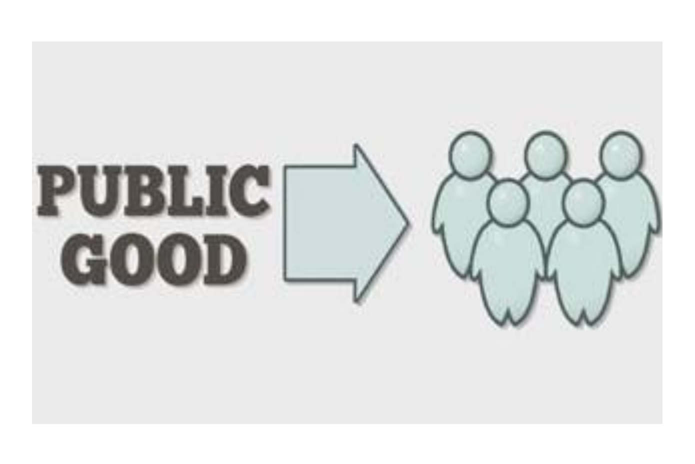
وسوف نتناول في هذا الفصل السلع غير القابلة للاستثناء أي السلع العامة والموارد العامة: حيث لا يمكن منع الناس من استخدامهما وهما متوافرتان للجميع دون مقابل.

سادساً: السلع العامة

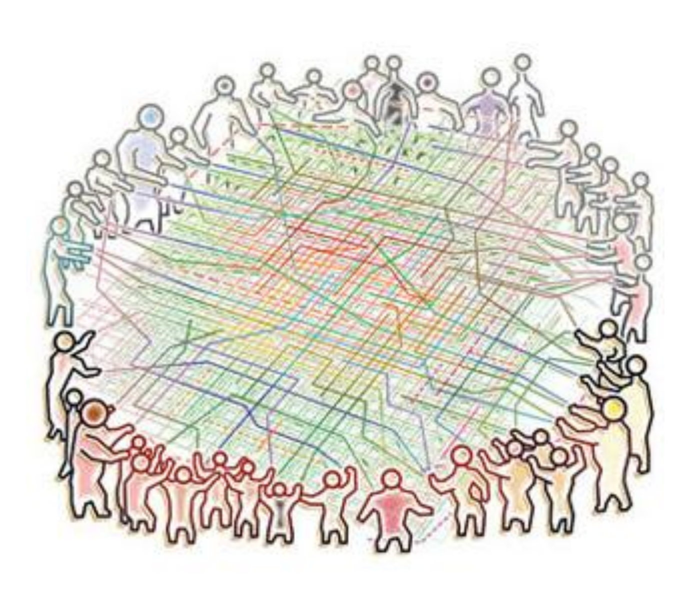


تكمن صعوبة تقديم السلع العامة من قبل الأسواق بسبب مشكلة الراكب المجاني Free-rider. ويعد الشخص راكباً مجانياً عندما يتلقى مجموعةً من المنافع متجنباً الدفع مقابل ذلك. في حال كانت السلعة غير قابلة للاستثناء فإن ذلك سيولّد الحافز لدى الناس لاتباع نمط الراكب المجاني، حيث لا تستطيع الشركات والمنتجين منع أولئك الذين لا يدفعون من استهلاك منتجاتهم. وكنتيجة لذلك قد يحجم المنتجون عن الاستمرار في عملهم حتى فيما لو كانت القيمة الإجمالية لتلك السلع أعلى من تكلفة تقديمها بالنسبة للمشترين. وبالتالي يتوجب على الحكومة تقديم السلع التي تفوق منافعها التكاليف المترتبة عليها وتدفع مقابل ذلك، وكما تقوم أيضاً بفرض ضرائب على المستفيدين, ولكن تبرز مشكلة قياس تلك المنافع وصعوبة القيام بذلك. ويتم اعتماد تحليل المنافع والتحاليل Cost & Benefit Analysis

بغرض مقارنة تلك التكاليف والمنافع، وهو بدوره يُعد ليس دقيقاً أي تبرز مشكلة عدم كفاءة تقديم السلع العامة من قبل الحكومة. ومن أهم الأمثلة على تلك السلع العامة تخفيض الفقر ونشر المعرفة عبر القيام بالأبحاث الأساسية والأمن والدفاع. حيث تشكل موازنات الدفاع جزءاً هاماً من الأعباء الوطنية التي تتحملها الحكومات. وعلى الرغم من ذلك يُعد تقديمها ضرورياً ولا يمكن تجاهلها. أما فيما يتعلق بالمعرفة فهي غير قابلة للاستثناء وأيضاً غير قابلة للتناقص في الاستهلاك. فالشركات التي تسعى لتحقيق الأرباح تنفق بسخاء على تلك الأبحاث التي تعزز من مكانة منتجاتها في السوق حيث تستطيع أن تحصل على حماية ملكية مقابل ذلك، ولكنّها في المقابل تنفق القليل على الأبحاث الأساسية مدفوعةً بحافز الراكب المجاني أي الاستفادة من المعرفة التي يولّدها الآخرون. وكنتيجة لذلك فإنه في ظل غياب السياسة العامة سيواجه المجتمع تخصيصاً أقل للموارد في سبيل توليد المعارف الجديدة. ويمكن للحكومة عبر برامجها وهيئاتها المختلفة أن تقدم الإعانات لإنجاز تلك الأبحاث الأساسية في الطب والفيزياء والاقتصاد.



سابعاً: الموارد العامة



تشترك الموارد العامة مع السلع العامة بخاصّية عدم الاستثناء ولكنها تتصف بخاصية التناقص في الاستهلاك. وهنا تبرز مشكلة أمام صانعي السياسات في تحديد الكمية الواجب إنتاجها وتقديمها. وتعرف هذه المشكلة بمأساة العموم Tragedy of the common على أنها الوصول إلى نقطة استخدام للموارد العامة أكثر من المرغوب وذلك من وجهة نظر المجتمع ككل.

على سبيل المثال: تُعتبر أراضي الرعي العامة متاحة لكل مربي القطعان في منطقة ما. ويؤدي ازدياد أعداد تلك القطعان إلى عجز المراعي المشتركة (غير المملوكة لأحد) عن كلئها كافة، وبالتالي تضورها جوعاً ونقصان أعدادها، أي الوصول إلى المأساة لدى الجميع. أو كما في حالة ازدياد أعداد مالكي السيارات وعدم استطاعة الموقف المشترك أمام البناء على استيعابها وبالتالي يتضرر جميع السكان القاطنين.

تنشأ –من حيث المبدأ– مأساة العموم بسبب الآثار الجانبية الخارجية. حيث يؤدي استخدام البعض للموارد العامة إلى تخفيض نوعيتها وجودتها وكميتها المتاحة للآخرين، وبسبب تجاهل الناس لهذه الآثار الجانبية السلبية فإنَّ المشكلة تتعاظم. ويمكن التصدي لهذه المأساة بعدة طرق: إما من خلال التنظيم أو باستخدام

الضرائب أو بمقايضة أذونات الاستخدام. كما تستطيع الحكومة تحويل الموارد العامة إلى سلعة خاصة. ومن الأمثلة المهمة على السلع العامة (الطرق المدفوعة – مصادر الهواء والماء النظيف والأراضي المفتوحة).

الخلاصة

تنشأ الآثار الجانبية الخارجية عندما تؤثر الصفقات السوقية على طرف ثالث. وعندما تنتج آثار سلبية فإن الكمية السوقية تفوق الكمية المثلى من وجهة نظر المجتمع، أمّا عندما تكون الآثار الجانبية الخارجية إيجابية فإن الكمية السوقية تتخلف عن تلك المثلى من وجهة نظر المجتمع.

يستطيع الناس حل مشكلة الآثار الجانبية الخارجية بأنفسهم أحياناً. حيث تشير مبرهنة كاوس إلى إمكانية وصول السوق إلى التخصيص الأمثل للموارد مجتمعياً طالما يستطيع الناس المساومة والمفاوضة دون تكلفة، ولكن الواقع العملي لا يدعم ذلك.

يمكن للتدخل الحكومي أن يعالج الآثار الجانبية الخارجية من خلال استبطانها باستخدام الضرائب التصحيحية أو إصدار أذونات الاستخدام (حصص التلوث) أو حتى اللجوء إلى التنظيم.

تعمل الأسواق بأفضل ما يمكن فيما يتعلق بالسلع الخاصة وهي تلك القابلة للاستثناء والقابلة للتناقص في الاستهلاك.

تعد السلع العامة تلك التي تتصف بعدم القابلية للاستثناء وبعدم القابلية للتناقص في الاستهلاك. مما ينتج أحياناً مشكلة الراكب المجاني ويخفض الحافز للإنتاج.

يتوجب على الحكومة تقديم السلع العامة استناداً إلى تحليل المنافع والتكاليف.

تعد الموارد العامة قابلة للتناقص في الاستهلاك ولكنها غير قابلة للاستثناء، ويمكن للناس استخدامها دون مقابل مما يؤدي إلى فرط بالاستخدام وبالتالي يتوجب على الحكومة تقييد ذلك.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1. أعطِ مثالاً عن الآثار الجانبية الخارجية السلبية والإيجابية؟
2. اشرح باستخدام منحنيات العرض والطلب تأثير الآثار الجانبية الخارجية الإيجابية لبراءات الاختراع؟
3. هل تُعد الضرائب التصحيحية حلاً ناجعاً ولماذا؟
4. ما هو الفرق بين السلع العامة والسلع الخاصة؟
5. عرّف الموارد العامة، ووضح مأساة العموم؟
6. بيّن لماذا تحجم الشركات الخاصة عن الاستثمار الكفوء في الأبحاث الأساسية؟
7. وضح لماذا حدائق المنازل أكثر نظافة من الحدائق العامة؟
8. لماذا تلجأ بعض السلطات إلى فرض تعرفة نقل أعلى في وقت الذروة؟

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, “Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It”, Global Policy, (2011).
- E.Stiglitz, Joseph, “Macroeconomic Fluctuations, Inequality, and Human Development”, Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development, (2012).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Rodrik, Dani, “The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY”, wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية السادسة

قياس تكاليف المعيشة

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يشرح مفهوم المؤشر العام لأسعار المستهلك وكيفية حسابه واستخدامه.
2. يعدد المشاكل المرتبطة بالمؤشر والمستوى العام لأسعار المستهلك.
3. يشرح مفهوم مثبط الناتج المحلي الإجمالي.
4. يتعلم كيفية احتساب تغير القيّم النقدية عبر الزمن.
5. يتعلم كيفية تصحيح أسعار الفائدة بالنسبة للتضخم.

أولاً: مقدمة

يتناول هذا الفصل بناء مؤشر أسعار المستهلك، وأهمية استخدامه لمقارنة القيم النقدية عبر الزمن.



ويعد مؤشر أسعار المستهلك أساسياً لمراقبة التغيرات في مستويات تكلفة المعيشة، فحينما يرتفع فإنه يتوجب على الأسر إنفاق المزيد من الأموال للحفاظ على ذات مستوى المعيشة. ويستخدم الاقتصاديون مصطلح التضخم لوصف حالة الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ويُحتسب معدل التضخم كنسبة تغير في المستوى العام للأسعار عن الفترة السابقة.

ثانياً: مؤشر أسعار المستهلك



وهو مقياس لإجمالي تكاليف السلع والخدمات المشتراة من قبل مستهلك نموذجي، ويتم احتسابه عادةً على أساس شهري، ومن الممكن تغيير أساس الفترة إلى ربع سنوي أو سنوي حسبما يقتضي الحال.

- **حساب مؤشر أسعار المستهلك:**

يتم ذلك عبر عدة خطوات:



1. تحديد سلة الاستهلاك، حيث يقوم المكتب المركزي أو الجهة الاحصائية ذات العلاقة بتحديد أهم السلع والخدمات التي يقوم بشرائها المستهلكون في فترة زمنية معينة، ويتم ذلك من خلال المسوحات والبيانات.
2. إضافةً إلى ذلك يتم تجميع بيانات تتعلق بأسعار السلع والخدمات التي تم إدخالها في سلة المستهلك.
3. وبالتالي يصبح ممكناً حساب إجمالي تكاليف شراء سلة المستهلك، ولكن يجب ملاحظة أنَّ الأسعار فقط هي التي تتغير عبر الزمن أما الكميات فتبقى ثابتة.
4. اختيار سنة الأساس واحتساب المؤشر، ويتم تحديد سنة الأساس وذلك لمقارنة القيم مع بقية السنوات وعادةً ما يكون هذا الاختيار عشوائياً، ولكن يجب الانتباه إلى عدم اختيار فترة شاذة بشكل كبير. ويتم احتساب المؤشر من خلال تقسيم أسعار سلة المستهلك في السنة الحالية على أسعار تلك السلة في سنة الأساس مضروباً بمئة.
5. حساب معدل التضخم، ويتم من خلال قسمة الفرق بين قيمتي مؤشر أسعار المستهلك في سنتي القياس والأساس على قيمته في سنة الأساس والناتج مضروباً بمئة، أي أن هذا المعدل هو عبارة عن التغير المئوي في مؤشر سعر المستهلك من سنة إلى أخرى.

وللتوضيح نورد المثال التالي: تتألف سلة المستهلك من سلعتين، الأولى عبارة عن عشرة كيلوغرام من اللحوم والثانية عشرين كيلوغرام من الحبوب، علماً أن الأسعار كما يلي:

ويُحسب مؤشر أسعار المستهلك في عام 2005 كالتالي:

	سعر كيلوغرام اللحم	سعر كيلوغرام الحبوب
2004	4	4
2005	5	5
2006	9	7

- أولاً: نحسب تكلفة السلة في عام 2005 حيث تبلغ 150 دولار، وبالتالي يكون مؤشر أسعار المستهلك يساوي:

$$\frac{150}{120} \times 100 = 125\%$$

- وبذات الطريقة يكون مؤشر تكلفة السلة في عام 2006 هو 210 دولار، ومؤشر أسعار المستهلك يساوي:

$$\frac{210}{120} \times 100 = 175\%$$

- ويصبح الآن ممكناً حساب معدل التضخم في عام 2006 حيث يساوي:

$$\frac{175 - 125}{125} = 40\%$$

مما تتألف سلة المستهلك بشكل عام؟ يقوم عادةً المكتب المركزي للإحصاء بإدخال كل السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك النموذجي كما ذكرنا سابقاً ولكنه يحاول تثقيل هذه السلع والخدمات وفقاً للكميات المشتراة من كل فئة، وتدعى نسبة كل فئة من الاستهلاك بالأهمية النسبية لهذه الفئة.

وعادةً تتألف سلة الاستهلاك من الإنفاق على السكن (تبلغ عادةً ثلثي إنفاق السلة) والنقل والمواصلات، الأغذية والمشروبات، التعليم والاتصالات، الرعاية الصحية، التسلية والاستجمام، الألبسة، وسلع أخرى كالتدخين والحلاقة.

كما يتم احتساب مؤشرات أسعار أخرى بالإضافة إلى مؤشر اجمالي أسعار المستهلك، فقد يتم احتسابه على مستوى الولايات أو المحافظات، أو لفئات محدودة من السلع والخدمات كالأغذية أو الطاقة. ويتم أيضاً استخدام مؤشر أسعار المنتج وهو يقيس تكلفة سلة السلع والخدمات المشتراة من



قبل الشركات، وغالباً ما يفيد التغير في هذا المؤشر في توقع التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك طالما أن الشركات تنقل التغير في تكاليفها إلى المستهلكين.

- **مشاكل قياس تكلفة المعيشة:**

حيث يُعد جلياً أن الهدف من احتساب مؤشر أسعار المستهلك هو بيان المدى الواجب زيادته في الدخول للحفاظ على مستوى معيشة معين، ولكن لا يعتبر هذا المؤشر مثالياً لاحتساب تكلفة المعيشة بسبب صعوبة حل المشاكل المرتبطة باحتسابه، ولعل أبرز هذه المشاكل هو:

1. تحيّز الإحلال Substitution Bias: فعندما تتغير الأسعار من سنة لأخرى فهي لا تتغير بذات النسبة فبعضها يرتفع أكثر، حيث يستجيب المستهلكون بشراء كميات أقل من تلك السلع وشراء كميات أكثر من السلع التي ارتفعت أسعارها بشكل أقل أو حتى انخفضت.

فالمستهلكون يقومون بالإحلال باتجاه السلع التي أصبحت أرخص نسبياً، وبناءً عليه فإن تثبيت سلة المستهلك يؤدي إلى تجاهل إمكانية قيام المستهلك بعملية الإحلال وبالتالي تحصل مبالغة في زيادة تكلفة المعيشة من سنة لأخرى.

مثال: تصور في سنة الأساس أنَّ التفاح أرخص من البرتقال وبالتالي يشتري المستهلكون كميات أكبر من التفاح، وعندما يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتكوين سلة المستهلك فإنه سيدخل كمية تفاح أكبر من البرتقال.

وعلى افتراض أن البرتقال أصبح أرخص من التفاح في السنة التالية إذاً سيستجيب المستهلكون لتغير الأسعار بشراء المزيد من البرتقال وكميات أقل من التفاح، فإذا لم يتم تغيير سلة الاستهلاك التي تعتبر ثابتة فسوف يقيس المؤشر زيادة أعلى في مستوى المعيشة مما يختبره المستهلكون فعلاً.

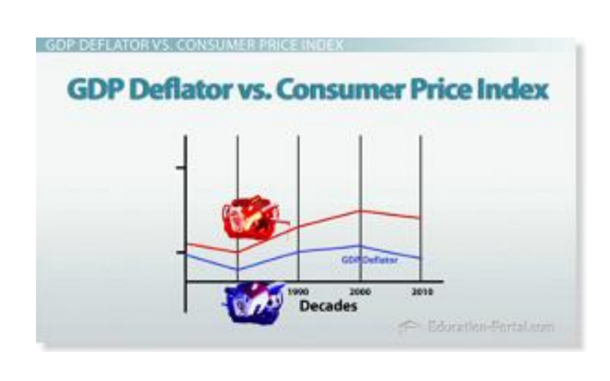
2. وتتمثل المشكلة التالية في إدخال سلع جديدة: فعندما يتم ادخال سلع جديدة سيتاح للمستهلكين تشكيلة أوسع للاختيار وهذا بدوره يخفض تكلفة الحفاظ على ذات مستوى المعيشة، ولا يأخذ مؤشر أسعار المستهلك هذا الأثر بسبب تثبيت السلة وبالتالي سيصبح هنالك مبالغة في تكلفة المعيشة.

3. أما المشكلة الأخيرة فهي عدم تغيير جودة ونوعية السلع والخدمات، حيث تعد من الصعوبة في مكان قياس الجودة، فكما هو معلوم فإن التحسينات في كمية السلع تزيد من قيمة السلة وبسبب عدم إمكانية ملاحظة كل التغيرات في نوعية السلع فإن مؤشر أسعار المستهلك يبالغ في زيادة تكلفة مستوى المعيشة.

في المحصلة نرى أن كل هذه المشاكل تقود إلى المبالغة في زيادة تكلفة المعيشة، والتي قد تصل إلى نصف نقطة مئوية سنوياً، ويعد هذا مهماً من أجل احتساب مدفوعات الضمان الإجمالي وعقود التأمين.

- **مقارنة مثبط الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشر أسعار السوق:**

يُعرَّف مثبط الناتج المحلي الإجمالي The GDP Deflator على أنه: نسبة الناتج المحلي الإسمي إلى قيمة الناتج المحلي الحقيقي. ويعكس مثبط الناتج المحلي الإجمالي المستوى العام للأسعار



في سنة الأساس حيث يراقب اقتصاديون وصانعوا السياسات كلاً من مثبط الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك لمعرفة مدى تغير الأسعار.

وتوجد عدة اختلافات يمكن أن تؤدي إلى تباين هذين المؤشرين:

- ويتمثل الاختلاف الأول في أنّ مثبط الناتج المحلي الإجمالي يعكس أسعار كل السلع والخدمات المنتجة محلياً من قبل المستهلكين.

فعلى سبيل المثال، لنفترض أن سعر طائرة بوينغ أُنتجت محلياً وبيعت للخطوط الجوية السورية قد ارتفع، فعلى الرغم من أن الطائرة جزء من الناتج المحلى الإجمالي إلاّ أنها ليست جزءاً من سلة المستهلك.

وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار مُشاهد في مثبط الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه غير منظور في مؤشر أسعار المستهلك.

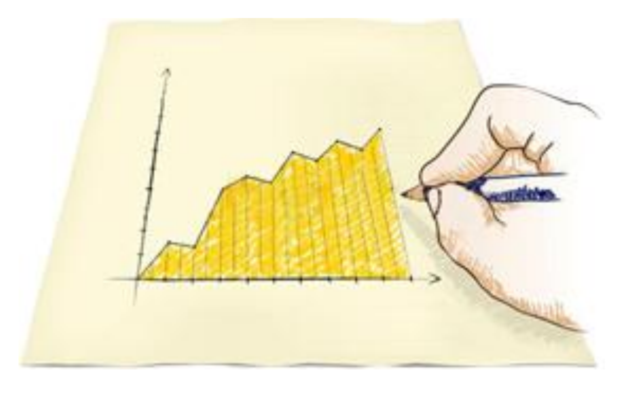
- ويكمن الاختلاف الثاني في مقارنة مؤشر أسعار المستهلك لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات لأسعار سنة الأساس، في حين يقارن مثبط الناتج المحلي الإجمالي أسعار السلع والخدمات المنتجة حالياً لأسعار نفس السلع والخدمات في سنة الأساس، أي أن مجموع السلع والخدمات المستخدمة في حساب مثبط الناتج المحلي الإجمالي يتغير بشكل أوتوماتيكي عبر الزمن.

وهذا الاختلاف ليس هاماً عندما تتغير الأسعار بشكل متناسق ولكنها تتغير بشكل متفاوت أي تختلف طريقة التثقيل في احتساب معدل التضخم.

ولمزيد من التوضيح نورد المثال التالي، ففي كل من الحالات التالية يجب أن نوضح التأثيرات على كلا المؤشرين السابقين:

1. رفع سلسلة متاجر لأسعار الآليات: يتأثر كلا المؤشرين.
2. شركة فورد ترفع أسعار الآليات الصناعية التي تنتجها في مصانعها في الولايات المتحدة: يرتفع مخفض الناتج المحلي الإجمالي في حين لا يتأثر مؤشر أسعار المستهلك.
3. شانيل يرفع أسعار منتجاته الفرنسية المباعة في المملكة المتحدة: يرتفع في المملكة المتحدة مؤشر أسعار المستهلك في حين لا يتأثر مخفض الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: تصحيح المتغيرات الاقتصادية من أثر التضخم



تزداد صعوبة مقارنة القيم النقدية في أوقات مختلفة بسبب التضخم.

فعلى سبيل المثال: كان الحد الأدنى للأجور في عام 1946 (1.15) دولار، وفي عام 2015 (5.85) دولار، فهل كان الحد الأدنى للأجور ذو قوة شرائية أعلى في عام 1946 أم في عام 2015؟

للإجابة على هذا السؤال فإننا نحتاج لمعرفة مستوى الأسعار في كلا العامين، فجزء من الزيادة في ذلك الحد هو لتعويض ارتفاع الأسعار اليوم، ويتم استخدام الصيغة التالية لتحويل القيم النقدية من السنة T إلى أسعار السنة الحالية:

كمية الدولارات اليوم = كمية الدولارات في السنة× (مستوى الأسعار اليوم÷ مستوى الأسعار في السنة T)

ففي مثالنا، فإن مؤشر أسعار المستهلك كان 31.3% في عام 1964 و211.7% في يومنا هذا، أي $1.15 \times \frac{211.7}{31.3}$ والتي تبلغ 7.78 دولار، فالحد الأدنى للأجور في عام 1964 هو 7.78 دولار وفقاً للقيم النقدية في يومنا هذا.

وتشير قيمة الكسر $\frac{211.7}{31.3} = 6.76$ إلى زيادة تكلفة مستوى المعيشة بمعامل مقداره 6.76

يستخدم غالباً الباحثون وصانعوا السياسات هذه التقنية لتحويل السلاسل الزمنية للقيم النقدية الاسمية إلى قيم نقدية ثابتة أي حقيقية، وبالتالي يستطيعون معرفة تطور قيمة المتغيرات عبر الزمن بعد تصحيحها من أثر التضخم.

- **المقايسة:**



تُعرَّف المقايسة Indexation على أنها: التصحيح التلقائي للقيم النقدية قانونياً أو عقدياً، وتستخدم من أجل تصحيح قيم عقود التأمين والضمان وحتى المدفوعات الضريبية من أثر التضخم للحفاظ على ذات القيم المستحقة.

- **أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية:**

تُمثّل أسعار الفائدة الاسمية معدل نمو القيم النقدية للودائع أو القروض. وهي غير مصححة من أثر التضخم. في حين تشير أسعار الفائدة الحقيقية إلى معدل نمو القوة الشرائية للوديعة أو القرض، أي تصحيحها من أثر التضخم.

فمعدل الفائدة الحقيقية يساوي معدل الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم.

فعلى سبيل المثال لنفترض أن هنالك وديعة بقيمة 1000 دولار لمدة سنة وأنَّ معدل الفائدة الاسمي هو 9%، كما بلغ معدل التضخم خلال هذه السنة 3.5% وبالتالي فإن معدل الفائدة الحقيقية هو 5.5% أي أنَّ القوة الشرائية لتلك الوديعة قد ازداد بمقدار 5.5%.

الخلاصة

يقيس مؤشر أسعار المستهلك تكلفة المعيشة وهو يعتمد على بناء سلة استهلاك لمستهلك نموذجي.

يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لمعرفة قيم المتغيرات عبر الزمن وتصحيحها من أثر التضخم.

يعد مؤشر أسعار المستهلك غير دقيق لحساب تكلفة المعيشة لعدة أسباب أهمها تحيز الإحلال، ادخال سلع جديدة، وصعوبة قياس نوعية وجود السلع والخدمات.

يختلف مؤشر أسعار المستهلك عن مُخفِّض الناتج المحلي الإجمالي لناحية السلع المشمولة في كل منهما وفيما إذا كانت مستوردة أو منتجة محلياً.

يعد تصحيح المتغيرات من التضخم مهماً بشكل خاص فيما يتعلق بسعر الفائدة.

التمارين:

1. أيهما ذو أثر أكبر على مؤشر أسعار المستهلك: زيادة سعر المشتقات النفطية بمقدار 10% أم الألبسة الفاخرة بذات المقدار؟ ولماذا؟
2. لماذا لا يعد مؤشر أسعار المستهلك دقيقاً لتكلفة المعيشة؟
3. ما هو أثر ارتفاع الألبسة الأوربية المستوردة على كل من مؤشر أسعار المستهلك ومخفض الناتج المحلي الاجمالي؟
4. بافتراض وجود ثلاث سلع في سلة المستهلك كما يظهر في القائمة التالية:

	قمصان	أحذية	عصير البرتقال
أسعار 2014	2	4	1
كميات 2014	100	100	200
أسعار 2015	2	6	2
كميات 2015	100	100	200

أ. ماهي نسبة التغيير في سعر كل من هذه السلع؟

ب. احتسب التغيير النسبي في المستوى العام للأسعار؟

ج. إذا علمت أن حجم زجاجات عصير البرتقال قد زادت خلال تلك الفترة، هل تؤثر هذه المعلومات على حساب معدل التضخم؟ وكيف؟

د. إذا علمت أنه تم تحسين نوعية عصير البرتقال في عام 2015، هل سيؤثر ذلك على معدل التضخم؟ وكيف؟

المراجع

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, “RETHINKING MACROECONOMICS: WHAT FAILED, AND HOW TO REPAIR IT”, Journal of the European Economic Association, (2014).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Ronald H. Coase, “Social Cost and Public Policy in Exploring the Frontiers of Administration”, George A. Edwards ed., York University, (1970).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Rodrik, Dani, “The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY”, wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية

- /http://www.voxeu.org
- /http://www.nobelprize.org
- /https://www.project-syndicate.org

الوحدة التعليمية السابعة

الإنتاج والنمو

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1- يتعرف على أسباب اختلاف مستويات المعيشة ومعدلات النمو حول العالم.

2- يتبين أهمية الإنتاجية بالنسبة لمستويات المعيشة.

3- يتعرف على محددات الإنتاجية.

4- يميز تأثير السياسة العامة على النمو ومستويات المعيشة.

أولاً: مقدمة



تختلف معدلات النمو بشكل ملحوظ من بلد لآخر، ويُقدّم التاريخ المعاصر أمثلة حيّة حول تلك الاختلافات. وقد شهدت الولايات المتحدة في القرن المنصرم معدلاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد حوالي 2% مما قاد إلى مضاعفة الدخل كل 35 عاماً.

كما شهدت دول شرق آسيا كتايوان وكوريا الجنوبية معدل نمو بحدود 7% وبالتالي مضاعفة الدخول كل 10 سنوات، وفي المقابل عانت دول أخرى من تباطؤ أو حتى تراجع معدلات النمو كما في شبه الصحراء الافريقية. يطرح علماء الاقتصاد والتنمية جملة أسئلة لتفسير ذلك التباين وكيف يمكن للدول الغنية الحفاظ على مستويات المعيشة عالية؟ وما هي السياسات الواجب اتباعها لانتشال الدول الفقيرة من براثن التخلف ووضعها على سكة النمو واللحاق بالدول المتقدمة؟

سيتناول هذا الفصل المحددات طويلة الأجل لكل من مستويات المعيشة ومعدلات الناتج المحلي الحقيقي. ويتناول بالتفصيل مفهوم الإنتاجية والمتغيرات المؤثرة عليها وكيفية عملها.

ثانياً: النمو الاقتصادي عبر العالم



تُظهر بيانات الناتج المحلي الحقيقي أن مستويات المعيشة تختلف من بلد لآخر. فمستوى دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ 7 أضعاف مثيله في الصين، وحوالي أربعة عشر ضعفاً عنه في الهند. من ناحية أخرى تتباين أيضاً معدلات النمو التي تُظهر سرعة تحتل اليابان أعلى الهرم في معدلات النمو التي تبلغ حوالي 2.65% سنوياً، ولكنها لم تكن كذلك قبل مئة عام حيث كان قريباً من معدل نمو المكسيك ومتخلفاً بشكل ملحوظ عن الأرجنتين. كما كانت مستويات المعيشة فيها بالكاد تصل إلى نصف ما عليه الهند اليوم. ولكن بسبب النمو الهائل استطاعت أن تصل إلى مسار الدول المتقدمة وتصبح كألمانيا وكندا والمملكة المتحدة. ويختلف ترتيب البلدان تبعاً لاختلاف معدلات النمو عبر الزمن.

ثالثاً: الإنتاجية دورها ومحدداتها

يمكن إرجاع الاختلافات في مستويات المعيشة بكل بساطة إلى اختلاف مستويات الإنتاجية Productivity. ولكن في الحقيقة هي أكثر إشكالية مما يبدو للوهلة الأولى.

تُعرَّف الإنتاجية على أنها كمية السلع والخدمات المنتَجة بواسطة وحدة واحدة من مدخلات العمل. وكما هو معلوم فإنّ إنتاج أي دولة هو مساوي لدخلها وإنّ مستويات المعيشة تعتمد على قدراتها في إنتاج السلع

والخدمات. أي نحن بحاجة لفهم طبيعة العوامل المؤدية إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات. أي ما هو دور محددات الإنتاجية كرأس المال المادي، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية، والتقدم التقني.

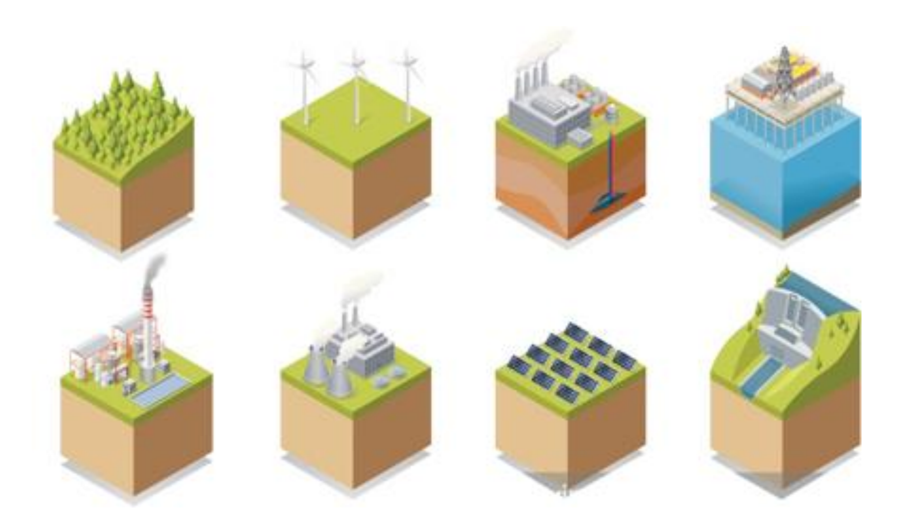


1- رأس المال المادي: وهو مخزون التجهيزات والبُنى المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، ويكون العمال أكثر إنتاجية عندما يملكون مخزون أكبر، وهي تعد أحد عوامل الإنتاج.



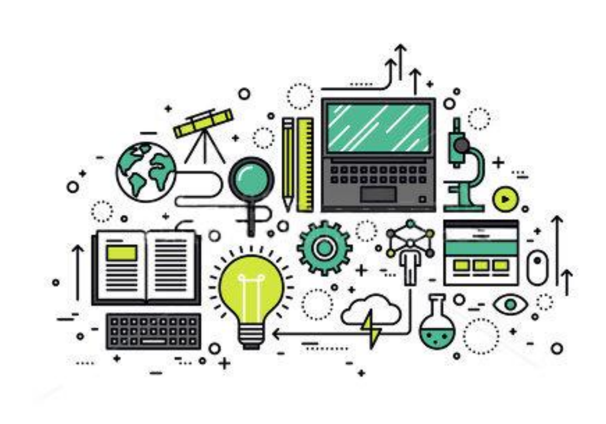
2- رأس المال البشري: وهو مجموع المهارات والمعارف التي يكتسبها العمال من خلال التعليم والتدريب والممارسة، وهو يشمل تراكماً منذ الطفولة مروراً بكل مراحل التعلم والخبرة. وهو يسهم في زيادة الإنتاج ويعد عاملاً من عوامله.

3- الموارد الطبيعية: وهي المُدخلات المستخدمة في الإنتاج والمُقدَمة من الطبيعة كالأرض والأنهار والفلزات المعدنية، ويمكن أن تكون متجددة كالغابات أو غير متجددة كاحتياطي النفط والغاز. وتُشكل الاختلافات في حجم الموارد الطبيعية سبباً في اختلاف مستويات المعيشة، ولكنها ليست حاسمة فيما



يتعلق بمعدلات الإنتاجية المرتفعة. فاليابان إحدى أغنى دول العالم فهي بالكاد لديها موارد طبيعية حيث تغلبت على هذه المعضلة من خلال التجارة الدولية والتصنيع. فهي تقوم باستيراد المواد الخام وتصنيعها وتصدير السلع والخدمات ذات القيم المضافة العالية.

4- التقدم التقني: وهي فهم واستيعاب المجتمع لأفضل الطرق في إنتاج السلع والخدمات، حيث تُسهم في تغيير بيئة العمالة وإنتاجيتها. وتأخذ أشكالاً متعددة فبعضها مألوف حيث ينتشر استخدامها ويصبح الجميع مُدركاً لها بعد استخدامها في المرات الأولى كتقنية خطوط التجميع التي ابتكرها هنري فورد،



5- أو تكون طريقة أحادية فهي معروفة فقط من قبل الشركة التي اكتشفتها أو ابتكرتها كالاكتشافات الدوائية أو الأسرار التكنولوجية الخاصة والتي يمكن حمايتها من خلال نظام براءات الاختراع لفترة معينة.

ولعله من المفيد التمييز بين التقدم التقني ورأس المال البشري فعلى الرغم من ترابطهما الوثيق إلا أن هنالك اختلاف هام، فالمفهوم الأول يشير إلى فهم المجتمع كيف يعمل العالم، أما رأس المال البشري فهو يشير إلى المصادر التي تتيح نقل هذا الفهم إلى القوة العاملة.



بمعنى آخر يعني التقدم التقني مدى جودة ونوعية المعرفة التي يمتلكها المجتمع في حين يعني رأس المال البشري كمية الوقت اللازم لاستخدامها. بالمحصلة فإن إنتاجية العامل تعتمد على كليهما.

- **توابع الإنتاج:**

يُمثل تابع الإنتاج شكلاً بيانياً أو معادلة تُظهر العلاقة بين المخرجات والمدخلات أي بين الإنتاج وعوامل الإنتاج. وتُظهر العلاقة التابعية كيفية اتحاد وترابط المدخلات لإنتاج المخرجات، وغالباً ما تأخذ الشكل التالي:

$$Y = A\,F(L, K, H, N)$$

- حيث تعني Y الإنتاج.

- A المستوى التقني.
- L, K, H, N مدخلات الإنتاج، العمالة، رأس المال المادي، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية.

نلاحظ وجود جداء بين المستوى التقني A وتابع الإنتاج $F(L,K,H,N)$ لذلك تؤدي التحسينات في المستوى التقني إلى إنتاج مخرجات أكثر من أي مستوى معطى لنفس تركيبة المدخلات المعطاة.

وغالباً ما تأخذ توابع الإنتاج خاصية ثبات عوائد الحجم Constant return to scale، أي عندما تتغير كل المتغيرات بذات النسبة فإن المخرجات سوف تتغير أيضاً بالنسبة ذاتها، فعلى سبيل المثال عند مضاعفة جميع المدخلات فإن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة المخرجات.

$$2Y = AF(2L, 2K, 2H, 2N)$$

بنفس المنحى، إذا قمنا بضرب كل عنصر من المدخلات بمقلوب قوة العمل فإن المخرجات سوف تضرب أيضاً بمقلوب قوة العمل:

$$\frac{Y}{L} = AF(1, \frac{K}{L}, \frac{H}{L}, \frac{N}{L})$$

تُظهر هذه المعادلة أن الإنتاجية (كمية المخرجات بالنسبة لكل عامل) تعتمد على كل من المستوى التقني (A)، رأس المال المادي بالنسبة لكل عامل، رأس المال البشري بالنسبة لكل عامل، الموارد الطبيعية بالنسبة لكل عامل.

رابعاً: النمو الاقتصادي والسياسة العامة

كما لاحظنا يعتمد مستوى معيشة المجتمع على قدرته على إنتاج السلع والخدمات، والتي بدورها تعتمد على حصيلة عوامل الإنتاج من رأسمال مادي وبشري وموارد طبيعية ومعرفة تقنية. والسؤال المطروح هنا كيف يمكن للسياسات الحكومية أن ترفع مستوى الإنتاجية وتزيد من مستويات المعيشة؟

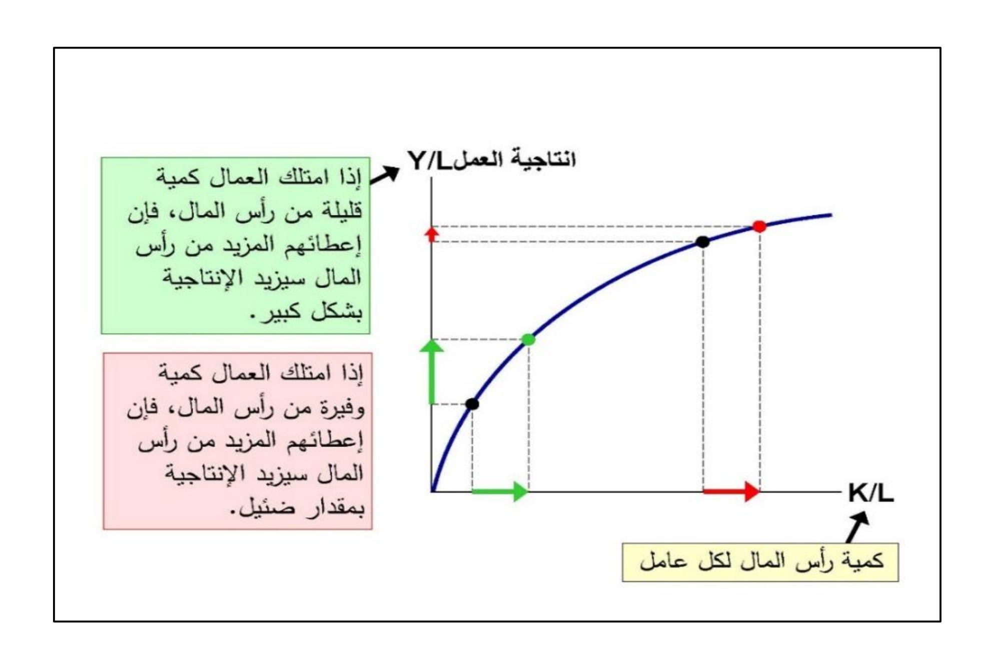


أ- الإدخار والاستثمار:

يمكن للمجتمع أن يغير كمية من رأس المال الذي يمتلكه حيث تقود زيادة كمية السلع الرأسمالية الجديدة اليوم إلى مخزون أكبر من رأس المال وبالتالي ازدياد القدرة على الإنتاج. أي ضرورة الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي.

وكما هو معلوم فإن الناس يواجهون مفاضلة فيما يتعلق بتخصيص الموارد إما لصالح التكوين الرأسمالي أو الاستهلاك الحالي مما يفترض ضرورة التضحية لصالح المستقبل ويُعد تشجيع الادخار والاستثمار وسيلة ناجعة لزيادة النمو.

بافتراض انتهاج الحكومة لسياسات ترفع معدل الادخار الوطني (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للادخار بدلاً من الاستهلاك) مما يقود إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع الإنتاجية ونمو أسرع للناتج. ولكن لأي حد سيستمر ذلك النمو؟ حيث تقرر وجهة نظر التقليدية لعملية الإنتاج أنَّ رأس المال يخضع لخاصية العوائد المتناقصة Diminishing Returns؛ فكلما ازداد التكوين الرأسمالي فإن الوحدات الإضافية المُنتَجة من كل وحدة إضافية من رأس المال سوف تتناقص، حيث ستزداد الإنتاجية بمعدل أبطأ.



ويمكن توضيح ذلك بيانياً وإظهار كمية الإنتاج لكل عامل وفقاً لكمية رأس المال المتاحة لكل عامل كما في الشكل، وبالتالي فإن زيادة معدل الادخار يقود إلى نمو أعلى لفترة وجيزة. فالعوائد الناجمة عن كل وحدة إضافية من رأس المال ستكون أقل عبر الزمن. وفي المدى الطويل تُنتج معدلات الادخار العالية مستويات إنتاجية عالية ودخلاً عالياً ولكنها لا تُنتج معدلات أعلى من هذه المتغيرات، حيث تُظهر الدراسات أنَّ ذلك قد يستغرق عقوداً.

من ناحية أخرى يبرز أثر اللحاق catch–up effect حيث تميل البلدان الفقيرة للنمو بشكل أسرع من البلدان الغنية. فالعمال يفتقرون في البلدان الفقيرة إلى أدوات الإنتاج حتى البسيط منها وبالتالي تُسهم زيادة بسيطة في الاستثمار الرأسمالي في رفع إنتاجهم. وتؤكد بيانات النمو الاقتصادي العالمية على إشكالية أثر اللحاق فخلال الفترة 1960–1990 خصصت كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية نفس النسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار فكان معدل النمو في الولايات المتحدة حوالي 2% ولكنه كان أكثر من 6% في كوريا الجنوبية. وفي عام 1960 كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية أقل من عُشر المستوى في الولايات المتحدة بسبب ضعف الاستثمارات في الفترات السابقة. فمع زيادة بسيطة في التكوين الرأسمالي كانت العوائد أعلى بكثير في كوريا الجنوبية وبالتالي معدلات نمو لاحقة أعلى.

ب–الاستثمارات الأجنبية



لا يقتصر الاستثمار في بلد ما على الادخارات المحلية. بل تلعب الاستثمارات الخارجية دوراً مهماً في التكوين الرأسمالي. وتأخذ أشكالاً متعددة كالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو استثمارات المحافظ الأجنبية،

فالأولى هي استثمار رأسمالي مملوك ومدار من قبل شركة أجنبية أما الثاني فهو يتمثل في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات من قبل مستثمرين أجانب في الشركات المحلية أي هو استثمار مُمول خارجياً ولكنه مُدار من قبل شركة محلية. في كلا الحالتين يقدم المستثمرون الخارجيون موارد ضرورية لزيادة التكوين الرأسمالي في البلد المعني مدفوعين بتوقعاتهم لكسب عوائد على استثماراتهم.

تتباين آثار الاستثمارات الأجنبية على مقاييس الأداء الاقتصادي، فالناتج المحلي الإجمالي هو الدخل المتحقق ضمن البلد من قبل المقيمين وغير المقيمين في حين أنَّ الناتج القومي الإجمالي هو الدخل المتحقق من قبل مواطني البلد سواء كانوا داخله أم خارجه. وكنتيجة لذلك فإنّ الاستثمارات الأجنبية ترفع دخل المواطنين مقاساً بالناتج القومي الإجمالي بمقدار أقل من زيادة الإنتاج مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي. وبغض النظر عن ذلك تعد الاستثمارات الخارجية وسيلة لزيادة النمو في البلد حيث تزيد التكوين الرأسمالي وترفع المستوى التقني وهذا يشكّل دافعاً لدى العديد من الاقتصاديين لرسم سياسات تُشجع الاستثمارات الخارجية من خلال إزالة القيود المفروضة على قدوم تلك الاستثمارات. وتلعب بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي دوراً في تشجيع التدفقات الرأسمالية في البلدان النامية من خلال القروض الميسرة أو المنح أو حتى برامج الدعم الفني.

ج-التعليم

يعد التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) ذو أهمية مماثلة للاستثمار في رأس المال المادي على المدى الطويل.



تشير الإحصائيات إلى أن كل سنة تعليم إضافية ترفع مستوى الأجور 10%على الأقل، وبناءً عليه فإن الحكومة تستطيع تحسين مستويات المعيشة من خلال تقديم التعليم أو تشجيع الناس على الانخراط فيه. ويرى العديد من الاقتصاديين أهمية رأس المال البشري بالنسبة للنمو الاقتصادي بسبب الآثار الجانبية الخارجية الإيجابية، فالشخص المتعلم من المحتمل أن يقود إلى أفكار جديدة وأساليب أكثر رُقياً في الإنتاج وفي التعامل مع الأخرين، وهذا ما يفسر الإعانات السخية المقدمة من قبل الحكومات للتعليم العام. ولكن يجب الانتباه إلى مشكلة هجرة العقول.

كما تعد الصحة إحدى أهم مكونات رأسمال البشري فإن العمال الأصحاء هم أكثر إنتاجية حيث يشير روبرت فوجل الحائز على جائزة نوبل إلى أن 30% من النمو في بريطانيا خلال الفترة 1970-1980 ويعود إلى تحسين مستوى التغذية. وتتضح العلاقة بين المستوى الصحي والثروة في كلا الاتجاهين؛ فالبلدان الفقيرة هي فقيرة جزئياً لأن مواطنيها غير أصحّاء، وهم غير أصحّاء لأنهم فقراء لا يستطيعون الحصول على التغذية والرعاية الصحية الكافية ما يدخلنا في حلقة مفرغة وهذا يتطلب تصميم سياسات تقود إلى نمو أسرع من المحتمل يُحسن من الصحة العامة ويتيح قدر أكبر من التغذية.

د-حقوق الملكية والاستقرار السياسي

تُعد حماية حقوق الملكية وتعزيز الاستقرار السياسي وسيلة مهمة لدفع النمو الاقتصادي وهي في صلب عمل اقتصاديات السوق حيث



يتكون الإنتاج من تفاعل ملايين الأفراد والشركات. ويعتبر تقسيم العمل فعّالاً في زيادة الإنتاج مما يقتضي تنسيق المعاملات والصفقات فيما بين الشركات وفي علاقتها مع المستهلكين ويتحقق ذلك من خلال الأسعار. تعد حماية حقوق الملكية شرطاً لازماً لضمان عمل نظام الأسعار فهي تشير إلى قدرة الناس على ممارسة سلطتهم على الموارد التي يملكونها. وتُمثل صعوبة إنفاذ العقود بالإضافة إلى التزوير والسرقة مشاكل حقيقية تواجه زيادة الإنتاج، فلم يُقدم المستثمرون على ممارسة نشاطهم في حال عدم ضمان ملكياتهم. كما يُمثل عدم الاستقرار السياسي تهديداً لحقوق الملكية كالمصادرة أو التأميم أو تغيير أنظمة الضرائب والعمل.

هـ-حرية التجارة

قد تشكل الحماية التجارية حاضنة للصناعات الوليدة التي تحتاج إلى رعاية وحماية من المنافسة الخارجية ولكن الاستمرار في ذلك قد يزيد من تكاليفها ويخفض من جودتها.



يعتقد معظم الاقتصاديون في يومنا هذا ضرورة توجه الدول الفقيرة إلى مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. فالتجارة الدولية يمكن أن تُحّسن من الحالة الاقتصادية حيث يُنظر إلى التبادل التجاري على أنه أحد أشكال التكنولوجيا. فإزالة العوائق التجارية تزيد من النمو الاقتصادي نتيجة للاستفادة من التقدم التقني.

ولا تتوقف كمية التبادل التجاري على السياسات الحكومية فقط، بل تلعب الجغرافيا دوراً مهماً في ذلك لناحية الموقع ووفرة الموارد الطبيعية. فالقرب من البحار والحدود يخفّض من تكاليف الإنتاج وبالتالي يزيد من إمكانية الولوج إلى الأسواق ولاحقاً يرفع الدخول.

و-البحوث والتطوير



يعد التقدم التقني العامل الأساسي في رفع مستويات المعيشة خلال القرن المنصرم. فالعديد من الابتكارات (الهاتف- الحواسيب- المحركات الحديثة) قد زادت من إنتاج السلع والخدمات. وتُعد المعرفة سلعة عامة مما يفرض على الحكومات لعب دور هام في تشجيع البحوث والتطوير في التقنيات الحديثة. تمارس الحكومات هذا الدور من خلال الدعم المباشر كتقديم المنح والإعانات إضافة إلى حوافز ضريبية وسنّ قوانين براءات الاختراع.

يمثل التاريخ الأمريكي الحديث شاهداً حياً على ذلك فمختبرات/ بل/ التي عمل فيها سبعة من الحائزين على جائزة نوبل في الفيزياء تنتج العديد من التقنيات التي لا يكاد يخلو منها منزل في العالم قد حظيت برعاية ودعم حكوميين لا نظير له.

ز-النمو السكاني



تزخر أدبيات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع بنقاشات هائلة حول الأثر السكاني على المجتمع لعل أهمها حجم قوة العمل فكلما ازداد عدد السكان كلما توافر عدد أكبر من العمال للإنتاج. وهذا يفسر بشكل كبير دور الصين في الاقتصاد العالمي. ولكن في المقابل يترتب على ذلك أعباء كضرورة توزيع الموارد بشكل أكبر وعدم تشتيت المخزون الرأسمالي، وتقديم معظم السلع العامة للقادمين الجدد.

ومن أشهر الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة ضبط عدد السكان روبرت مالتس الذي قال بعجز المجتمع عن توفير احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان. ولكن البيانات تشير إلى عكس ذلك حيث لم يلحظ مالتس دور التقدم التقني في زيادة الإنتاجية.

في حين يرى مايكل كريمر أن الناتج البشري يعزز فرضية أن عدد أكبر من السكان يعني عدد أكبر من المخترعين والمهندسين والمفكرين وبالتالي تقدم تقني ونمو مستوى معيشة سكاني أعلى.

الخلاصة

يتفاوت الازدهار الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عبر العالم وعبر الزمن.

تعتمد مستويات المعيشة في اقتصاد ما على قدرته على إنتاج السلع والخدمات، والتي بدورها (الإنتاجية) تعتمد على رأس المال المادي ورأس المال البشري والموارد الطبيعية والتقدم التقني المتاح للعمال.

تحاول السياسات الحكومية التأثير على معدل النمو الاقتصادي بالعديد من الطرق: تشجيع الادخار والاستثمار، تشجيع الاستثمارات الخارجية، تعزيز التعليم ورفع المستوى الصحي، حماية حقوق الملكية والاستقرار الاقتصادي، تشجيع حرية التجارة، وتشجيع البحوث والتطوير.

يخضع التراكم الرأسمالي لخاصية العوائد المتناقصة والتي بدورها تقود إلى أثر اللحاق لدى الدول الفقيرة.

يقود النمو السكاني السريع إلى تخفيض الإنتاجية من جهة، وإلى زيادة التقدم التقني من جهة أخرى.

التمارين:

1. اشرح أهم محددات الإنتاجية.
2. اشرح كيف تقود معدلات الادخار العالية إلى رفع مستويات المعيشة. وما الذي يمنع صانعي السياسات من زيادة ذلك المعدل؟
3. كيف يؤثر معدل النمو السكاني على مستويات الناتج المحلي الإجمالي؟

المراجع

- E.Stiglitz, Joseph, “Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It”, Global Policy, (2011).
- E.Stiglitz, Joseph, “RETHINKING MACROECONOMICS: WHAT FAILED, AND HOW TO REPAIR IT”, Journal of the European Economic Association, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Reis R. “Imperfect Information and Aggregate Supply”. Handbook of Monetary Economics. (2011).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).

- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.

المواقع الالكترونية:

- /http://www.voxeu.org
- /http://www.nobelprize.org
- /https://www.project-syndicate.org

الوحدة التعليمية الثامنة

الادخار والاستثمار والنظام المالي

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يتعرف على الأنواع المختلفة للمؤسسات المالية ودورها.
2. يتعرف على الأنواع الثلاثة للادخار.
3. يميز الفرق بين الادخار والاستثمار.
4. يتعلم كيف يواءم النظام المالي بين الادخار والاستثمار.
5. يعرف كيف تؤثر السياسات الحكومية على الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة.

أولاً: مقدمة



يتكون النظام المالي Financial system من مجموعة المؤسسات التي تساعد في مواءمة الادخارات المتوفرة لدى طرف والاستثمارات المطلوبة لدى طرف آخر. وتعد الادخارات والاستثمارات عوامل أساسية للنمو الاقتصادي الطويل الأجل حيث تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع الإنتاجية ومستويات المعيشة.

يرغب البعض في ادخار جزء من دخولهم، في حين يرغب البعض الآخر في الاقتراض لتمويل استثماراتهم في مشاريع قائمة أو جديدة، وبالتالي يُسهّل النظام المالي تلك العمليات فهو ينقل الموارد النادرة إلى الأطراف التي تحتاجها. فالمدخرون يعرضون أموالهم متوقعين حصولهم على عوائد، والمقترضون يطلبون أموالاً مع معرفتهم المسبقة أنهم سيدفعون فائدة عليها في وقت لاحق.

يتألف النظام المالي من عدة مؤسسات تقع في فئتين رئيسيتين:

- الأسواق المالية التي يتم الحصول على التمويل منها بشكل مباشر Financial Market.
- والفئة الثانية شركات الوساطة المالية Financial intermediaries أي الحصول على تمويل غير مباشر عبر وسطاء.

ثانياً: الأسواق المالية

هي مؤسسات مالية يستطيع من خلالها المدخرون تقديم أموالهم مباشرةً للمقترضين. وأهم هذه الأسواق سوق الأسهم وسوق السندات.

1. سوق السندات:



يُعرّف السند على أنه شهادة دين تحدد التزامات المقترض تجاه حامل السند، وبشكل خاص زمن التسديد (زمن الانقضاء)، معدل الفائدة التي تدفع بشكل دوري، قيمة السند.

ويستطيع مشتري السند الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه أو بيعه قبل ذلك، ويوجد ملايين الأنواع من السندات حيث تلجأ الحكومات المحلية والمركزية، والشركات المساهمة إلى تمويل استثماراتها من خلال إصدار السندات والتي تختلف تبعاً **للسمات الثلاث** الرئيسة التالية: الفترة ومخاطر الائتمان والمعاملة الضريبية.

فبعض السندات قصيرة الأجل تمتد لعدة أشهر وبعضها طويل الأجل قد يصل إلى ثلاثين عاماً وفي بعض الحالات قد يكون السند دائماً حيث يتوجب دفع فائدة عليها دون قيمة السند مطلقاً، حيث يوجد علاقة طردية بين معدل الفائدة وفترة الاستحقاق.

في حين تُمثل مخاطر الائتمان احتمال فشل المقترض في دفع جزء من الفائدة أو كاملها أو احتمال فشله في سداد قيمة السند، ويسمى هذا الفشل بمخاطر التخلف عن السداد Default risk وبالتالي

يوجد علاقة طردية بين هذا الخطر ومعدل الفائدة وهذا ما يُفسّر انخفاض معدلات الفائدة على قيمة السندات الحكومية وبشكل خاص سندات الخزينة الأمريكية.

أما السمة الثالثة فتتمثل في اختلاف النُظم الضريبية حيث تُصنف فائدة معظم السندات على أنها ضريبة دخل. في المقابل تُعطى السندات التي تصدرها الحكومات أفضلية ضريبية تُعفي حاملها من تلك الالتزامات وبالتالي يكون معدل الفائدة عليها أقل من تلك التي تصدرها الشركات المساهمة.

2. سوق الأسهم:

يُعرّف السهم على أنَّه المُطالبة بجزء من ملكية الشركة وبالتالي الحق في الحصول على أرباح محققة لدى الشركة المُصدرة. ويعد إصدار الأسهم تمويلاً بالملكية أما إصدارات السندات يعد تمويلاً بالدين.	

وتلجأ الشركات إلى كلا النوعين ويعتمد ذلك على ربحية الشركة، ففي حال تعسرها تلجأ إلى إصدار السندات.

ويتم تداول الأسهم بعد بيعها للعامة في سوق الأسهم ويُحتسب مؤشر الأسهم كمتوسط لمجموعة من أسعار الأسهم.

ثالثاً: الوسطاء الماليون



وهي مؤسسات مالية يقدم المدخرون أموالهم بشكل غير مباشر فيها للمقترضين. وتعكس كلمة الوساطة دور هذه المؤسسات بين المدخرين والمقترضين وأهمها البنوك والصناديق المشتركة.

وتعد البنوك الأكثر شيوعاً بين الناس، فالعمل الأساسي لها هو إيداع الأموال واستخدامها في عمليات الإقراض، ويُشكّل الفرق بين معدلات فائدة الإقراض والاقتراض أرباحاً للمصرف. إضافةً إلى ذلك تقوم المصارف والبنوك بخلق أصول خاصة كوسيط تبادل لتسهيل المعاملات والصفقات (الشيكات وبطاقات الائتمان). وتُعتبر الصناديق المشتركة على أنها مؤسسات تبيع أسهم للعامة. وتستخدم حصيلتها لشراء محافظ متنوعة من الأسهم والسندات وتكمن الفائدة الحقيقية لها في إتاحة الفرصة أمام صغار المدخرين في تنويع استثماراتهم مُتبعين الحكمة القائلة لا تضع البيض في سلة واحدة.

رابعاً: حسابات الدخل القومي: الادخار والاستثمار

بداية سنناقش المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تقيس النشاط في الأسواق المالية. يشير مصطلح حساب الدخل القومي إلى كيفية تعريف وقياس وإضافة تلك المتغيرات حيث يتم استخدام مجموعة من المتطابقات (معادلات صحيحة للتعريف) تفيد في توضيح كيفية ربط المتغيرات مع بعضها البعض. فالناتج



المحلي الاجمالي يُمثل كل من الدخل الكلي والانفاق الكلي في الاقتصاد، ويتألف من أربعة مكونات رئيسية للإنفاق هي:

الاستهلاك (C)[1]، الاستثمار (I)[2]، المشتريات الحكومية (G)[3]، وصافي الصادرات (NX)[4].

$$Y = C + I + G + NX$$

وبغرض التحليل سيقتصر التحليل على الاقتصاد المغلق، أي عدم الانخراط في نشاط تجاري دولي فتصبح المتطابقة على الشكل التالي:

$$Y = C + I + G$$

والتي يمكن كتابتها:

$$Y - C - G = I$$

حيث يمثل الحد الأيسر الدخل الكلي في الاقتصاد المتبقي بعد دفع قيمة الاستهلاك والمشتريات الحكومية والتي تسمى الادخار القومي National saving (S)

$$S = I$$

أي الادخار مساوياً للاستثمار.

---

[1] الاستهلاك Consumpation: هو نفقات المستهلكين على السلع والخدمات

[2] الاستثمار Investment: إجمالي قيمة جميع السلع الرأسمالية الجديدة (مصنع–معدات آلات–مساكن–مخزون بضاعي) المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

[3] المشتريات الحكومية Government spending: نفقات الحكومة والمحافظات على السلع والخدمات الحكومية.

[4] صافي الصادرات Net Exports: هو الفرق بين الصادرات (مبيعات السلع والخدمات إلى العالم الخارجي) والواردات (المشتريات من السلع والخدمات من العالم الخارجي) EX-IM ويمكن ان تكون النتيجة موجبة أو سالبة.

وبغرض فهم معنى الادخار القومي فإنه من المفيد توسيع المتطابقة بحيث تشمل المتغير(T) والذي يُمثل مجموع الضرائب التي تجمعها الحكومة من الأُسر مطروحاً منها ما تدفعه لها كتحويلات (الضمان الاجتماعي)

$$S = (Y - T - C) + (T - G)$$

أي يصبح الادخار القومي مجموع كل من الادخار الخاص (Y–T–C) والادخار العام (T–G).



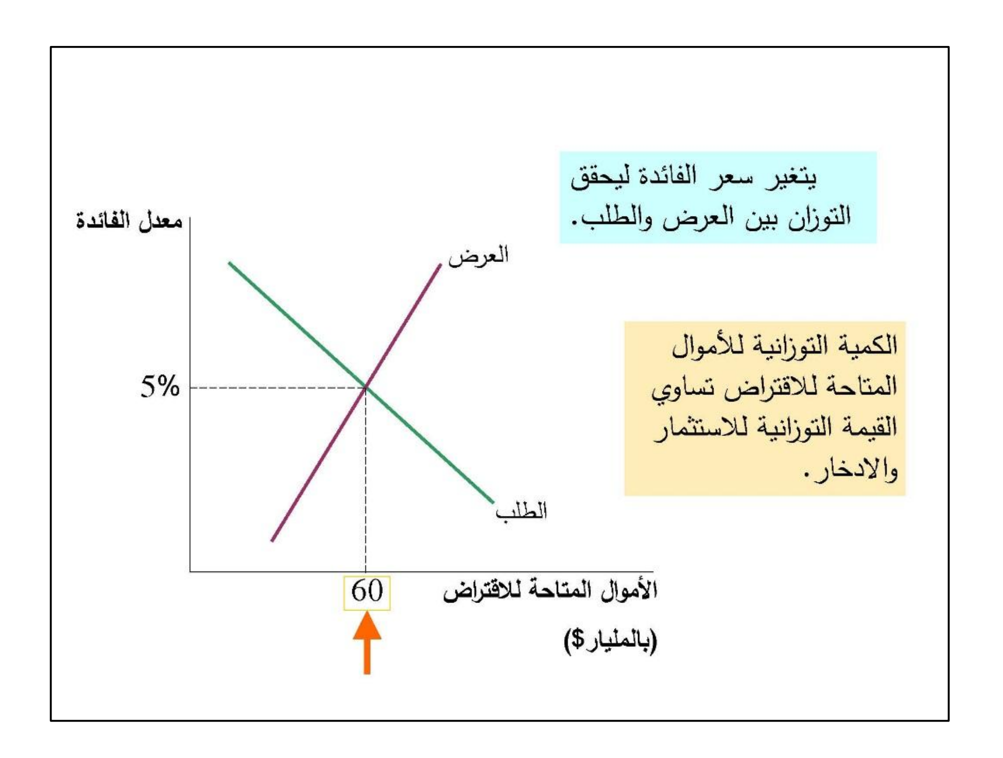
وتقع الموازنة في عجز في حال تجاوزت المشتريات الحكومية صافي الضرائب المتحصلة، وتتمتع بفائض في الحالة المعاكسة، بحيث يسمى عجز الموازنة Budget Deficit بأنه الفرق بين ما تنفقه الحكومة وما تحصل عليه من ضرائب (إيرادات في فترة معينة.

بالنسبة للاقتصاد ككل، يجب أن يكون الادخار مساوياً للاستثمار. ويكمن النظام المالي وراء صحة ذلك. ويشير مصطلح الاستثمار إلى شراء أصول رأسمالية جديدة كالتجهيزات والأبنية.

خامساً: سوق الأموال المتاحة للاقتراض

على افتراض وجود سوق وحيد هو سوق الأموال المتاحة للاقتراض بحيث يتوجه إليه كل المدخرين لإيداع أموالهم كما يتوجه إليه كل المقترضين للحصول على ما يحتاجونه من قروض. ويوجد معدل فائدة وحيد يُمثل

عائد الادخار وتكلفة الاقتراض. يهدف هذا التبسيط إلى تبيان نموذج اقتصادي يعكس الواقع ويشرحه، حيث تم تجاهل تعدد المؤسسات المالية وأسعار الفائدة.



الشكل 8 – 1 سوق الأموال المتاحة للاقتراض

يعد الادخار مصدر العرض في سوق الأموال المتاحة للاقتراض في حين يأتي الطلب من الأُسر والشركات التي ترغب في الاقتراض بغاية الاستثمار، ويعد معدل الفائدة هو سعر القرض ويمثل الكمية التي يدفعها المقترضون والتي يتلقاها المقرضون.

يُظهر الشكل التالي (8–1) معدل الفائدة الذي يوازن عرض وطلب الأموال المتاحة للإقتراض. ويتم تعديل سعر الفائدة للوصول إلى المستوى التوازني.

فإذا كان معدل الفائدة أقل من مستوى التوازن فإن كمية الأموال المتاحة للاقتراض المعروضة سوف تكون أقل من كمية الأموال المتاحة المطلوبة، وسيشجع النقص في الأموال المقترضة لرفع معدل الفائدة وهذا بدوره

سيشجع المدخرين ويثبط المقترضون عن الاستثمار، وبالعكس تماماً، وبالتالي يعود معدل الفائدة إلى المستوى التوازني.

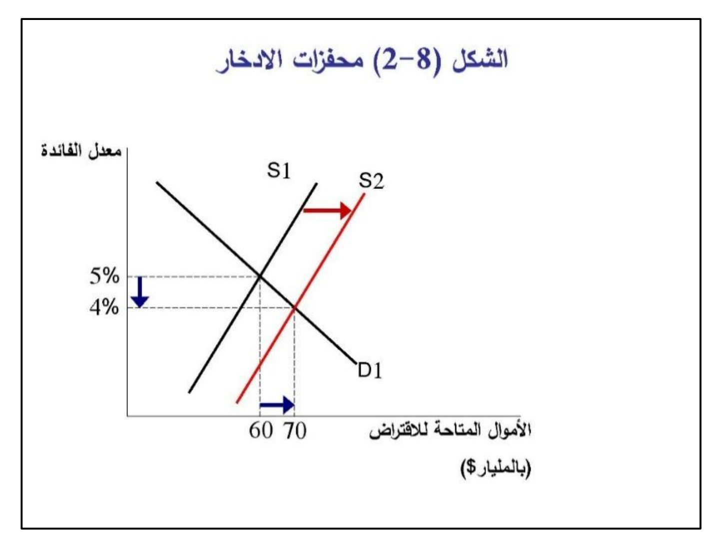
ويُميز الاقتصاديون بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي. ولأن التضخم يُخفض قيمة النقد عبر الزمن فإن سعر الفائدة الحقيقي يعكس بشكل أكثر دقة العائد الحقيقي للادخارات والتكلفة الحقيقية للاقتراض. فالتوازن في الشكل السابق يجب أن يترجم على أنه مُحدد لسعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد. ونرى أن سوق الأموال المتاحة للاقتراض يعمل كأي سوق آخر في الاقتصاد فاليد الخفية تواءم الادخار والاستثمار أي سلوك الناس الذين يرغبون بالاستثمار.

يُفيد تحليل السوق في فحص السياسات الحكومية المختلفة التي تؤثر على كل من الادخار والاستثمار في الاقتصاد.

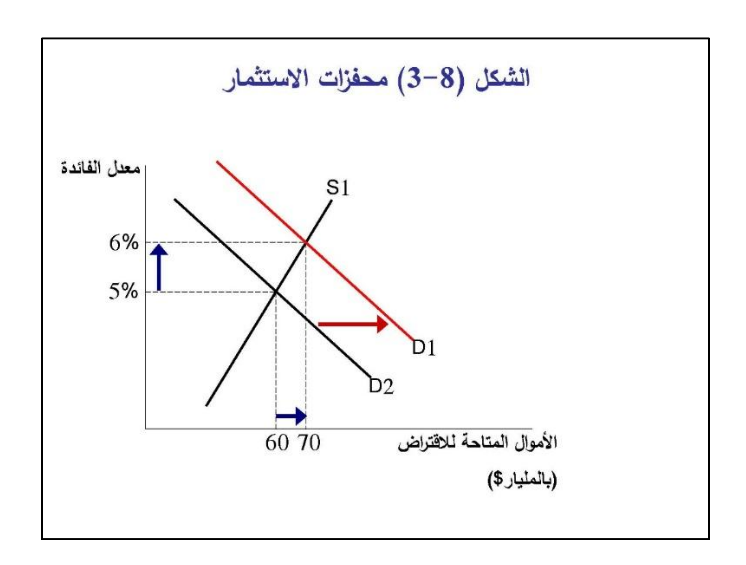
- **محفزات الادخار والاستثمار:**

تلعب الحوافز دوراً هاماً في تحديد حجم الادخارات. فالضرائب المرتفعة تُشكّل إحدى المثبطات، فعلى افتراض أنَّ شخص عمره 25 سنة قام بادخار 1000 دولار واشترى سنداً لمدة ثلاثين سنة بمعدل فائدة قدره 9% سنوياً. في حال عدم وجود ضرائب فإن قيمة هذا الاستثمار ستكون 12268 دولار عندما يكون عمره 55 عاماً. ولكن في حال فرض ضريبة بمقدار 33% (على أرباح الفوائد) فإنَّ معدل الفائدة سيكون 6% فقط أي ستكون قيمة هذا الاستثمار 5743 دولار بعد ثلاثين عاماً. بغية تشجيع الاستثمار يتوجب القيام بإصلاح ضريبي كإنشاء حسابات خاصة بالتقاعد ذات إعفاءات ضريبية معينة. ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل (8–2). تقود الحوافز الضريبية على الادخارات إلى زيادة عرض

الأموال المتاحة للاقتراض والذي بدوره يُخفّض معدل الفائدة التوازني ويزيد الكمية التوازنية للأموال المتاحة للاقتراض.



أما فيما يتعلق بتحفيز الاستثمارات، فعلى سبيل المثال تؤدي الإعفاءات الضريبية إلى زيادة الكميات المطلوبة من الأموال المتاحة للاقتراض والتي بدورها ترفع معدل الفائدة التوازني وبالتالي تزيد كمية الأموال المتاحة للاقتراض التوازنية كما في الشكل (8-3).



* **عجز الموازنة ومزاحمة الاستثمار على المدى الطويل:**



يقود عجز الموازنة إلى تخفيض الاستثمارات، فالحكومة تقوم بالاقتراض بغية تمويل ذلك العجز مما يؤدي إلى تقليص حجم الأموال المتاحة للاستثمار وتسمى هذه الظاهرة بالمزاحمة Crowding out أي مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الأموال المتاحة للإقراض. وكنتيجة لذلك ينخفض معدل نمو الاقتصاد. ويتم غالباً استخدام نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس مديونية الحكومة وقدرتها على التسديد.

الخلاصة

يتألف النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية كأسواق السندات، أسواق الأسهم، البنوك، الصناديق المشتركة. وتعمل كل هذه المؤسسات على توجيه الموارد المدخرة إلى الجهات الراغبة بالاقتراض.

تفيد متطابقات الدخل القومي في إظهار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. ففي اقتصاد مغلق يكون الادخار مساوياً للاستثمار. وتشكل المؤسسات المالية تلك الآلية التي تواءم ما بين الادخار والاستثمار.

يتحدد معدل الفائدة من خلال طلب وعرض الأموال المتاحة للإقتراض.

يتألف الادخار القومي من مجموع الادخار الخاص والادخار العام. ويُمثل عجز الموازنة ادخاراً عاماً سالباً مما يُخفض الادخار القومي وبالتالي الاستثمارات.

التمارين:

1. ما هو دور المؤسسات المالية. وفي أي أسواق تعمل تلك المؤسسات؟
2. لماذا يقوم الناس بتنويع الأصول المالية التي بحوزتهم؟
3. كيف يرتبط الادخار القومي مع كل الادخار الخاص والعام؟
4. كيف يقود الإصلاح الضريبي إلى زيادة الاستثمار؟
5. ما هو عجز الموازنة وكيف يؤثر على سعر الفائدة والنمو الاقتصادي؟

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, “Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It”, Global Policy, (2011).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Reis R. “Imperfect Information and Aggregate Supply”. Handbook of Monetary Economics. (2011).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Rodrik, Dani, “The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY”, wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية التاسعة

الأدوات الأساسية للتمويل

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يتعرف على مفهوم القيمة الحالية وكيفية استخدامها لمقارنة قيم النقود عبر الزمن.
2. يعرف لماذا يكره الناس المخاطر وكيفية استخدام التأمين لمواجهة ذلك.
3. يميز محددات قيم الأصول.
4. يتعرف على فرضية كفاءة الأسواق.

أولاً: مقدمة



تتضمن القرارات المالية عنصرين مترابطين هما الزمن والمخاطر. فإن النظام المالي بشكل أساسي يأخذ بعين الاعتبار القرارات والأفعال ذات التأثير الحالي والمستقبلي، ولكن يُعتبر المستقبل مجهولاً فقرارات الادخار والاستثمار تعتمد على النتائج المحتملة. فالنتائج الحقيقية قد تكون مختلفة بشكل ملحوظ عن تلك المتوقعة.

يهتم التمويل بدراسة كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد عبر الزمن وكيفية تحمل المخاطر المتعلقة بذلك، وقد طور هذا العلم الأهداف التي تُمكّن من تحقيق ذلك بشكل كبير.

ثانياً: القيمة الحالية: القيمة الزمنية للنقود



تعد قيمة النقود اليوم أعلى قيمة منها في المستقبل، وتُعّرف القيمة الحالية Present Value على أنها: كمية النقود الحالية اللازمة لتعطي مستقبلاً كمية معينة من الأموال عند سعر الفائدة السائد.

لنأخذ المثال التالي: إذا قمت بإيداع 100 دولار في حساب مصرفي اليوم، فكم ستكون قيمتها في السنة N؟ أي ما هي القيمة المستقبلية لها؟

لنفترض أن معدل الفائدة r هو 5% سنوياً وبشكل مركّب.

بعد سنة	$\mathbf{(1 + r) \times \$100}$
بعد سنتين	$(1 + r) \times (1 + r) \times \$100 = (1 + r)^2 \times \$100$
بعد 3 سنوات	$(1 + r) \times (1 + r) \times (1 + r) \times \$100 = (1 + r)^3 \times \$100$
بعد N سنة	$(1 + r)^N \times \$100$

فبعد عشرة سنوات ستكون القيمة المستقبلية هي:

$$(1.05)^{10} \times \$100 = \$163$$

والآن بافتراض أنك ستحصل على 200$ بعد N سنة. ما هي القيمة الحالية لهذا المبلغ المستقبلي؟ أي كم يتوجب عليك الإيداع في حسابك المصرفي الآن لتحصل على 200$ مستقبلاً. بعملية حسابية بسيطة نقوم بتقسيم المبلغ على المعامل $(1 + r)^n$ أي:

$$\frac{200}{(1.05)^{10}} = \$123$$

تسمى هذه العملية بالخصم. وبالتالي هل نختار 100$ اليوم أم 200$ بعد عشر سنوات. يبدو أنك ستكون في وضع أفضل إذا قمت بالانتظار والحصول على المبلغ في المستقبل. وهذا يتوقف بالطبع على معدل الفائدة فلو كان 8%، فإنَّ القيمة الحالية لـ 200$ هو 93$. في هذه الحالة سوف تختار 100$ اليوم. فكلما كان معدل الفائدة أعلى كلما ازدادت فوائدك في عملية الإيداع.



تعد فكرة القيمة الحالية مفيدة في العديد من التطبيقات بما في ذلك تقييم مشاريع الاستثمار. فعلى سبيل المثال إذا قررت الشركة بناء خط إنتاج جديد بتكلفة 100 مليون دولار اليوم والذي سيولد عوائد بمقدار 200مليون دولار بعد 10 سنوات هل ستقدم الشركة على ذلك أم تحجم عن الاستثمار؟ بذات المنطق السابق تقوم بحسابات القيمة المستقبلية وفقاً لمعادلات الفائدة.

من الجدير ذكره الاعتماد على قاعدة السبعين Rule of 70 عند حساب معدلات النمو والتي تفيد أنه في حال نمو المتغير بمعدل x% سنوياً فإنَّ قيمة هذا المتغير سوف تتضاعف خلال $\frac{70}{x}$ سنة فإذا كان معدل الفائدة 5% فإن الوديعة سوف تتضاعف بعد 14 سنة، أما إذا كان 3% فإن الوديعة سوف تتضاعف بعد 23 سنة وهذا يحسب على معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: إدارة المخاطر

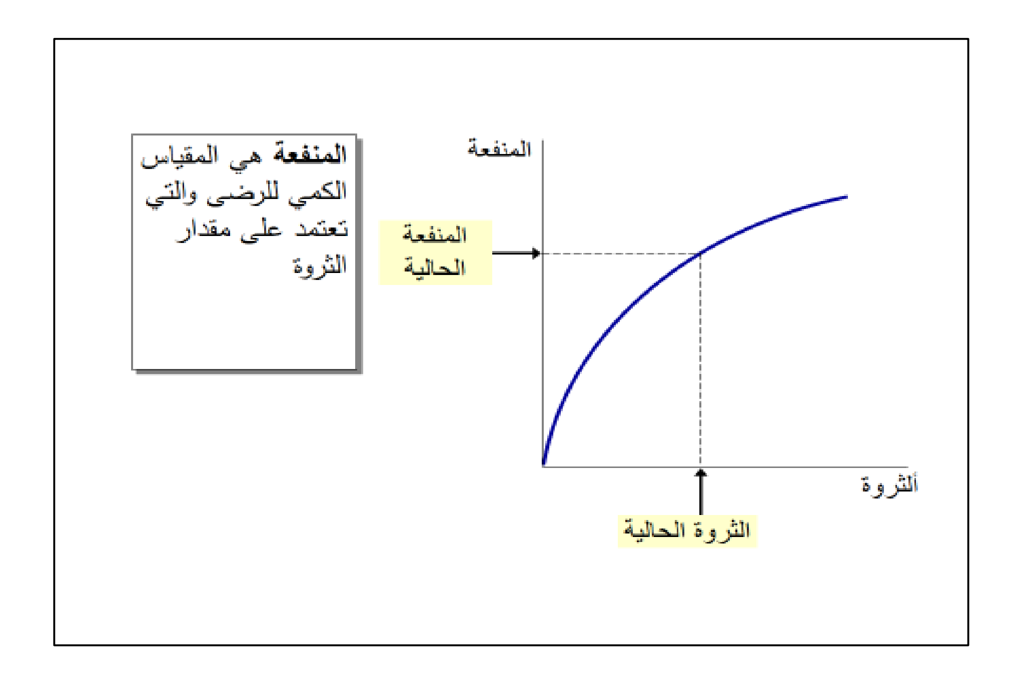
أ. كره المخاطر Risk Aversion

يعد معظم الناس كارهون للمخاطر، أي أنهم لا يحبون عدم التأكد فهم يكرهون الأشياء السيئة أكثر مما يحبون الأشياء الجيدة بالمقارنة. فعلى افتراض أن أحد الأشخاص قدم لك العرض التالي: سيقوم برمي

قطعة نقود، فإذا كان النتيجة هي الوجه الأمامي فإنّه سيدفع لك 1000$ أما إذا كانت النتيجة الوجه الخلفي فإنّه يجب عليك أن تدفع 1000$. لن تقبل بهذه المساومة إذا كنت كارهاً للمخاطر.

قام الاقتصاديون بتطوير نماذج لكره المخاطر باستخدام مفهوم المنفعة والتي تعد مقياساً للرضى.

فكل مستوى من الثروة يقدم كمية مؤكدة من المنفعة كما يُظهر تابع المنفعة في الشكل (9-1)



الشكل 9 - 1 تابع المنفعة

ولكن يظهر هذا التابع خاصية المنفعة الحدية المتناقصة Diminishing Marginal Utility أي كلما كان الشخص أكثر ثراءً، كلما كانت منفعته من الحصول على وحدة نقدية إضافية أقل. حيث يصبح التابع أكثر تسطحاً مع ازدياد الثروة، بناءً عليه فإن المنفعة التي يربحها من كسب ذات المبلغ أقل ولهذا فالناس كارهون للمخاطر. لتوضيح ذلك سنطرح ثلاثة حالات تتعلق بالتأمين والتنوع والمفاضلة بين العوائد والمخاطر.

ب. سوق التأمين



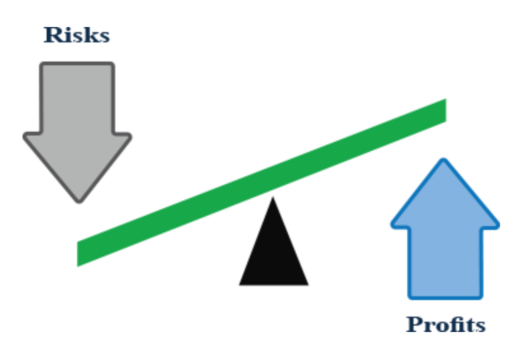
يقوم الشخص عادة بمواجهة المخاطر من خلال شراء بوليصة التأمين. فالسمة العامة لعقود التأمين أن يقوم الفرد بدفع مبالغ محددة (أقساط) لشركة تأمين والتي بدورها توافق على تحمّل كل أو بعض المخاطر كالتأمين على السيارات ضد الحوادث أو التأمين ضد الحريق أو حتى التأمين الصحي. تأخذ شركة التأمين هذه المبالغ آخذة في الحسبان حقيقة أن معظم الناس لن يقوموا بإجراء مطالبات. فمن وجهة نظر الاقتصاد ككل فإنّ دور التأمين ليس إزالة المخاطر وإنما توزيعها بشكل أكثر كفاءة أي سوف يتحمل خطر وقوع حدث ما كالحريق من خلال توزيعه على آلاف المشتركين مع شركة التأمين. ولكن يعاني سوق التأمين من مشكلتين تعيقان قدرة الشركات على توزيع المخاطر. تتمثل المشكلة الأولى في الاختيار السلبي أي احتمال قيام الشخص ذو المخاطر العالية بالتأمين أكثر من الشخص ذو المخاطر المنخفضة. أما المشكلة الثانية فهي تتمثل في المخاطر الأخلاقية أي بعد شراء الناس لبوليصات التأمين فإنهم يصبحون أقل عناية وانتباهاً حول تصرفاتهم لأنّ شركة التأمين سوف تقوم بتغطية النتائج السلبية، ولا تستطيع شركة التأمين التمييز بشكل كامل بين هؤلاء الأشخاص.

ج. التنويع



أي تخفيض المخاطر من خلال استبدال خطر وحيد بمجموعة كبيرة من المخاطر الصغيرة غير ذات الصلة، فتنويع المخاطر الاستثمارية مبني على وجود أصول ذات عوائد غير مترابطة، فبعض الأصول عالية العوائد وبعضها منخفض ولكن بالمتوسط فإنه من المحتمل الحصول على عائد أكثر توافقاً من كل أصل موجود لوحده خارج المحفظة. ولكن على الرغم من أن التنويع يُخفّض المخاطر المتعلقة بالشركة (التي تؤثر على شركة بعينها)، لكنه لا يستطيع تخفيض المخاطر المتعلقة بالسوق (أي تلك التي تؤثر على كل الشركات).

د. المفاضلة بين المخاطر والعوائد



تدفع الأصول الأكثر خطورة بالمتوسط عوائد أعلى لتعويض المخاطر الإضافية المتضمنة فيها. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العوائد على الأسهم خلال المئتي عام الأخيرة 8% في حين كانت عوائد السندات الحكومية القصيرة الأجل 3%.

رابعاً: تقييم الأصول



يتم تحديد أسعار الأصول وفق آلية العرض والطلب. ولكن هذا ليس كل شيء وبشكل خاص فيما يتعلق بأسعار الأسهم. ولفهم ذلك بشكل أكثر عمقاً يجب تحديد العوامل وراء رغبة الناس في شراء الأسهم.

فعندما يقرر شخص شراء سهم إحدى الشركات فإنّه يقوم بمقارنة سعر السهم السوقي مع قيمة السهم الحالية، فتُحدد قيمة الأسهم من خلال حاصل مجموع القيمة الحالية لتوزيعات الأسهم والقيمة الحالية للسهم عند القيام ببيعه. ولكن تبرز مشكلة عدم معرفة قيمة التوزيعات أو الأسعار مستقبلاً وهنا يتم اللجوء إلى التحليل الأساسي Fundamental Analysis أي دراسة التقارير المحاسبية والمالية للشركة إضافة إلى التوقعات المستقبلية حول قيمتها.

- **فرضية كفاءة الأسواق**

يوجد طريقة أخرى لتقييم الأسهم والأصول المُكونة للمحافظ الاستثمارية. تُعرّف فرضية كفاءة الأسواق على أنه النظرية القائلة بأن أسعار الأصول تعكس كل المعلومات العامة المتاحة حول قيمة الأصول والتي تقوم على فهم توازن العرض والطلب. وبناء على هذه النظرية فإن أسواق الأسهم هي معلوماتياً ذات معلومات كفوءة، فأسعار الأسهم تتغير عندما تتغير تلك المعلومات. إضافة إلى ذلك تتحرك أسعار

الأسهم بشكل عشوائي Random walk أي استحالة توقع أي تغير في أسعار الأسهم من المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن أفضل ما يمكن أن يقوم به المستثمر هو شراء محفظة استثمارية.

- **عدم عقلانية السوق**

يوجد اعتقاد أن التقلبات في أسعار الأسهم تعود جزئياً إلى عوامل نفسية، حيث قال كينز في ثلاثينيات القرن الماضي أن الأسواق تُقاد بعقلية القطيع، أي تحركات غير عقلانية لحالات التشاؤم والتفاؤل. وتحدث الفقاعات Bubbles عندما يقوم المضاربون بشراء الأسهم المُبالغ في تقييمها متوقعين أن الأسعار سوف ترتفع أكثر فأكثر.

الخلاصة

قيمة النقود اليوم أكثر مما هو عليه مستقبلاً لأنها يمكن أن تكسب فائدة. ويقوم الفرد بمقارنة قيمة ادخاراته عبر الزمن بالاعتماد على مفهوم القيمة الحالية.

يعد معظم الناس كارهين للمخاطر بسبب خاصية المنفعة الحدية المتناقصة. ويقوم أولئك بتخفيض الخطر من خلال شراء بوليصات تأمين، تنويع حيازاتهم، واختيار محافظ استثمارية ذات أصول منخفضة العوائد ومنخفضة المخاطر.

إنَّ قيمة الأصول عبارة عن مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية التي سوف يحصل عليها المالك. وفقاً لنظرية كفاءة الأسواق المالية فإنَّ المعلومات المتاحة تعكس أسعار الأسهم بشكل عقلاني. ولكن هذه الفرضية موضع تساؤل حيث يوجد عوامل نفسية غير عقلانية تؤثر على أسعار السوق.

التمارين:

1. استخدم مفهوم القيمة الحالية للمقارنة بين قيمة مبلغ قدره 200$ بعد عشر سنوات ومبلغ آخر قدره 300$ بعد عشرين سنة عند معدل فائدة قدره 7%.
2. ما هي فوائد أسواق التأمين؟ وما هي أهم المشكلات التي تعترضها؟
3. قارن بين الأسهم والسندات الحكومية من حيث المخاطر ومتوسط العوائد.
4. ما هي العوامل المؤثرة في تحديد قيمة الأسهم؟
5. تحدث عن نظرية كفاءة الأسواق مستخدماً الأمثلة المناسبة.

المراجع

- E.Stiglitz, Joseph, "Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It", Global Policy, (2011).
- Gerber, James, "International Economics", 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, "Essentials of Economics", 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Reis R. "Imperfect Information and Aggregate Supply". Handbook of Monetary Economics. (2011).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. "Monetary Policy for Inattentive Economies". Journal of Monetary Economics. (2005).
- Mayda, Anna Maria & Rodrik, Dani,"Why are Some People (and Countries) More Protectionist than Others?," CEPR Discussion Papers 2960, 2001.
- Rodrik, Dani, "The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY", wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية العاشرة

النقود والتضخم

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يشرح كيف يؤثر العرض النقدي على التضخم وأسعار الفائدة الاسمية.
2. يتعرف على تأثير العرض النقدي على المتغيرات الحقيقية.
3. يحدد تكلفة التضخم واعتباره كضريبة.

أولاً: مقدمة

تنحو معظم الأسعار نحو الارتفاع عبر الزمن في معظم الاقتصاديات الحديثة وهذا ما يدعى بالتضخم.

حيث يتم قياسه بواسطة عدة مؤشرات أهمها **مؤشر أسعار المستهلك** و**مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي**، ويبدو أن ظاهرة التضخم حتمية وطبيعية في وقتنا الحالي، ولكن هناك بعض الاقتصادات التي تعاني من الانكماش النقدي Disinflation وهو انخفاض المستوى العام للأسعار عبر الزمن وهذا ما شهدته أيضاً عدة دول خلال القرن التاسع عشر.



يتناول هذا الفصل النظرية الكمية في النقود في محاولة للإجابة عن محددات التضخم والتي ناقشها دافيد هيوم في القرن الثامن عشر وطورها فيما بعد ميلتون فريدمان.

ثانياً: النظرية الكلاسيكية في التضخم

تدعى هذه النظرية بالكلاسيكية نسبة إلى الاقتصاديين الذين قاموا بتطويرها، ويمكن النظر إلى المستوى العام للأسعار في الاقتصاد بطريقتين، حيث يعد كسعر لسلة من السلع والخدمات. فعندما يرتفع مستوى الأسعار يتوجب على الناس أن يدفعوا أكثر لشراء ذات السلعة.

كما يمكن النظر إلى مستوى الأسعار كمقياس لقيمة النقود، فإنَّ ارتفاع مستوى الأسعار يعني قيمة أقل للنقود. فيشتري كل دولار كمية أقل من السلع والخدمات. فعلى افتراض قياس مستوى الأسعار P بواسطة مؤشر أسعار

المستهلك فإنه يقيس عدد الدولارات اللازمة لشراء سلة من السلع والخدمات أو بمعنى أخر يمكن شراء كمية من السلع والخدمات بدولار واحد تساوي $1/p$.

يتم استخدام العرض والطلب لتحديد قيمة النقود. بدايةً سنتحدث عن عرض النقود حيث تقوم المصارف المركزية ومجمل النظام المصرفي بتحديد الكمية المعروضة من النقود. ففي الاقتصاديات المفتوحة عندما يقوم المصرف المركزي ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة (عمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من قبل المصرف المركزي، وهي أداة لتوسيع أو تقليص عرض النقود وحجم الاحتياطيات). فإنه يتلقى في المقابل كمية من النقود مما يُخفِّض العرض النقدي. وعندما يقوم المركزي بشراء السندات الحكومية فإنه يدفع في المقابل كمية من النقود مما يزيد العرض النقدي. إضافةً إلى ذلك عندما تتم عمليات الإيداع في أحد المصارف فإنّها تحتفظ بجزء منها كاحتياطيات وتقوم بإقراض الجزء الآخر، مما يتيح لمضاعفة النقود بالعمل وبالتالي زيادة العرض النقدي.

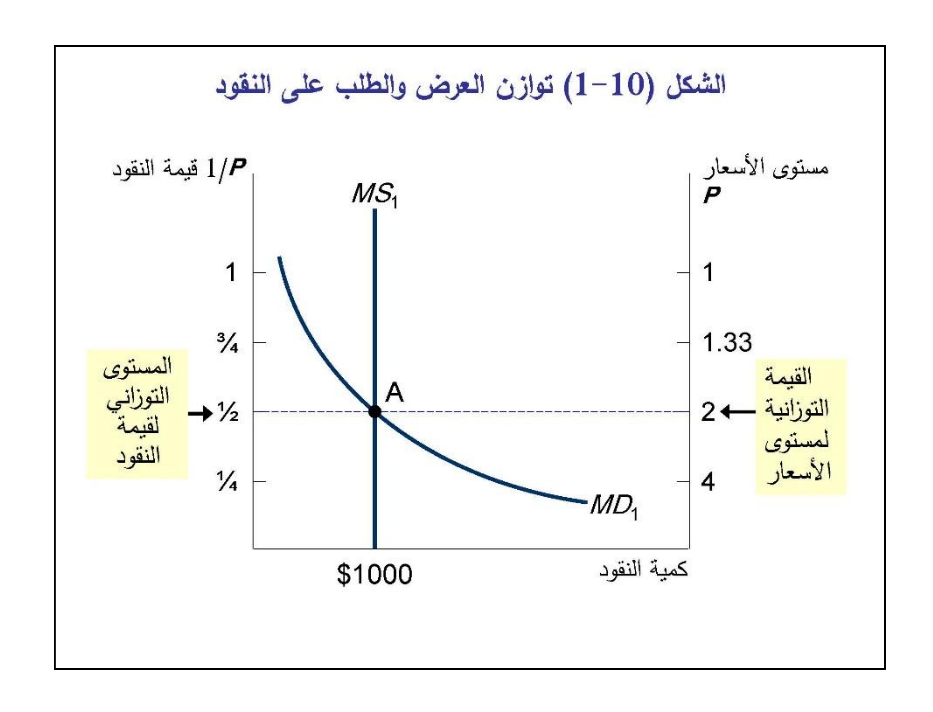
أما فيما يتعلق بالطلب على النقود، فإنه يعكس بشكل أساسي كمية الثروة التي يرغب الناس بالاحتفاظ بها على شكل سيولة جاهزة.

ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الكمية المطلوبة من النقود كاستخدام بطاقات الائتمان ووسائط الدفع الالكتروني فكلما زاد استخدام تلك الوسائل ينخفض الطلب على النقود، إضافةً إلى تأثير معدل الفائدة فإن ارتفاع الفائدة يحفز الناس على ادخار أموالهم في المصارف أي تنخفض الكمية المطلوبة من النقود، وبالطبع يؤثر أيضاً متوسط المستوى العام للأسعار في الاقتصاد على الكمية المطلوبة من النقود. فالناس يفضلون حيازة النقود باعتبارها وسيطاً للتداول وهذا يعتمد على أسعار السلع والخدمات فكلما كانت الأسعار أعلى كلما احتاج الناس إلى كمية أكبر لإجراء الصفقات والمبادلات.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار المدى الزمني للتحليل. فعلى المدى القصير يلعب معدل الفائدة دوراً أساسياً، أما على المدى الطويل فإنَّ المستوى العام للأسعار يحدد توزان العرض النقدي والطلب النقدي.

فإذا كان مستوى الأسعار فوق مستوى التوازن فإن الناس يرغبون في حيازة كمية أعلى من النقود تتجاوز الكمية المعروضة من قبل المصارف المركزية وبالتالي يجب أن ينخفض مستوى الأسعار ليوازن مستوى الطلب والعرض.

أمّا إذا كان مستوى الأسعار أقل من مستوى التوازن فإنَّ الناس يرغبون في حيازة كمية أقل من النقود من تلك الكميات التي يولدها المصرف المركزي وبالتالي يجب أن يرتفع مستوى الأسعار ليوازن مستوى العرض والطلب من جديد كما في الشكل (10−1).

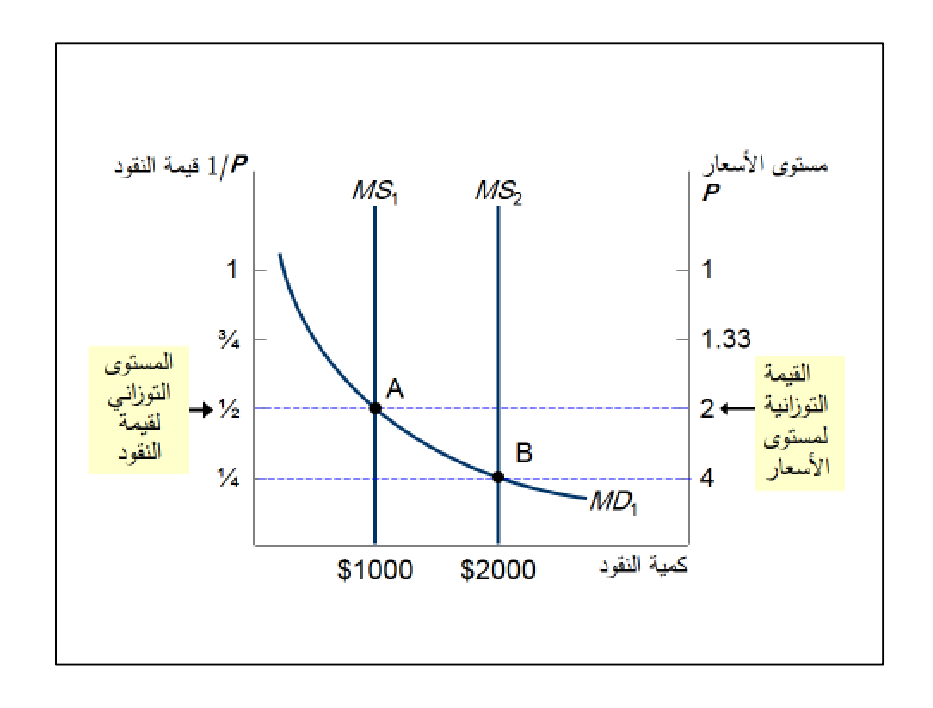


الشكل 10 – 1 توازن العرض والطلب على النقود

فكما يُظهر الشكل أعلاه فإنَّ المحور الأفقي هو كمية النقود، والمحور العمودي الأيسر وهو قيمة النقود 1/P أما المحور العمودي الأيمن فيظهر مستوى الأسعار P وكما نرى فإن منحنى العرض عمودي حيث يقوم المصرف المركزي بتثبيت كمية النقود المتاحة. أما منحنى الطلب فإنه يتجه نحو الأسفل مشيراً إلى أن الناس يطلبون كمية أكبر من النقود عند انخفاض قيمة النقود. ويحدد توازن العرض والطلب كل من قيمة النقود ومستوى الأسعار.

- **آثار الضخ النقدي:**

يؤدي تغير السياسة النقدية إلى مجموعة من الآثار في الاقتصاد وبالتالي سيؤثر على مجموعة من المتغيرات. فعلى افتراض قيام المصرف المركزي بمضاعفة كمية النقود من خلال الطباعة أو من خلال شراء السندات الحكومية، فإن ذلك سيقود إلى انزياح منحنى العرض كما في الشكل (10−2).

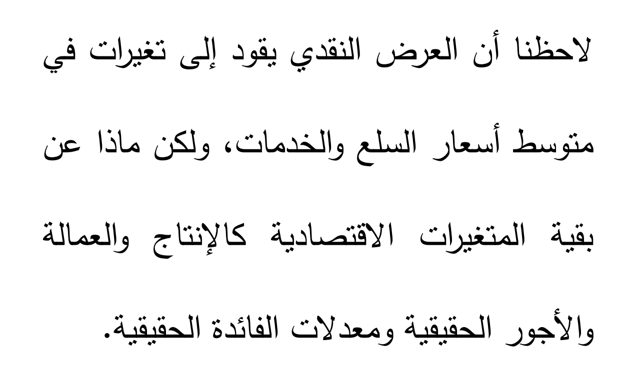


الشكل 10 − 2 توازن العرض والطلب على النقود

حيث سينتقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B وكنتيجة لذلك ستنخفض قيمة النقود $^{1}/_{2}$ إلى $^{1}/_{4}$ وسيزداد مستوى الأسعار من 2 إلى 4. يدعى هذا التفسير بالنظرية الكمية في النقود Quantity Theory of Money حيث تُحدِد كمية النقود المتاحة في الاقتصاد قيمة النقود، ويعد نمو هذه الكمية السبب الرئيسي للتضخم. يقرّر ميلتون فريدمان أنّ "التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية".

باختصار، تحدث عملية التعديل نتيجة زيادة العرض النقدي والتي تسبب ارتفاع مستوى الأسعار كما يلي: عند مستوى أدنى من الأسعار تقود زيادة العرض النقدي إلى فائض من كمية النقود ويسعى الناس للتخلص من فائض النقود التي بحوزتهم إما من خلال شراء السلع والخدمات أو من خلال إقراض الآخرين والذين سيقومون بدورهم بزيادة إنفاقهم. وكنتيجة لذلك سوف يزداد الطلب على السلع والخدمات والذي يعد ثابتاً في المدى القصير مما يؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار على المدى القصير.

- **ثنائية المتغيرات الكلاسيكية وحيادية النقود:**



لاحظنا أن العرض النقدي يقود إلى تغيرات في متوسط أسعار السلع والخدمات، ولكن ماذا عن بقية المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والعمالة والأجور الحقيقية ومعدلات الفائدة الحقيقية.



اقترح هيوم Hume أنّه يجب تقسيم المتغيرات إلى مجموعتين، الأولى تتألف من المتغيرات الاسمية Nominal Variables أي تلك المتغيرات المُقاسة بالوحدات النقدية، أمّا المجموعة الثانية تتألف من المتغيرات الحقيقية Real Variables أي تلك المتغيرات المقاسة بوحدات فيزيائية.

فعلى سبيل المثال، يعد دخل مزارعي القمح متغيراً اسمياً لأنه مقاس بوحدات نقدية كالدولار، في حين تعد كمية القمح المنتجة متغيراً حقيقياً لأنها مقاسة بالأطنان. كما أنّ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يعد متغيراً اسمياً لأنه يقيس قيمة الإنتاج الوطني بالوحدات النقدية في حين يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيراً حقيقياً لأنه يقيس كمية السلع والخدمات المنتجة ولا يتأثر بالأسعار الجارية لهذه السلع والخدمات. ويطلق على هذا الفصل بين المتغيرات بالثنائية الكلاسيكية Classical Dichotomy.

تُعبِّر الأسعار النسبية عن سعر بند ما مقارنة بآخر، أي هو سعر لا علاقة له بالنقود وهو سعر حقيقي أي مقياس للمتغيرات الحقيقية. ومن التطبيقات المهمة لذلك الأجور الحقيقية (كمية السلع والخدمات التي يبادلها الناس مقابل وحدة من العمل) وأسعار الفائدة الحقيقية (أسعار الفائدة الأسمية مطروحاً منها معدل التضخم).

ويعد هذا التفريق بين المتغيرات مهماً لأن قوى مختلفة تؤثر على بعضها البعض فالمتغيرات الاسمية تتأثر بتطورات النظام النقدي.

تؤثر التغيرات في العرض النقدي فقط على المتغيرات الاسمية فعند مضاعفة كمية النقود المعروضة يتضاعف مستوى الأسعار والأجور الاسمية في حين تبقى المتغيرات الحقيقية ثابتة. وهذا ما يدعى بالحيادية النقدية Monetary Neutrality ولا تعد هذه الحيادية واقعية بشكل كامل فعلى المدى القصير (سنة أو سنتان) يمكن أن تقود إلى بعض التقلبات وتؤثر على المتغيرات الحقيقية.

- **سرعة تداول النقود:**



تشير Velocity Of Money إلى السرعة التي تنتقل بها الوحدات النقدية في الاقتصاد من شخص لآخر أو من عملية لأخرى. ويتم احتسابها بتقسيم المتغير الاسمي للناتج على كمية النقود.

$$V = \frac{P \times Y}{M}$$

فعلى افتراض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج 100 سيارة في العام وتباع كل منها بـ 10000 دولار وبالتالي فإن كمية النقود 50000 دولار وتكون سرعة تدول النقود:

$$V = \frac{10000 \times 100}{50000} = 20$$

وبالتالي يتم تبادل كمية النقود عشرين مرة بالمتوسط سنوياً.

وبإجراء بعض التغيير الحسابي تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$M \times V = P \times Y$$

والتي تدعى المعادلة الكمية والتي تربط سرعة تداول النقود وكمية النقود والقيمة النقدية للإنتاج في الاقتصاد.

وتُظهر هذه المعادلة أن زيادة كمية النقود يجب أن تنعكس في أحد المتغيرات الثلاثة الأخرى ارتفاع مستوى الأسعار، زيادة كمية الإنتاج، أو انخفاض سرعة تداول النقود. ولكن تعد سرعة تداول النقود في العديد من الحالات ثابتة نسبياً.

مما سبق نستطيع تفسير العلاقة بين مستوى الأسعار ومعدل التضخم كما يلي:

- تعد سرعة تداول النقود ثابتة نسبياً عبر الزمن.
- يقود ذلك في حال قيام المصرف المركزي بتغيير كمية النقود M إلى تغييرات في قيمة الناتج الاسمي $(P \times Y)$.
- يتحدد الإنتاج بشكل رئيسي من خلال عوامل الإنتاج والمستوى التقني وهي لا تتأثر بتغير كمية النقود.
- يكون التغير محصوراً في مستوى الأسعار P.
- تؤدي زيادة العرض النقدي بشكل سريع إلى معدل تضخم عالي.

- **ضريبة التضخم:**

تلجأ الحكومات عادة إلى خلق النقود من خلال الطباعة من أجل تمويل إنفاقها كإنشاء البنى التحتية ودفع الرواتب وتحويلات المدفوعات، حيث لا تكفي الموارد المتحصلة من الضرائب أو الاقتراض.



وعندما تقوم الحكومة بزيادة عوائدها من خلال طباعة النقود فإنها تعتمد على ضريبة التضخم Inflation Tax. وتختلف أهمية ضريبة التضخم من بلد لآخر وعبر الزمن. ومن الممكن أن يؤدي الإفراط في طباعة النقود إلى الوصول إلى حالة التضخم الجامح Hyper–Inflation حيث يتجاوز معدل التضخم 50% شهرياً.

- **أثر فيشر:**

وفقاً لمبدأ حيادية النقد فإن زيادة معدل النمو المطلوب يرفع معدل التضخم لكنه لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية. وكما هو معلوم يعد معدل الفائدة متغيراً اقتصادياً كلياً مهماً لفهم وربط الاقتصاد اليوم بالاقتصاد مستقبلاً من خلال تأثيراته على الادخار والاستثمار. وهذا يتطلب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ويمكن صياغة هذه العلاقة على الشكل التالي:

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

فعلى سبيل المثال إذا كان سعر الفائدة الاسمي 7% ومعدل التضخم 3% فإن قيمة الودائع في المصارف سوف تنمو بمقدار 4% سنوياً. ويمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة الحقيقي + معدل التضخم.

ويعد النظر إلى مكونات معدل الفائدة الاسمي مفيد لوجود قوى اقتصادية مختلفة تحدد كل من حدّي الطرف الأيمن. حيث يتم تحديد معدل الفائدة الحقيقي بناءً على كلٍ من عرض وطلب الأموال المتاحة للاقتراض، ويحدد نمو العرض النقدي معدل التضخم وفقاً للنظرية الكمية في النقود. في المدى الطويل حيث تكون النقود حيادية يجب ألا تؤثر التغييرات في العرض النقدي على معدل الفائدة الحقيقي، وبالتالي

يجب أن يتكيف معدل الفائدة الاسمي خطوة بخطوة بناءً على تغيرات معدل التضخم وهذا ما يدعى بأثر فيشر Fisher Effect. وبناءً عليه نرى أن ضريبة التضخم تنطبق على الحيازات النقدية للناس وليس على ثرواتهم.

ثالثاً: تكاليف التضخم

1. هبوط القوة الشرائية:



يعتقد معظم الناس أن التضخم يمتص القوة الشرائية للنقود فعندما ترتفع الأسعار تشتري الدخول كمية أقل من السلع والخدمات مما يسبب انخفاض مستويات المعيشة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هناك مغالطة تدعى مغالطة التضخم Inflation Fallacy يعتقد بها الناس لأنهم لا يدركون مبدأ حيادية النقد. فكما رأينا أن الدخول الحقيقية تتحدد بالمتغيرات الحقيقية. وأنّ الدخول الاسمية تتحدد بالمستوى العام للأسعار إضافة إلى المتغيرات الحقيقية. ولكن في الحقيقة لم تواكب زيادة الدخول زيادة بالأسعار. ويسعى الاقتصاديون للإجابة على هذا التساؤل، لماذا يعد التضخم مشكلة طالما أن الدخول الاسمية تنمو للحاق بارتفاع الأسعار؟

ويكمن الجواب في تحديد عدة تكاليف للتضخم حيث يؤثر كل منها بالمتغيرات الحقيقية.

2. تكاليف اهتلاك الأحذية:



حيث يُعبر هذا المصطلح Shoeleather Cost عن الموارد المهدورة عندما يدفع التضخم بالناس إلى تخفيض حيازاتهم النقدية. وتكون هذه الموارد المهدورة على شكل تكاليف الوقت والصفقات المتكررة لعمليات السحوبات المصرفية كالوقوف في طوابير الانتظار على الصرافات الآلية والعمولات المأخوذة جراء كثرة عمليات السحب.

3. تكاليف القائمة:



إضافة إلى ذلك يوجد أثر آخر يسمى بتكاليف القائمة Menu Costs وهي التكاليف المرتبطة بتغير قواعد وعلامات الأسعار وطباعة نشرات جديدة بالإضافة لتكاليف إرسالها إلى المستهلكين وغيرهم.

ويوجد أيضاً سوء تخصيص للموارد بسبب تغير الأسعار النسبية، حيث لا تقوم كل الشركات برفع أسعارها بنفس الوقت. كما يخلق التضخم نوعاً من الاضطراب بسبب تغير التكاليف وعمليات التخطيط عبر الزمن لاختلاف القيم النقدية. وهناك تكلفة أخرى للتضخم تتمثل في نمو الأصول الاسمية بشكل أسرع من الدخول الحقيقية. حيث تُفرض الضرائب

على الدخول الاسمية ومعظمها لا يتم تعديله لمواجهة أثر التضخم، وبالتالي يدفع الناس ضرائب أكثر في الوقت الذي لا تزداد فيه أجورهم الحقيقية.

4. مثال توضيحي:

قام شخص بإيداع 1000 دولار في حساب مصرفي لمدة سنة. لنفترض في الحالة الأولى أنَّ معدل التضخم 0% وأن معدل الفائدة الاسمي 10%، أما في الحالة الثانية فإن معدل التضخم 10% ومعدل الفائدة الاسمي 20%. في أية حالة تزداد القيمة الحقيقية للوديعة؟

في كلا الحالتين يبلغ معدل الفائدة الحقيقي 10% وبالتالي فإن القيمة الحقيقية للوديعة تزداد 10%.

الآن لنفترض وجود ضريبة بمقدار 25% ففي أي حال سوف تدفع ضرائب أكثر؟

في الحالة الأولى يتولد دخل مقداره 100 دولار وبالتالي يتوجب دفع ضريبة مقدارها 25 دولار، أما في الحالة الثانية يتولد دخل بمقدار 200 دولار وبالتالي تكون الضريبة المتوجبة 50 دولار.

الآن سنقوم باحتساب معدل الفائدة الاسمي بعد الضريبة وسنطرح منه معدل التضخم للحصول على معدل الفائدة الحقيقي بعد الضريبة.

معدل الفائدة الاسمي بعد الضريبة = متمم معدل الضريبة × معدل الفائدة الاسمي.

- الحالة الأولى:
  - معدل الفائدة الاسمي بعد الضريبة: 0.75 × 10% = 7.5%
  - معدل الفائدة الحقيقي بعد الضريبة: 7.5% − 0% = 7.5%

- أما في الحالة الثانية:

  - معدل الفائدة الاسمي بعد الضريبة = 0.75 × 20% = 15%
  - معدل الفائدة الحقيقي بعد الضريبة = 15% − 10% = 5%

وهكذا يرفع التضخم معدل الفائدة الاسمي (أثر فيشر) ولكن لا يؤثر على معدل الفائدة الحقيقي. كما يزيد الضريبة على المدخرين ويخفض معدل الفائدة الحقيقي بعد الضريبة.

الخلاصة

يتكيف المستوى العام للأسعار ليوائم طلب وعرض النقود عند التوازن. وعندما يزيد المصرف المركزي من العرض النقدي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار. ويقود النمو المستمر في كمية النقود المعروضة إلى استمرار التضخم.

يؤكد مبدأ حيادية النقد على أن التغييرات في كمية النقود تؤثر على المتغيرات الاسمية دون الحقيقية، ويعتقد معظم الاقتصاديين أن ذلك التأثير يكون على المدى الطويل.

تعتمد الحكومات أحياناً على طباعة النقود من أجل تمويل إنفاقها مما قد يقود إلى التضخم الجامح.

يعد أثر فيشر أحد آثار حيادية النقد والذي يفيد أنه عندما يرتفع معدل التضخم فإن معدل الفائدة الاسمي يرتفع بنفس المستوى وبالتالي يبقى معدل الفائدة الحقيقي ثابتاً.

يعتقد معظم الناس أن التضخم يزيدهم فقراً لأنه يرفع تكلفة مشترياتهم. وتعد هذه النظرة خاطئة على المدى الطويل لأن التضخم يرفع أيضاً الأجور الاسمية.

يحدد الاقتصاديون ستة تكاليف للتضخم: اهتلاك الأحذية، تكاليف القائمة، زيادة تقلبات الأسعار النسبية، التغيرات في الالتزامات الضريبية، القلق والاضطرابات الناجمة من التغير في النقود كوحدة حساب، وإعادة التوزيع العشوائي للثروة بين المدينين والدائنين.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1. اشرح كيف يؤثر ارتفاع مستوى الأسعار على القيمة الحقيقية للنقود.
2. ما هو أثر زيادة كمية النقود وفقاً للنظرية الكمية في النقود؟
3. اشرح الفرق بين المتغيرات الاسمية والحقيقية، وما هو المقصود بمبدأ حيادية النقود؟
4. كيف يُعد التضخم ضريبة؟
5. ما هي تكاليف التضخم؟

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Reis R. “Imperfect Information and Aggregate Supply”. Handbook of Monetary Economics. (2011).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).
- Mayda, Anna Maria & Rodrik, Dani,"Why are Some People (and Countries) More Protectionist than Others?," CEPR Discussion Papers 2960, 2001.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الحادية عشرة

أثر السياسات المالية والنقدية على الطلب الكلي

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يشرح كيف تؤثر سعر الفائدة على منحنى الطلب الكلي.
2. يتعلم كيف يستطيع المصرف المركزي باستخدام السياسة النقدية تحريك منحنى الطلب الكلي.
3. يتعلم كيف تؤثر السياسة المالية على الطلب الكلي.
4. يتعرف على النقاشات المؤيدة والمعارضة حول السياسات التي تحاول تحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

أولاً: مقدمة



يقوم الاقتصاديون عند التحليل بتمييز أثر السياسات عبر الزمن، فعلى المدى الطويل تؤثر السياسة المالية وهي سياسة الحكومة فيما يتعلق النفقات العامة والإيرادات العامة كالضرائب على سعر الفائدة والاستثمار والنمو الاقتصادي.

في حين تؤثر السياسة النقدية وهي الإجراءات المتخذة من قبل المصرف المركزي للتحكم بالعرض النقدي في الاقتصاد مثل معدلات الفائدة وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوح على مستوى الأسعار ومعدل التضخم.

ثانياً: أثر السياسات النقدية على الطلب الكلي

يُظهر منحنى الطلب الكلي إجمالي الكمية المطلوبة في الاقتصاد من السلع والخدمات عند كل مستوى من الأسعار. ويوجد ثلاثة أسباب تفسر الميل السالب لمنحى الطلب الكلي وتزيد بشكل متزامن كمية السلع والخدمات عند انخفاض مستوى الأسعار تتمثل في:

- **أثر الثروة (المرتبط بالإنفاق الاستهلاكي C):** يؤدي مستوى الأسعار المنخفض إلى رفع قيمة الحيازات النقدية لدى الأسر والتي تمثل جزء من ثروتهم مما يدفعهم إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المطلوبة.
- **أثر معدل الفائدة (المرتبط بالاستثمار I):** يؤدي مستوى الأسعار المنخفض إلى تقليل كمية النقود التي يرغب الناس بحيازتها مما يدفعهم للإقراض وبالتالي يخفض سعر الفائدة مما يحفز الإنفاق الاستثماري وبالتالي يزيد من كمية السلع والخدمات المطلوبة، ويعد أثر سعر الفائدة أكثر أهمية بشكل خاص في الاقتصادات الكبيرة.
- **أثر سعر الصرف (المرتبط بالصادرات والواردات EX–IM):** عندما يُخفض مستوى الأسعار المتدني من معدل الفائدة يتجه المستثمرون إلى تحويل أموالهم للخارج بحثاً عن عوائد أعلى، مما يُخفض من قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبي وبالتالي تصبح السلع والخدمات المحلية أرخص بالنسبة للسلع الأجنبية. ويحفز هذا التغير في سعر الصرف الحقيقي الإنفاق على صافي الصادرات وبالتالي يزيد كمية السلع والخدمات المطلوبة.

تساعد نظرية تفضيل السيولة Theory of Liquidity Preferences في فهم المحددات قصيرة الأجل لسعر الفائدة وبالتالي فهم أفضل للطلب الكلي. وتساعد هذه النظرية في شرح الميل السالب لمنحنى الطلب الكلي وكيف يمكن للسياسات المالية والنقدية تحريك هذا المنحنى. أي ما هي مسببات التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل؟ وما هي استجابة صانعي السياسة حيال ذلك؟ باختصار تعد نظرية تفضيل السيولة افتراض كينز لشرح العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الاقتصاد، حيث يقول أن سعر الفائدة يتكيف ليوازن طلب وعرض النقود.

يتطابق كل من معدل الفائدة الاسمي والحقيقي عندما يكون التضخم صفرياً. ولكن عندما يتوقع المقرضون والمقترضون ارتفاع الأسعار خلال فترة الإقراض فإنهم يتفقون على معدل فائدة اسمي يفوق معدل الفائدة الحقيقي بمقدار معدل التضخم المتوقع. وسوف يتم تحليل معدلي الفائدة من خلال نظرية تفضيل السيولة. حيث سيتم افتراض ثبات معدل التضخم المتوقع على المدى القصير.

يقوم المصرف المركزي بالتحكم في العرض النقدي، ويستطيع تعديل هذا المعروض إمّا من خلال تغيير كمية الاحتياطيات في النظام المصرفي عن طريق بيع وشراء السندات الحكومية في سوق العمليات المفتوح، أو من خلال تغيير كمية إقراضه للبنوك وذلك بتغيير سعر الخصم[1] حيث يؤدي تخفيضه إلى تشجيع البنوك على مزيد من الاقتراض وبالتالي يزيد من احتياطياتها مما يزيد العرض النقدي، وبالعكس. أو من خلال تغيير متطلبات الاحتياطيات (الاحتياطي الإلزامي)[2]. وأخيراً من خلال تغيير معدل الفائدة التي يدفعها للمصارف على الاحتياطيات الموجودة لديهم.

ويعد العرض النقدي ثابتاً حالما يقوم المصرف المركزي باتباع أيّاً من تلك السياسات السابقة ويعبر عن ذلك بمنحنى عمودي. سنتناول أثر تطبيق تلك الإجراءات دون التدخل في مسوغات انتقاء أحدها.

يُعبّر مصطلح سيولة الأصل عن مدى سهولة تحويله إلى وسيط للتبادل[3] في الاقتصاد. وتعد النقود الأصل المتاح الأكثر سيولة باعتباره وسيطاً للتبادل وهذا ما يفسر الطلب عليه. فالناس يختارون حيازة النقود عوضاً عن أصول أخرى ذات عوائد عالية لأنهم يستخدمونها لشراء السلع والخدمات.

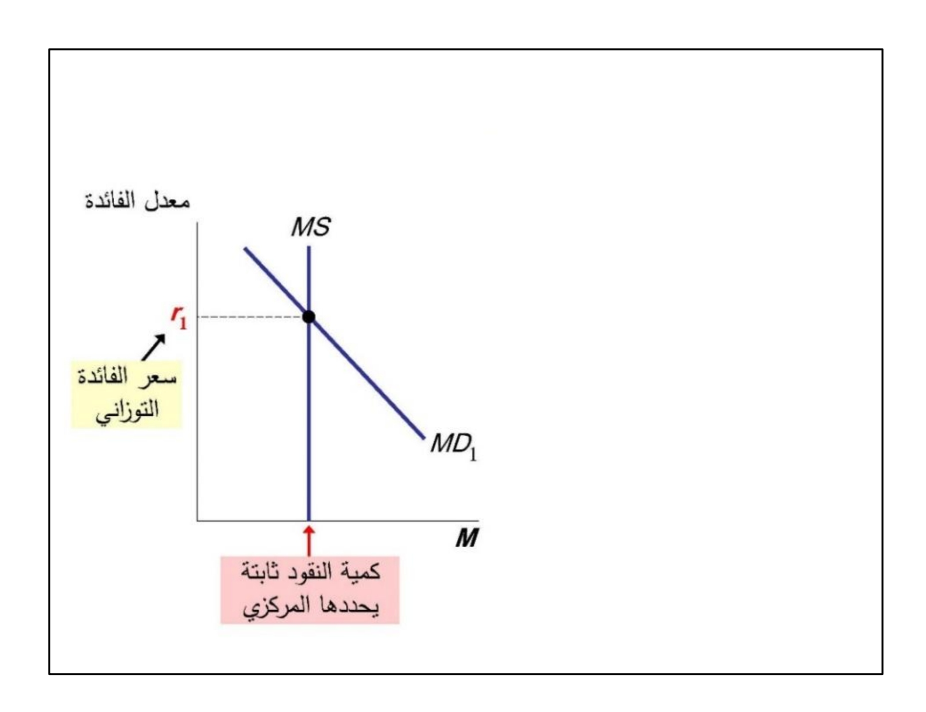
---

[1] معدل الخصم Discount rate: معدل الفائدة الذي تدفعه البنوك لقاء الاقتراض من المصرف المركزي.

[2] الاحتياطي الإلزامي required reserve: هي مجمل المبالغ التي يتوجب على المصارف إيداعها لدى المصرف المركزي بوصفها احتياطيات.

[3] وسيط للتبادل Medium of Exchange: هو ما يقبله البائعون عادة ويدفعه المشترون لقاء السلع والخدمات.

ويُمثل سعر الفائدة العامل الأهم من بين العديد من العوامل لتحديد كمية النقود المطلوبة وفقاً لنظرية تفضيل السيولة. حيث يعد معدل الفائدة كتكلفة فرصة بديلة لحيازة النقود، وبالتالي يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى زيادة تكلفة حيازة النقود وبالتالي تنخفض الكمية المطلوبة منه ويأخذ منحنى الطلب ميلاً سالباً كما يظهر في الشكل (1−11).

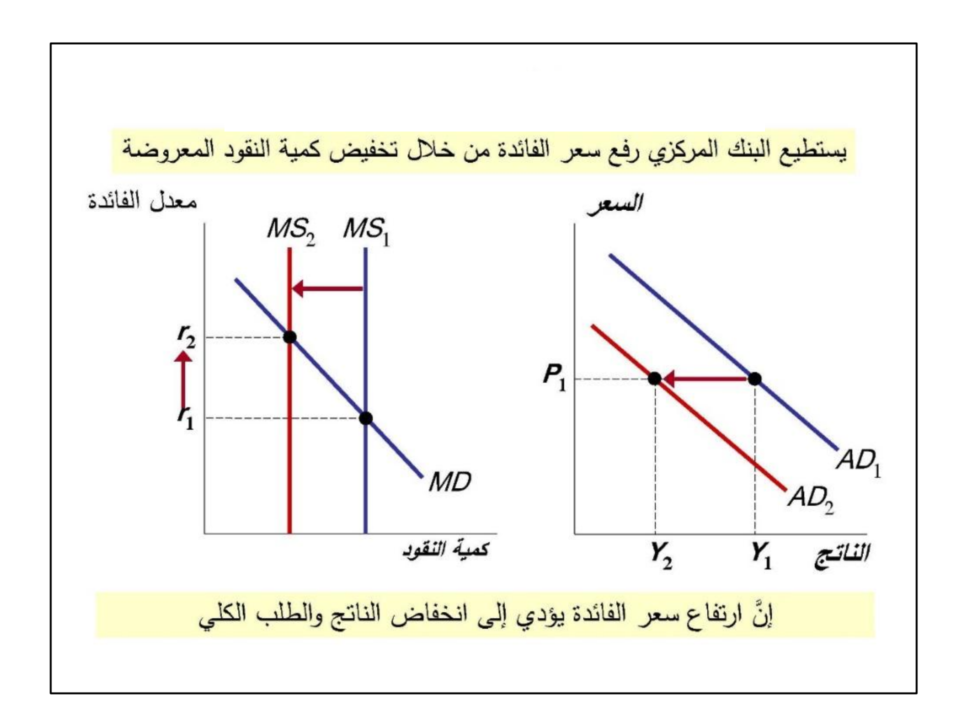


الشكل 11 − 1 تحديد معدل الفائدة

يتكيف معدل الفائدة ليحقق التوازن بين طلب وعرض النقود ويسمى معدل الفائدة التوازني. فعندما يكون في أي مستوى آخر سيحاول الناس تعديل محافظ أصولهم مما يدفع معدل الفائدة نحو التوازن.

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، يستطيع أن يستخدم المصرف المركزي السياسة النقدية لتحريك منحنى الطلب الكلي مُستخدماً التحكم بالمعروض النقدي، فمن الممكن أن يتم استخدام معدل الفائدة المركزي وهو

المعدل الذي تستخدمه البنوك فيما بينها عندما يُقرض بعضها الآخر على المدى القصير كما في الشكل (11-2).



الشكل 11 - 2 أثر تخفيض العرض النقدي

حيث يظهر أنَّ انخفاض العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية) مع ثبات الطلب على النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يعني تراجع الاستثمار الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي فينزاح منحنى الطلب الكلي نحو اليسار وينتج عنه انخفاض الناتج التوازني إلى Y2.

ثالثاً: آثار السياسة المالية على الطلب الكلي



تستطيع الحكومة التأثير على سلوك الاقتصاد باستخدام السياسة المالية Fiscal Policy والتي تشير إلى خيارات الحكومة فيما يتعلق بالمستوى الإجمالي لمشترياتها وإيراداتها، وبشكل رئيس الضرائب.

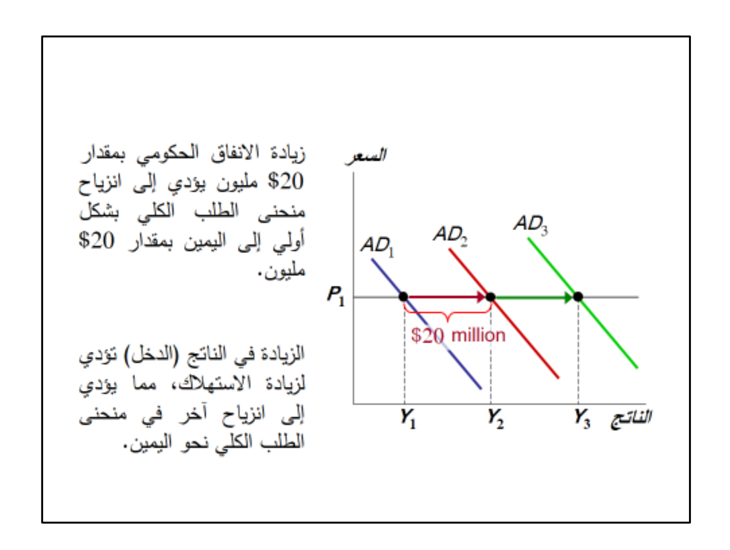
ورأينا في فصول سابقة تأثيرها على الادخار والاستثمار والنمو في الأجل الطويل. ولكن يتجلى أثرها أساساً على الطلب الإجمالي للسلع والخدمات في الأجل القصير.

نميز بين السياسة المالية التوسعية Expansionary حيث تزيد الحكومة من انفاقها و/أو تُخفّض من الضرائب مما يقود إلى انزياح منحنى الطلب الإجمالي إلى اليمين، وبين السياسة المالية الانكماشية Contractionary حيث تقوم الحكومة بتخفيض و/أو زيادة الضرائب مما يقود إلى انزياح منحنى الطلب الإجمالي إلى اليسار. وتتجلى آثار السياسة المالية على الطلب الكلي إما من خلال أثر المضاعِف أو من خلال أثر المزاحمة Crowding–Out.

أ. أثر المُضاعِف:



في حال قيام الحكومة بشراء مجموعة من التجهيزات (وليكن بمقدار 10 ملايين دولار) فإن ذلك يُمثل عوائد للشركات المزودة بذات المقدار، أي أجور للعمال وأرباح للمالكين. مما يدفع هؤلاء العمال والمالكين إلى مزيد من الإنفاق نتيجة الدخل الإضافي المتولد لديهم، أي يُشكل هذا الإنفاق الإضافي زيادة في الطلب الكلي. وهكذا نرى أن المضاعِف هو انزياح إضافي في الطلب الكلي نتيجة للسياسة المالية التوسعية التي تزيد الدخول وبالتالي الإنفاق.



الشكل 11 – 3 أثر المضاعف

يُظهر الشكل (11–3) زيادة الناتج عند ذات مستوى الأسعار، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، وإن الزيادة الأولية

للناتج ترفع من دخول عوائد الشركات وبالتالي أجور العمال وأرباح الملاك ويزداد إنفاقهم الاستهلاكي فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى AD_3 نتيجة إنفاق المستهلكين (أثر المضاعف).

ويعتمد حجم أثر المضاعف على مدى استجابة المستهلكين في زيادة دخولهم. وهذا ما يُدعى بالميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity To Consume (MPC). فعلى سبيل المثال، إذا كانت $MPC = 0.8$ وارتفع الدخل بمقدار 100 دولار فإن الاستهلاك سوف يزداد بمقدار 80 دولار.

للوصول إلى صيغة المضاعف لنفترض أن ΔG تشير إلى التغير في الإنفاق الحكومي، ΔY التغير في الناتج، ΔC التغير في الاستهلاك. وبالعودة إلى متطابقات حساب الدخل القومي.

$$Y = C + I + G + NX$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta G \quad \dots. \quad I, NX \quad \text{ثابتان}$$

$$\Delta Y = MPC\Delta Y + \Delta G \dots \ \Delta C = MPC\Delta Y$$

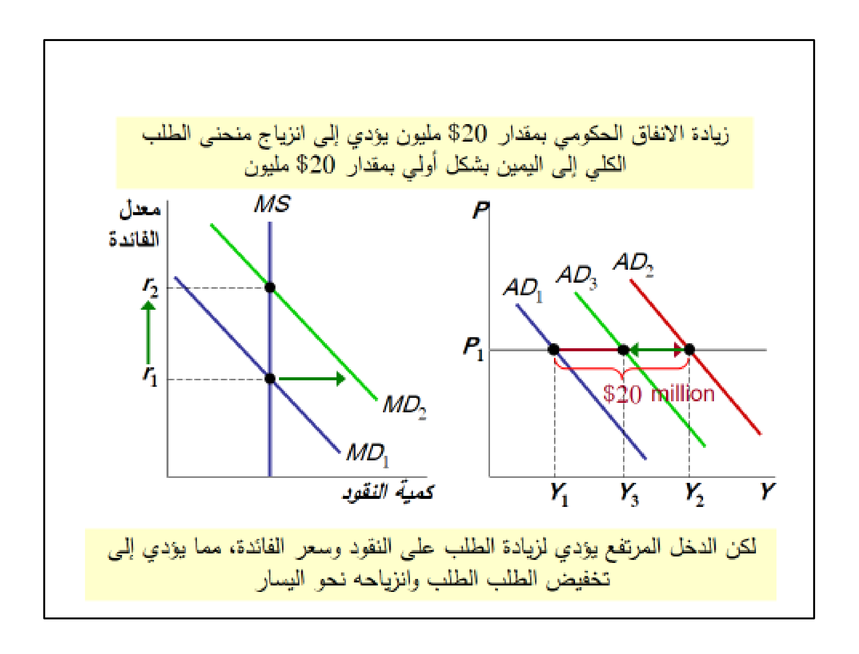
$$\Delta Y = \frac{1}{1 - MPC}\Delta G$$

يمثل الحد $\frac{1}{1-MPC}$ المضاعف

وهكذا نرى أن حجم المضاعف يعتمد على MPC فإذا كانت 0.5 فإن المضاعف يساوي 2 وبالتالي كلما MPC أكبر فإن هذا يعني تغيرات الناتج تقود إلى تغيرات أكبر في الاستهلاك التي بدورها تقود إلى تغيرات أكبر في الناتج.

ب. أثر المزاحمة:

تملك السياسة المالية أثراً آخر على الطلب الكلي ويعمل باتجاه معاكس. حيث تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى رفع معدل الفائدة مما يُخفّض الاستثمارات وبالتالي صافي الزيادة في الطلب الكلي أي من المحتمل أن يكون الانزياح في الطلب الكلي أصغر من حجم التوسع المالي. ويظهر الشكل (11-4) هذا الأثر بمعزل عن أثر المضاعف.



الشكل 11 – 4 أثر المزاحمة

حيث بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 20 مليون دولار فإن ذلك سينقل AD_1 إلى AD_2 ولكن تقود زيادة الناتج إلى زيادة الطلب على النقود حيث ينتقل MD_1 إلى MD_2 وبالتالي يرتفع سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 مما يخفض الطلب الكلي من AD_2 إلى AD_3.

ج. التغير في الضرائب:



تزيد التخفيضات الضريبية من الدخل المتاح للأسر، وبالتالي يصبح لديها دخل إضافي يزيح منحنى الطلب الكلي إلى اليمين.

ولكن يتأثر حجم هذا الانزياح بكل من أثر المضاعف وأثر المزاحمة. ومن المعلوم أن التخفيضات الدائمة تقود إلى زيادة أكبر في الاستهلاك من التخفيضات المؤقتة.

د. السياسة المالية والعرض الكلي:



يعتقد معظم الاقتصاديين أن الآثار القصيرة الأجل للسياسة المالية تعمل بشكل رئيس من خلال الطلب الكلي. ولكن من المحتمل أن تؤثر أيضاً على العرض الكلي حيث تعطي التخفيضات الضريبية العمال حافزاً أكثر للعمل وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة مما ينقل منحنى العرض الكلي إلى اليمين. كما من الممكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي على العرض الكلي حيث يقود الإنفاق على البنى التحتية إلى تحسين مناخ

الاستثمار وبالتالي زيادة إنتاجية قطاع الأعمال، مما يقود إلى زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة وانزياح منحنى العرض الكلي إلى اليمين. ويرى البعض أن هذا الأثر أكثر فاعلية على المدى الطويل حيث يستغرق بناء الطرق والجسور زمناً طويلاً ليتم وضعها بالاستخدام لاحقاً.

رابعاً: التوظيف السياساتي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

يطرح الاقتصاديون تساؤلاً حول استخدام الأساس النظري لآثار السياسة المالية والنقدية على الطلب الكلي بغية التحكم به وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

- **الدور المُحابي للسياسات في تحقيق الاستقرار:**

ينخفض الطلب الكلي عندما تقوم الحكومة برفع الضرائب، مما يُثبط الإنتاج والتوظيف في المدى القصير. وفي حال رغب المصرف المركزي في منع هذا الأثر السلبي للسياسة المالية فهو يستطيع توسيع الطلب الكلي من خلال زيادة العرض النقدي. حيث يقود ذلك إلى تخفيض معدل الفائدة محفزاً الإنفاق الاستثماري وبالتالي توسيع الطلب الكلي. فإذا كانت كلا السياستين متوافقتين فإن الطلب الكلي لن يتأثر. ويعد الاستقرار الاقتصادي هدفاً لمعظم السياسات العامة.

ويطرح كينز فكرة أن التقلبات في الطلب الكلي هي نتيجة التموجات غير العقلانية التفاؤلية والتشاؤمية، ويستخدم في التعبير عن ذلك مصطلح –غريزة القطيع– وتستطيع الحكومة تعديل سياساتها النقدية والمالية استجابةً لتلك التموجات وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يستطيع المصرف المركزي توسيع العرض النقدي لتخفيض سعر الفائدة وزيادة الطلب الكلي في الحالة التشاؤمية.

- **الدور غير المرغوب للسياسات في تحقيق الاستقرار:**

يطالب بعض الاقتصاديين باستخدام الأدوات السياساتية لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل كتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، وترك الاقتصاد ليتعامل مع التقلبات قصيرة الأجل بنفسه. حيث يقول هؤلاء الاقتصاديين بصعوبة تطبيق المعطيات النظرية على أرض الواقع، لأن معظم هذه السياسات يستغرق زمناً لتحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، تعمل السياسة النقدية من خلال تغيير معدل الفائدة أملاً في التأثير على الإنفاق الاستثماري ولكن معظم الشركات تضع خططها الاستثمارية مسبقاً.

حيث يعتقد معظم الاقتصاديين أنَّ ذلك قد يستغرق ستة أشهر على الأقل لتأخذ السياسة النقدية أثرها على الإنتاج والتوظيف (بعض الحالات قد تستغرق لذلك عدة سنوات). وبشكل مماثل تتطلب أيضاً السياسات المالية فترات أطول لتحقيق أهدافها فهي تحتاج إلى موافقات تشريعية إضافية.

- **موازِنات الاستقرار التلقائية:**

يتفق معظم الاقتصاديين على أن التباطؤ الزمني في تخفيض كفاءة استخدام الأدوات السياساتية يعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار القصير الأجل. كما يتفقون على وجود طريقة لتجاوز الآثار السلبية وذلك من خلال موازنات الاستقرار التلقائية Automatic Stabilizers وهي التغيرات في أدوات السياسة المالية التي تُحفز الطلب الكلي لتحقق الاسقرار تلقائياً عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود دون اتخاذ صانعي السياسات أية إجراءات مقصودة.

ويعد النظام الضريبي أحد أهم الموازِنات التلقائية. حيث تنخفض كمية الضرائب المُحصَّلة من قبل الحكومة بشكل تلقائي عندما يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. فالضرائب مرتبطة بشكل وثيق بالنشاط

الاقتصادي وهذا التخفيض الأتوماتيكي يُحفّز الطلب الكلي، وبالتالي يُخفّض من حجم التقلبات الاقتصادية. كما يعمل الإنفاق الحكومي أيضاً كموزِانة بشكل تلقائي حيث يزداد الطلب على تعويضات التأمين ضد البطالة والأشكال الأخرى من دعم الدخل والتي تُشكل بمجملها إنفاقاً حكومياً تدفع بالطلب الكلي عندما لا يكون كافياً في أوقات الركود.

وبسبب عدم كفاية الموازِنات التلقائية في منع حصول الركود بشكل كامل يُطالب الاقتصاديون بإجراءات معززة لمنع تدهور عجز الموازنة.

الخلاصة

افترض كينز نظرية تفضيل السيولة لشرح محددات الفائدة في إطار تطوير نظرية التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل، فوفقاً لنظرية تفضيل السيولة يتكيف سعر الفائدة لموازنة طلب وعرض النقود.

يقود ارتفاع مستوى الأسعار إلى زيادة الطلب على النقود وارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي إلى حصول التوازن في سوق النقد، ويُمثل معدل الفائدة تكلفة الاقتراض، فكلما ارتفع معدل الفائدة انخفض حجم الاستثمارات وبالتالي كمية السلع والخدمات المطلوبة.

يستطيع صانعو السياسات التأثير على الطلب الكلي بواسطة السياسة النقدية حيث يؤدي زيادة العرض النقدي إلى تخفيض معدل الفائدة التوازني عند أي مستوى للأسعار، مما يحفز الإنفاق الاستثماري ويدفع بمنحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وبالعكس.

يستطيع صانعو السياسات التأثير على الطلب الكلي بواسطة السياسة المالية حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الاقتطاعات الضريبية إلى تحريك منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وبالعكس.

يميل أثر المضاعف إلى تعظيم أثر السياسة المالية على الطلب الكلي في حين يميل أثر المزاحمة إلى تقليص أثر السياسة المالية على الطلب الكلي.

تعمل الحكومة على استخدام السياسات المالية والنقدية في محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتختلف وجهات نظر الاقتصاديين حول ذلك بسبب التباطؤ الزمني لأثر تلك السياسات.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1. ماهي نظرية تفضيل السيولة؟ وكيف تساعد في شرح الميل السالب لمنحنى الطلب الكلي؟
2. اشرح أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي، وهل يؤدي ذلك إلى زيادة أكبر أو أقل في الطلب الكلي؟
3. وضح بالأمثلة عمل السياسات الحكومية كموازِنات تلقائية لتحقيق الاستقرار التلقائي.
4. يعاني الاقتصاد من الركود مع وجود معدل بطالة عالي وانخفاض الإنتاج، وضّح بالرسوم البيانية منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي.
5. حدد كيف يمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تعيد الاقتصاد إلى المستوى الطبيعي.
6. وضح بالرسوم البيانية أثر السوق النقدي على سعر الفائدة.

المراجع:

- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Principles of Microeconomics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Mankiw NG, Reis R. “Imperfect Information and Aggregate Supply”. Handbook of Monetary Economics. (2011).
- Mankiw NG, Ball L, Reis R. “Monetary Policy for Inattentive Economies”. Journal of Monetary Economics. (2005).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.

المواقع الالكترونية:

- http://www.voxeu.org/
- http://www.nobelprize.org/
- https://www.project-syndicate.org/

الوحدة التعليمية الثانية عشرة

التطورات الحديثة في علم الاقتصاد

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية يجب على الطالب أن يكون قادراً على أن:

1. يشرح أثر عدم تماثل المعلومات على مخرجات السوق.
2. يتعرف على فشل الأنظمة الانتخابية الديموقراطية في التعبير عن تفضيلات المجتمع.
3. يشرح تفسير السلوك غير العقلاني للناس.
4. يجيب عن السؤال: هل يتوجب على صانعي السياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
5. يميز بين اتباع السياسة النقدية التقديرية والمحكومة بالقواعد.
6. يشرح أثر تحقيق التضخم الصفري.
7. يشرح أثر عجز الموازنة والسياسات الضريبية.

أولاً: مقدمة



الاقتصاد هو علم الخيار، وبالتالي دراسة خيارات الفاعلين والتفاعلات فيما بينهم، وهو علم متطور يتناول مختلف مناحي الحياة.

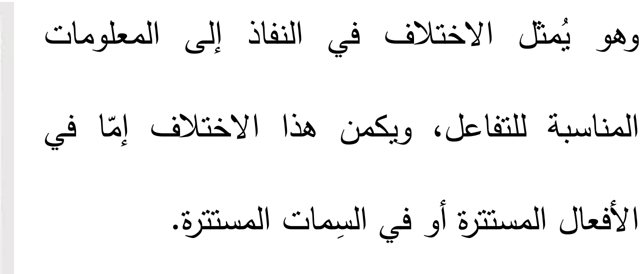
وبالتالي سوف نقدم في وحدتنا كيف يسعى الاقتصاديون إلى دراسة مواضيع تزيد في فهم السلوك البشري والمجتمع سواءً على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي. حيث يبحث الأول في عدم تماثل المعلومات، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السلوكي. أما الثاني فيتناول الاستقرار الاقتصادي، السياسة النقدية، التضخم النقدي، توازن الموازنة، السياسات الضريبية، الادخار.

ثانياً: عدم تماثل المعلومات



وهو يُمثل الاختلاف في النفاذ إلى المعلومات المناسبة للتفاعل، ويكمن هذا الاختلاف إمّا في الأفعال المستترة أو في السِمات المستترة.

1. الأفعال المستترة:



تُعرّف **المخاطر الأخلاقية** Moral Hazards على أنها الميل لدى شخص غير مُراقَب بشكل كامل للانخراط في سلوك غير أمين أو مرغوب.

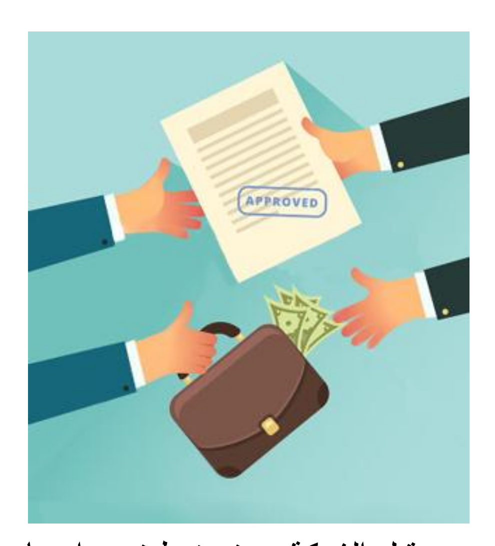
وندعو هذا الشخص بالوكيل Agent والذي يعمل لصالح شخص آخر هو العميل الأصيل Principal، وبناءً عليه يحاول العميل بعدة طرق تشجيع الوكيل ليتصرف بشكل أكثر مسؤولية.

فالعمال أحياناً لا يقومون بواجباتهم على نحوٍ أمثل لأن أصحاب العمل لا يستطيعون مراقبة أدائهم وجهودهم طوال الوقت.

وللتّغلب على مشكلة المخاطر الأخلاقية فقد يلجأ أصحاب العمل أو الموظفون إلى إحدى الطرق التالية:

تحسين المراقبة من خلال الكاميرات، أو دفع أجورٍ أعلى، مما يُخفّض احتمال اللامبالاة لدى العمال اللذين يحصلون على أجرٍ أعلى من الأجر التوازني، أو من خلال تأخير المدفوعات كدفع المكافآت في نهاية العام، أو اعتماد دفع الأجور مع ازدياد سنوات الخبرة.

ولا تقتصر المخاطر الأخلاقية على بيئة العمل، فيمكن ملاحظتها في التأمين والرعاية الصحية واختيار مناطق السكن.



وتبرز مشكلة النزاع بين الوكيل والعميل بشكل كبير في نظام الشركات المساهمة والتي تتميز عن غيرها من التنظيمات بأنها ذات كيان قانوني مستقل لها حقوقها والتزاماتها المتمايزة عن المالكين والموظفين، والفصل بين الملكية والتحكم أي بين مالكي الأسهم الذين يملكون الشركة ويتقاسمون الأرباح، وبين المدراء المعينين من قبل الشركة بهدف توظيف مواردها.

وليس سهلاً ضمان قيام المدراء لمهامهم بشكل جيد فلربما كان لديهم أهدافهم الخاصة والتي قد تتعارض مع هدف تعظيم الأرباح من وجهة نظر المالكين.

واحتلت قضايا الفساد والعمالة في الشركات المساهمة عناوين الصحف عام 2005 حيث انخرطت الإدارات العليا في العديد من الشركات الرائدة في مثل تلك النشاطات التي أدت إلى زيادة ثرواتهم على حساب حاملي الأسهم.

1. السمات المستترة:

يُعرّف **الاختيار العكسي** (السلبي) Adverse Selection على أنه الميل لتصبح مجموعة من المساهمات غير الملحوظة غير مرغوبة من وجهة نظر طرف مُغْفل (غير مدرك)، وتنشأ هذه المشكلة عندما يعلم البائع أكثر من المشتري عن السلعة المباعة.

وتتعدد الأمثلة في هذا السياق كسوق السيارات المستعملة حيث يعلم البائع أكثر عن حالة سيارته ومدى جاهزيتها وبالتالي يشهد هذا السوق ركوداً لأن السعر المُقدم يكون غالباً أقل من قيمة السيارة فلا يتعجل البائع في بيع سيارته.

ويعد سوق التأمين مثالاً آخر وبشكل خاص التأمين الصحي، فيقوم ذوي المخاطر الصحية العالية بالإقبال على شراء بوليصات التأمين وهم يعرفون أكثر عن وضعهم الصحي من شركات التأمين، وبالتالي يكون سعر البوليصة أعلى من متوسط تكلفة المريض العادي. وهكذا يقلع الأصحاء عن شراء تلك البوليصات.

يعيق الاختيار السلبي عمل اليد الخفية في الأسواق، فأصحاب السيارات المستعملة يفضلون عدم بيعها بأسعارٍ أقل.

ويستجيب السوق بعدة طرق لمشكلة عدم تماثل المعلومات وأهمها:

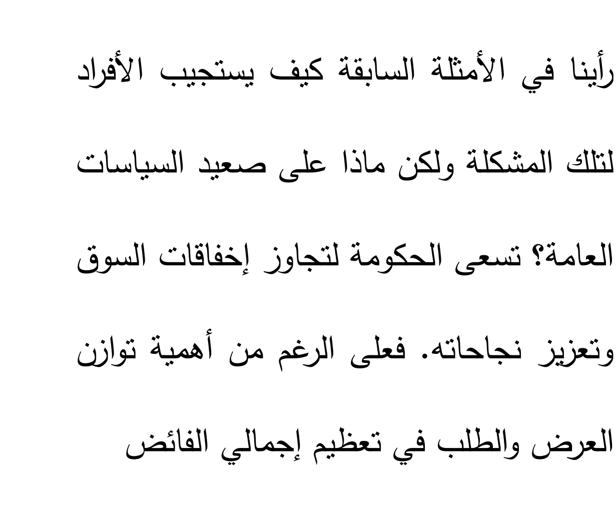
- **الإشارات Signals:** وتشير إلى الفعل المُتخذ من قبل الطرف المُدرِك لإعلام الطرف المغْفل بالمعلومات الخاصة حول السلعة وذلك لخلق جو من الثقة. كالإنفاق الإعلاني من قبل الشركات، أو سعي الطلاب للحصول على شهادات تؤشر إلى مقدراتهم العالية أكثر من سعيهم لرفع

الإنتاجية في سوق العمل. ولكن ما الذي يضمن للإشارات أن تكون فعالة ومؤثرة؟ فهي مكلفة إلى حد ما ولكن دون أن تذهب بكل المنافع للطرف المُعطي. وإلّا فإن كل شخص سيكون لديه نفس الحافز لاستخدام الإشارات التي لن تجدي نفعاً.

– **المسح Screening:** هو الفعل المتخذ من قبل الطرف المُغْفل لدفع الطرف المُدرك لتحرير المعلومات الخاصة، كأن يطلب مشتري السيارة المستعملة فحصها من قبل ميكانيكي وفي حال رفض البائع هذا الإجراء فإنه يعطي معلومة خاصة عن سوء الحالة الفنية للسيارة مما يخفض السعر أو يدفع المشتري للبحث عن سيارة أخرى. كما تطلب شركات التأمين شهادة حسن سلوك قيادة المركبات من قبل السائقين وتفرض رسوماً أقل على أولئك الذين يملكون سجلاً خالياً من الحوادث أو المخالفات.

2. عدم تماثل المعلومات والسياسات العامة:





رأينا في الأمثلة السابقة كيف يستجيب الأفراد لتلك المشكلة ولكن ماذا على صعيد السياسات العامة؟ تسعى الحكومة لتجاوز إخفاقات السوق وتعزيز نجاحاته. فعلى الرغم من أهمية توازن العرض والطلب في تعظيم إجمالي الفائض في المجتمع تبرز عدة إشكاليات كالآثار الجانبية الخارجية وتقديم السلع العامة وعدم اكتمال المعلومات والفقر واللامساواة.

وتُقدّم مشكلة عدم تماثل المعلومات سبباً آخر للتدخل في عمل الأسواق من أجل تخصيص الموارد. ولكن تعترضنا عدة إشكاليات في هذا السياق، فالأسواق تتعامل مع عدم تماثل المعلومات من خلال الإشارات والمسح ونادراً ما تمتلك الحكومة معلوماتٍ أفضل من الأطراف الأخرى على الرغم من عدم مثاليتها. كما تعد الحكومة مؤسسةً عدم مثالية، فهي لا تستطيع دائماً توفير المعلومات المناسبة بتكلفة معقولة أو حتى في الزمن المناسب.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي

يتناول الاقتصاد السياسي دراسة استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في سبيل فهم عمل الحكومات، وأحياناً يدعى بالخيار العام.

لاحظ الاقتصادي الفرنسي Marquisde Condorset في القرن الثامن عشر أن الديموقراطية قد تُنتج مشاكلاً في سعيها للوصول إلى أفضل النتائج ولاحقاً أصبح يطلق على هذه الظاهرة معضلة كوندورست Condorset Paradox أي فشل الأغلبية في إنتاج تفضيلات تراتبية لصالح المجتمع. وحاول الاقتصادي Kenneth Arrow في كتابه الخيار العام والقيم الفردية 1951 حل مشكلة التصويت، وعرَّف نظام التصويت الأمثل من خلال افتراض أن الأفراد في المجتمع لديهم تفضيلات للنتائج الممكنة، وأنَّ المجتمع يجب أنْ يحقق النقاط التالية للحصول على نظام التصويت الأمثل:

- **الإجماع**: إذا كان كل شخص يفضل A على B، يجب أن تتفوق A على B.
- **التعدي**: إذا كان A يتفوق على B، B يتفوق على C، يجب أن تتفوق A على C.

- **استقلال الخيارات غير ذات الصلة:** ترتيب أي نتيجتين A وB لا يجب أن يعتمد على وجود نتيجة ثالثة متاحة C.
- **عدم الاستحواذ:** لايوجد شخص يحصل على ما يريد بغض النظر عن تفضيلات الآخرين.

ولكن Arrow أثبت رياضياً وجدلياً عدم وجود نظام تصويت يحقق هذه النقاط مجتمعة. حيث تُسمى هذه النتيجة استحالة مبرهنة آرو Arrow's Impossibility Theorem. وحاول المنظرون السياسيون دراسة الأنظمة الانتخابية وإيجاد بديل عن الحالية، أي كبديل لتصويت الأغلبية الثنائي من خلال إتاحة الإمكانية أمام الناخبين بترتيب النتائج الممكنة وإعطاء تثقيل لها والنتيجة التي تحصل على أعلى نقاط تكون الرابحة (تعداد Broda) ولكنها فشلت في تحقيق الاستقلالية للبدائل غير ذات الصلة.

في سياق متصل يدرس الاقتصاديون كيف تعمل الحكومة في ظل نظام تصويت الأغلبية. نرى تفوق الناخب الوسط Median Voter Theorem وتشير هذه المبرهنة إلى نتيجة حسابية في اختيار الناخبين للخيارات الأقرب إلى تلك التي يختارها الناخب في الوسط خلال سعيهم لإعطاء نقاط لتفضيلاتهم المناسبة. والناخب الوسط يقع تماماً في منتصف التوزيع. وكمثال على ذلك، محاولة حزبين سياسيين تعظيم فرصهم الانتخابية حيث كلاهما سينتقل باتجاه الناخب الوسط.

رابعاً: الاقتصاد السلوكي



يدمج الاقتصاد السلوكي بين علم الاقتصاد وعلم النفس، حيث يُوظف الاقتصاديون المعطيات النفسية لدراسة السلوك البشري. حيث لا يمكن الركون دائماً إلى افتراض النظرية الكلاسيكية أنَّ الناس عقلانيون في سعيهم لتعظيم منافعهم.

- **ليس الناس دائماً عقلانيون:**

غالباً ما يكون الناس عاطفيون، قصيروا النظر ، مضطربون، متناسون، أو غاضبون. وتشكل هذه المثالب أرضية واسعة للدراسات النفسية. ورأى Herbert Simon أنّه يجب النظر إلى الناس على أنهم قانعون Satisfiers أكثر منهم أناس يسعون لتعظيم العقلانية. واعتبر بعض الاقتصاديين أنَّ الناس محدودو العقلانية Bounded Rationality. وجهدت بعض الدراسات لسبر الأخطاء المنهجية التي يرتكبها الناس في سعيها لفهم طبيعة اتخاذ القرار البشري. وكمثال على ذلك الثقة الزائدة Over-Confidence، والتثقيل المُبالغ فيه لمجموعة صغيرة من الملاحظات الحيوية، وتردد الناس في تغيير ذهنيتهم. ربما يتبادر السؤال التالي إلى الأذهان، كيف يُبنى الاقتصاد على افتراض العقلانية في حين أن علم النفس والإحساس العام يلقون بشكوكهم حولها؟ ببساطة إنَّ هذا الافتراض ليس صحيحاً تماماً ولكنه ربما صحيح إلى الحد الذي ينتج نماذج دقيقة ومعقولة لتفسير السلوك. ويكمن السبب أيضاً في أن الاقتصاديين هم

أنفسهم زائدوا الثقة ومترددون في تغيير أخطائهم كبقية الناس وبالتالي خياراتهم من ضمن البدائل النظرية للسلوك البشري تقع في إطار هذه العُطالة الكبيرة. كما أنهم يعتبرون نظريتهم ليست مثالية ولكنها صحيحة كفاية.

كما يطرح الاقتصاد السلوكي إشكالية اهتمام الناس بالعدالة، فخياراتهم تتأثر بإحساسهم بتحقيق العدالة أكثر منه من تحقيق مصلحتهم الذاتية، كلعبة الحدود القصوى، حيث يمكن افتراض وجود لاعبين لا يعرفان بعضهما البعض ولديهما فرصة تقاسم جائزة مقدارها 100 دولار. فيقوم اللاعب الأول بتقسيم الجائزة وعلى الثاني إمّا أن يقبل القسمة أو لا يحصل أيٌّ منهما على شيء. فإذا كان عقلانياً فربما تكون 99 إلى 1 ويجب على اللاعب الثاني القبول بذلك لأن دولاراً واحداَ أفضل من لا شيء. ولكن التجربة تشير أنه يرفض ذلك ويشعر بأن هذه القسمة غير عادلة بشكل فاضح. حيث يتوقع اللاعب الأول ذلك، فإنه يفترض أنَّ إعطاء اللاعب الثاني 30 أو 40 دولاراً سيدفعه للشعور بالعدالة نوعاً ما ويقبل بالقسمة وهذا بالفعل ما يحصل.

إضافة لذلك يُفضّل الناس المكاسب الآنية على المستقبلية حتى فيما لو كان التأخير أو التأجيل يزيد من مكاسبهم وتسمى هذه الظاهرة عدم التوافق الزمني.

خامساً: النقاشات المطروحة على صعيد الاقتصاد الكلي

سنتناول مجموعة من النقاشات التقليدية التي خاض غمارها الاقتصاديون ومن المحتمل أن تستمر لفترة طويلة من الآن. وتتركز معظمها حول رسم السياسات الاقتصادية ودورها في التنمية وتطوير المجتمع.

أ. الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية:

قد تقود التغيرات في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي إلى تقلبات على المدى القصير في الإنتاج والعمالة. ويمكن للسياستين المالية والنقدية إحداث انزياح في الطلب الكلي والتأثير على تلك التقلبات. ويرى الاقتصاديون أنه يتوجب على صانعي السياسات العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث أن الاقتصاد بات ينحو نحو التقلب وأنَّ الركود لا يمثل أي منفعة للمجتمع بل ويمثّل هدراً للموارد. ويمكن زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الاقتطاعات الضريبية، وزيادة العرض النقدي وذلك لمواجهة عدم كفاية الطلب. والقيام بتدخل معاكس في حال وجود فائض في الطلب وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. من جهة أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن هذه التدخلات نظرية ويوجد عوائق أساسية في التطبيق. فأثر السياسات ليس مباشراً وإنّما يستغرق وقتاً طويلاً. فالشركات والأسر تضع خططها مقدماً وبالتالي فإن تغير سعر الفائدة سيُحدِث أثراً لاحقاً (6 أشهر على الأقل).

كما تحتاج تغييرات السياسات المالية إلى توافقات سياسية ومن المحتمل أن تستغرق سنوات لإقرارها وإحداث التغيير المطلوب. وهكذا يحتاج صانعو السياسات للنظر إلى الشروط الاقتصادية، وغالباً ما تكون التوقعات غير دقيقة كما يصعب التنبؤ بالصدمات الاقتصادية.

يحاول الاقتصاديون مواجهة الركود إما من خلال زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب. ويرى مناصرو زيادة الإنفاق أن مشكلة الركود تكمن في عدم كفاية الطلب وتعمل السياسة النقدية كخط مواجهة أول على زيادة العرض النقدي وتخفيض أسعار الفائدة مما يخفض تكلفة الاقتراض وتمويل المشروعات، وتعمل السياسة المالية على زيادة الدخل المُتاح للأُسر عند تخفيض الضرائب وبالتالي زيادة الإنفاق وكذلك يفعل الإنفاق الحكومي. قام البنك الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) خلال

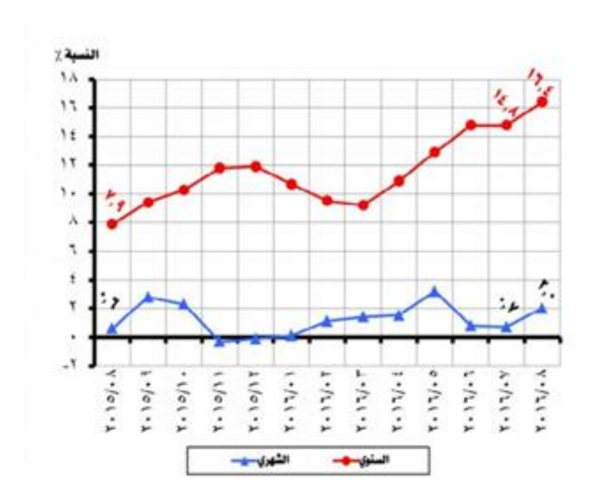
الأزمة المالية 2008 –2009 بتخفيض سعر الفائدة تقريباً إلى الصفر. وبناءً عليه فقدَ البنك الاحتياطي الأداة الأساسية في تحفيز الاقتصاد وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسات المالية.

يشير التحليل الكنزي إلى الأثر المضاعف في إحداث التحسين وأشارت النماذج الاقتصادية التقليدية في عام 2009 في الولايات المتحدة إلى أنَّ تخفيض الضرائب بمقدار دولار يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.99 دولار أما زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار دولار فإنه يرفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.59 دولار. ويمكن توزيع الإنفاق الحكومي في ثلاث قنوات رئيسية: البنى التحتية، مساعدة الحكومات المحلية، وإعانات البطالة.

ب. اعتماد القواعد أو التقدير في السياسة النقدية:

يرى بعض الاقتصاديين أنّه يتوجب على المصارف المركزية اتباع قواعد واضحة في السياسة النقدية كمعدل نمو ثابت للعرض النقدي واستهداف التضخم (زيادة معدل نمو النقود إذا كان التضخم أقل من المستهدف وبالعكس).

ويعارض آخرون اعتماد التقدير لاحتمال تسببه بأضرار بالغة إذا كان صانعي السياسات غير مؤهلين كفايةً لذلك. كما أن اعتماد التقدير قد يسمح بإساءة استخدام السياسة النقدية سياسياً من خلال التأثير على نتائج الانتخابات. وغالباً ما يتراجع صانعو القرار والسياسات عن وعودهم بتحقيق استقرار الأسعار عند حدوث الركود. كما وتبرز مشكلة عدم التوافق الزمني أي التعارض بين السياسة المُعلنة والسياسة الفعلية. في حين يرى مؤيدو استخدام التقدير في السياسة النقدية إتاحة قدر من المرونة في الاستجابة



للأحداث غير المتوقعة، وإنَّ مشكلة عدم التوافق الزمني ودورة الأعمال السياسية ليست بتلك الأهمية في مجال التطبيق. وإنَّه من الصعوبة بمكان تحديد قواعد صارمة ودقيقة والعمل على تطبيقها.

ج. التضخم الصفري، وعجز الموازنة:



يعد النقاش حول دور المصرف المركزي في الوصول إلى التضخم الصفري مستمراً في دوائر صنع السياسات العامة. وكما لاحظنا سابقاً وجود مفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة.

يرى مؤيدو السياسة الصفرية أن التضخم عديم النفع للمجتمع ويحمل في طياته تكاليف حقيقية، وتعد هذه التكاليف كبيرة حتى لو كان التضخم منخفضاً، وأنَّ تكاليف التضخم الصفري مؤقتة (بطالة أعلى) ولكن منافعه مستدامة. من جهة أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن تخفيض معدل التضخم 1% يتطلب التضحية بـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

ويمثل توازن الموازنة ميداناً آخر للنقاش الاقتصادي. حيث يُشكل عجز الموازنة عبئاً على الأجيال القادمة، كما أنه يُزاحم الاستثمار ويخفض معدلات النمو. ويمكن تسويغ العجز في أوقات الركود أو

الحروب. أما مناهضوا توازن الموازنة يرون وجود مبالغة في تقدير آثار الديون الحكومية وأنها تُشكل نسبة ضئيلة من دخول الأفراد على المدى الطويل. وإنَّ تخفيض هذا العجز قد يكون ذو نتائج سيئة لجهة تخفيض الإنفاق على رأس المال البشري.

الخلاصة

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات معضلةً تواجه العديد من الصفقات والمبادلات، وتتمثل من خلال الأفعال المستترة أو السمات المستترة. وتستطيع الأسواق أحياناً تجاوزها عن طريق الإشارات والمسح.

تعد الحكومات مؤسسات غير مثالية، وتبرز معضلة كوندورست واستحالة مبرهنة آرو أمثلة حيّة عن ذلك.

تفشل أنظمة تصويت الأغلبية الديموقراطية في التعبير عن تفضيلات المجتمع.

ربما يعمل صانعو السياسات لتحقيق مصالحهم الذاتية أكثر من تحقيق المصالح الوطنية.

تعد قضايا اتخاد القرار معقدة جداً وفقاً لمعطيات علم النفس.

الناس ليسوا دائماً عقلانيون.

يعد اختيار السياسات العامة في المجال الاقتصادي عملية معقدة وصعبة وتخضع للمفاضلة بين الخيارات المتاحة.

يجادل مناصرو السياسات العامة التدخلية بأنَّ الاقتصاد غير مستقر ضمنياً، وأن السياسة الاقتصادية من الممكن أن تُدير الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار في الإنتاج والعمالة. ولكن يُوجَّه انتقادات لذلك حيث أنَّ تلك السياسات تحتاج لوقت طويل وربما تنتهي بعدم استقرار الاقتصاد بشكل أكبر.

يرى البعض أنَّ السياسة النقدية التقديرية قد تعاني من عدم الكفاءة وسوء الاستخدام وعدم التوافق الزمني. وبالتالي يُفضلون اتباع قواعد واضحة بدلاً من التقدير على الرغم مما يتيحه من مرونة في مواجهة الظروف المستجدة.

يبقى التضخم مدار النقاش، وإنَّ السعي لتحقيق التضخم الصفري قد يكون مُكلفاً. كما تلعب الموازنة العامة دوراً في تحقيق النمو والرفاه ولكن البعض يراه عبئاً على الأجيال القادمة.

التمارين

أجب عن الأسئلة التالية:

1. تحدّث عن ماهية المخاطر الأخلاقية والاختيار السلبي (العكسي)؟
2. اشرح معضلة كوندورست.
3. تحدّث عن مفهوم الاقتصاد السلوكي وأعطِ أمثلة حول ذلك.
4. لماذا يُناهض بعض الاقتصاديين تحقيق التضخم الصفري؟
5. كيف يؤثر عجز الموازنة على الأجيال القادمة؟
6. ماهي مُسوغات اعتماد السياسة النقدية التقديرية؟
7. ابحث في السياسة الملائمة لمواجهة الركود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

- E.Stiglitz, Joseph, “Reconstructing Macroeconomic Theory to Manage Economic Policy”, the national bureau economic research, (2014).
- E.Stiglitz, Joseph, “RETHINKING MACROECONOMICS: WHAT FAILED, AND HOW TO REPAIR IT”, Journal of the European Economic Association, (2014).
- Gerber, James, “International Economics”, 6th Edition, Pearson Education, (2014).
- N. Gregory Mankiw, “Essentials of Economics”, 7th Edition, Cengage Learning, (2015).
- Rodrik, Dani,"Growth Strategies," Handbook of Economic Growth, in: Philippe Aghion & Steven Durlauf, 2005.
- Mayda, Anna Maria & Rodrik, Dani,"Why are Some People (and Countries) More Protectionist than Others?," CEPR Discussion Papers 2960, 2001.
- Francisco Rodriguez & Dani Rodrik,"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," NBER Working Papers7081, National Bureau of Economic Research, 1999.

- Rodrik, Dani, “The Globalization Paradox DEMOCRACY AND THE FUTURE OF THE WORLD ECONOMY”, wwnorton Inc. 2011.

المواقع الالكترونية

- /http://www.voxeu.org
- /http://www.nobelprize.org
- /https://www.project-syndicate.org